

# حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي

التقرير السنوي ٢٠١٢

الكتاب : حرية التعبير في مصر والعالم العربي ، التقرير السنوي لعام  
٢٠١٢

الناشر : الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

٢ ممر بهلر - متفرع من شارع قصر النيل - الدور الخامس- شقة ٣٩ -  
وسط المدينة - القاهرة

ت / فاكس : ٢٣٩٠٤٢٠٨ - ٢٣٩٦٤١٨٠

الموقع : [www.anhri.net](http://www.anhri.net)

البريد الإلكتروني : info@anhri.net

الإعداد : وحدة البحث والتوثيق

مراجعة وتقديم : جمال عيد

الغلاف والإعداد الفني : عماد عوف

الطبعة الأولى : مايو ٢٠١٣

رقم الإيداع :

طباعة :

جميع حقوق © محفوظة للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

تم إعداد وطباعة هذا التقرير ، بدعم الصندوق العربي لحقوق الإنسان  
والآراء الواردة به تعبر عن الشبكة العربية فقط.

## هذا التقرير

الثورات وأي حدث "استثنائي أو غير استثنائي" تقرأه وتراه حسب موقعك منه ، وحسب علاقتك به وتأثيره على مصالحك ، كذلك هي الاحداث المتعلقة بحرية التعبير. فعلى سبيل المثال ، فقد شهد عام ٢٠١٢ العديد من الاحداث والوقائع المتعلقة بحرية التعبير والتي تؤثر بها مثل :

- أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر يضرب الرقم القياسي في ملاحقة الصحفيين والإعلاميين بتهمة إهانة رئيس الجمهورية.
- الكويت تتحول من أحد أكثر الدول العربية احتراما لحرية الصحافة ، إلى أكثر الدول التي تلاحق مواطنيها بسبب تغريدات على موقع تويتر.
- الإمارات تشن أعنف حملة قمع منذ نشأتها في بداية السبعينات ضد مواطنيها بسبب اتهامات واهية.

تلك الاخبار يمكنك أن تقرأها كما هي ، وسوف تمنحك فكرة عن حجم الهجوم على حرية التعبير وحرية الصحافة ، ولكن نفس الاخبار يمكن قراءتها كالتالي :

- تصاعد الانتقادات الحادة لرئيس الجمهورية المنتخب في مصر ، دون أن يؤثر بها تزايد عدد القضايا والاتهامات باهانة الرئيس.
- تزايد استخدام الكويتيين لتويتر يصحبه تزايد واسع في محاكمة المغردين المنتقدين .
- الربيع العربي يشجع مواطنين من الامارات على المطالبة بالإصلاح ، فيتم اعتقالهم.

وهكذا ، ، فالأخبار والأحداث نفسها ، يمكنك أن تفهم منها تصاعد القمع والعداء الذي تكنه الحكومات العربية لحرية التعبير ، وحرية الصحافة وكذلك يمكنك أن تفهم منها الاصرار على ممارسة الحق في حرية التعبير لدي المواطنين والكتاب والإعلاميين العرب بشكل لم يعد يقبل بالخطوط الحمراء أو أن يوقف ممارسة هذا الحق ملاحقات أو قضايا أو تحقيقات.

والثورات العربية كسرت الخوف ليس فقط لدي دول الثورات الستة (تونس، مصر، ليبيا، البحرين ، اليمن، سوريا) بل لدي كل الشعوب العربية ، وما عدا ذلك تفاصيل و كما يقول المثل العربي "مطبات صناعية سنتجاوزها الثورات في طريقها للحرية".

فالمواطنون العرب إستعادوا حرية التعبير . لم يمنحها لهم أحد ، بل استعادوها و انتزعوها بنضالات وجهد وأحيانا بالدماء ، ولم يعد مقبولاً أن يحاول البعض التحكم بها أو السيطرة عليها او سلبها ، أيا كان المبرر.

ومثلما إعتادت كل الانظمة المستبدة في كل بقاع العالم ، فهي تفعل في العالم العربي ، ويستوي في ذلك الانظمة الجديدة في المراحل الانتقالية مثل مصر واليمن ، او الانظمة التي مازالت تهتز وتقاوم التغيير مثل الأردن أو المغرب ، او حتى التي تظن نفسها بعيدة عن التغيير مثل السعودية ، هذه الانظمة لن تصرح بعدائها لحرية التعبير ، بل سوف تؤكد وتطلق التصريحات الداعمة لحرية التعبير وحرية الصحافة والابداع !!

لكن :

بدون تجاوز أو اساءة أو تشهير

بدون المس بالأديان

بدون الاقتراب أو المساس بالزعيم أو الامير أو الرئيس أو الملك أو اتباعه أو اسرته .

دون تهديد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي

دون المساس بقيادة الجيش ورجال الدين

دون الاساءة لسمعة البلاد بالخارج

بدون ، ، ، ، ،

وتنهال عليك المحاذير والقيود " يسمونها الضوابط" سواء من هذه الانظمة المستبدة أو أتباعها والمستفيدين منها، ليتم تفريغ قيمة حرية التعبير من مضمونها.

لكن عقارب الساعة لا تدور للوراء ، ولا ديمقراطية بدون حرية تعبير ، والشعوب العربية عامة ، والشباب على وجه الخصوص ، بدئوا يخوضون معركتهم المشروعة في سبيل ديمقراطية يستحقونها.

الكثير من الشباب العربي والصحفيين ونشطاء الشبكات الاجتماعية ، لم يعودوا يطالبوا بحرية التعبير ، بل باتوا يمارسون حرية التعبير . اعداد هؤلاء الشباب يزداد يوماً بعد يوم ، ومن ذاق طعم الحرية لا يقبل بالتنازل عنها.

ودائماً يقولون : الحل الوحيد لاي مشكلة تطراً بسبب حرية التعبير ، هو المزيد من حرية التعبير !!

ونحن معهم في ذلك.

جمال عيد

### حرية التعبير في العام الثاني لثورات الربيع العربي .. نمو أم انحسار؟

ادعي الفيلسوف الفرنسي الراحل ميشيل فوكو أن السلطة لا تمارس قمعها إلا على الأحرار! قد يبدو هذا التصور متناقضا لأول وهلة، فالمفترض أن يجرّد القمع من يمارس عليه من حريته، التي لا يستردها إلا إذا رفع القمع عنه، ولكن فوكو رأى أنه في اللحظة التي يتم فيها تجريد إنسان من حريته؛ لا يصبح ثمة ضرورة لأن تمارس السلطة قمعها ضده.

يصلح هذا المفهوم لأن يكون دليلنا في محاولتنا للإجابة على السؤال المطروح في عنوان نظرتنا العامة إلي حال حرية التعبير في المنطقة العربية في العام الثاني لثورات الربيع العربي، فالمتصفح لهذا التقرير سيلحظ أنه يرصد تصاعدا واضحا في معدل الانتهاكات لحرية التعبير بصورها المختلفة قد شهدته كل العربية.

هذه الصورة توحى للوهلة الأولى بان ما قد بدأ في عام ٢٠١١ من حراك شعبي رفع شعار الحرية كأحد أهدافه الأساسية، قد فقد زخمه مع الوقت، حتى إذا ما بدأ عام ٢٠١٢ استعادت السلطة زمام المبادرة وباشرت هجوما مضادا لا يهدف فحسب إلى إعادة خطوط المواجهة إلى ما كانت عليه عشية اندلاع الثورات العربية، وإنما يطمح إلى خلق واقع جديد يستدرك ما تراه هذه السلطة كثغرات سمحت بتهديد هيمنتها واستقرارها، وفي هذا الواقع يضيق هامش الحرية حتى يكاد يختفي، ويقطع الطريق على كافة ممارسات حرية التعبير التي لعبت دورا بارزا في إنكاء روح الثورة في قطاعات واسعة من الجماهير العربية.

قد تبدو هذه القراءة متوافقة مع معطيات الواقع كما يرصدها هذا التقرير، ولكنها في الحقيقة قراءة تأخذ في اعتبارها فقط أحد طرفي العلاقة الجدلية التي يصفها فوكو، وتغفل أن وجود هذا الطرف في حد ذاته يشير ضمنا إلى وجود نقيضه، وأن تناميته وتضاعده يشيران بالضرورة إلى نمو وتضاعف هذا النقيض، ومن ثم فإننا نميل إلى أن نرى في تصاعد معدلات انتهاك السلطة وأطراف أخرى لحرية الرأي والتعبير في المنطقة، إشارة إلى احتدام الصراع الذي تخوضه هذه السلطة في مواجهة خصم لم تنحسر قوته بل نمت بحيث تطلبت من السلطة بذل جهد أكبر وممارسة قمع أشد في محاولتها لحسم هذا الصراع لصالحها.

التجأت الحكومات العربية على اختلافها إلى أدوات عدة لمواجهة تنامي الحراك الشعبي طوال عام ٢٠١٢، ظلت القبضة الأمنية هي الأداة الأبرز كما هو معتاد، ولكن سيف القانون أثبتت فعالية كبيرة بدوره، في ظل غياب استقلالية القضاء في أغلب دول المنطقة، وفي ظل امتلاك هذه الدول لترسانات قانونية ضخمة تعج بالمواد المقيدة للحريات والمعدة خصيصا لملاحقة المعارضين وأصحاب الرأي، وشهدت كثير من الدول إصدار قوانين جديدة ومناقشة أخرى في محاولة لسد ما رآته السلطة كثغرات في شبكة صيد المعارضين، تمثلت غالبا في عدم تغطية

قوانينها للنشر الإلكتروني على شبكة الإنترنت، كما تمثلت في عدم تحديث قوانينها المنظمة لحق التظاهر السلمي.

وبينما يسرد هذا التقرير بشكل تفصيلي ما رصدته الشبكة خلال عام ٢٠١٢ من انتهاكات شهدتها ١٠ دول عربية، لا يفوتنا أن نشير بشكل موجز فيما يلي إلى أهم ملامح ما شهدته حالة حرية التعبير في بعض الدول التي لم يفرد لها فصلاً مستقلة بهذا التقرير.

## ليبيا

شهدت ليبيا العديد من الانتهاكات المتنوعة لحرية الرأي والتعبير، وإن كان ذلك بدرجة أقل من الدول الأخرى، ففي شهر أغسطس ٢٠١٢ م، شهدت ليبيا عدة تعديات على الأماكن الدينية المقدسة، لا سيما الأضرحة، حيث قامت مجموعة من الإسلاميين المتطرفين، مستخدمي مواداً متفجرة وجرافات بهدم وتدمير مجمع أضرحة من بينها، ضريح الشيخ عبد السلام الأسمر، أحد أقطاب الطرق الصوفية في ليبيا، كما أضرمت النار في إحدى المكتبات التاريخية بجامع السمري، مما أدى إلى إتلاف آلاف الكتب القيمة الأمر الذي ترتب عليه انهيار قبة الجامع وحوادث بعض التلفيات بمئذنته.

وعلى صعيد الحريات الفردية، فقد أمر مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الانتقالي باستبعاد المذيعة المكلفة بتقديم حفل تسليم السلطة بليبيا يوم الأربعاء ٨ أغسطس ٢٠١٢ م، بسبب عدم ارتدائها للحجاب الإسلامي واستخدامها لمساحيق التجميل ومنعها من تقديم الحفل.

وفيما يتعلق بالقوانين التي تم إصدارها خلال عام ٢٠١٢ م، فقد أقر المؤتمر الوطني الليبي، شهر نوفمبر من العام نفسه، قانوناً لتنظيم المظاهرات نص على ضرورة تنظيم المظاهرات بما يتفق مع الدستور وبما لا يعرقل سير عمل المرافق العامة، وضرورة حصول المتظاهرين على إذن مسبق من السلطات المختصة.

كما قامت السلطات الليبية باختطاف الناشط والمدون حميد أحمد طلوبة، الثلاثاء الموافق ٤ ديسمبر ٢٠١٢، ولم تدلي بأية تفاصيل عن أسباب اعتقاله، أو المكان الذي سيذهب إليه، وقد تبين مساء الثلاثاء أن طلوبة معتقل لدى اللجنة الأمنية العليا.

## سلطنة عمان

شهدت عمان خلال عام ٢٠١٢ حراكاً شعبياً واسع للمطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية بالبلاد، وتزايدت سرعة هذا الحراك خلال النصف الثاني من العام، بالتزامن مع اعتقال ثلاثة نشطاء هم: حبيبة الهنائي، وإسماعيل المقبالي، ويعقوب الخروصي، أثر توجههم يوم ٣١ مايو ٢٠١٢ إلى حقل "فهود" النفطي الصحراوي

## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

لوقوف على أوضاع عمّال الشركات النفطية المضربين عن العمل منذ ٢٤ مايو ٢٠١٢، وتواردت تقارير صحفية عن إجراءات تقوم بها شركاتهم بالتعاون مع الحكومة العمانية وأجهزتها الأمنية هناك لقمعهم وردعهم كالفصل التعسفي والتهديد به وقطع الكهرباء والماء والغذاء عنهم والتلويح باستخدام القوة العسكرية ضدهم، ثم اعتقال عدد من النشطاء الذين نظموا وقفة سلمية للتضامن معهم، وتزايدت الاعتقالات بعد أيام من بيان الادعاء العام العماني الذي توعد فيه أنه سيتخذ كافة الإجراءات القانونية ضد من وصفهم بأصحاب الكتابات المسيئة والدعوات التحريضية، واعتبر البيان أن "حرية التعبير عن الرأي ماهي إلا حجة يستخدمها هؤلاء المحرضون"، وقد شملت حملت الاعتقالات كتاب ومدونين ونشطاء، ووصلت الانتهاكات العمانية لأقصى درجاتها بعد إصدار العديد من الأحكام القضائية-التي أثبتت أن القضاء العماني تم تسييسه ليصبح أداة في يد السلطات العمانية لقمع معارضيهِ- بحق عشرات من النشطاء والمدونين بالسجن لمدة تتراوح بين ستة أشهر وثمانية عشر شهراً بتهمة كيدية منها التجمهر وتعطيل حركة المرور، ومخالفة قانون تقنية المعلومات، فضلاً عن تهمة الإغابة في الذات السلطانية.

### اليمن

شهدت اليمن خلال عام ٢٠١٢ انتهاكات واضحة، تمس حرية الرأي والتعبير، تمثل أبرز هذه الانتهاكات في مصادرة العديد من الصحف خلال العام، سواء من السلطات اليمنية أو مجهولين، بالإضافة إلى بعض الوحدات من الجيش اليمني، التي تعمل بشكل مستقل تحقيقاً لمصالح خاصة لقيادتها، فضلاً عن تعرض بعض الصحفيين والإعلاميين للعديد من الانتهاكات والتهديدات من مجهولين، كما حدث مع "خالد الهروجي"، نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الثورة للصحافة والنشر من استهداف من جهات لا تزال تبدي انزعاجاً وضيقة متعلق بإدارة المؤسسة وتوجهاتها، ومصادرة جريدة عدن الغد اليمنية المستقلة ٢١ مرة، وكذلك مصادرة أعداد من جريدة أخبار اليوم المستقلة، الأمر الذي ينم عن ضعف دور السلطات اليمنية في توفير الحماية الكاملة للإعلام والصحافة والإعلاميين.

### المغرب

قامت السلطات المغربية طوال عام ٢٠١٢ م، بممارسة العديد من الانتهاكات الفظة تجاه حرية الرأي والتعبير في المغرب، وعلى مختلف الصعد؛ بداية بحرية الصحافة، فقد منعت السلطات المغربية توزيع العدد الأخير من من المجلة الفرنسية "لو نوفيل أوبسيرفاتور" الذي كان من المفترض توزيعه في ٢ فبراير ٢٠١٢ م، بسبب نشر المجلة لرسم مأخوذ عن فيلم إيراني فرنسي.

كما شهدت المغرب تعديلات سافرة على العديد من المظاهرات السلمية؛ ففي أغسطس ٢٠١٢ م، استخدمت

قوات الشرطة المغربية الهراوات والغاز المسيل للدموع لتفريق التظاهرات التي دعت إليها حركة ٢٠ فبراير للتنديد بطقوس حفل الولاية للملكية التي يرى البعض أنها من مخلفات العصور الوسطى، كما قامت الشرطة المغربية بقمع المظاهرات السلمية التي شهدتها مدينتي "العيون" و"كلميم" تخليداً للذكرى الثانية لـ "أكديم إزيك"، باستخدام القوة المفرطة، يوم الخميس ٨ نوفمبر ٢٠١٢.

وعلى صعيد تعقب النشاط، قامت السلطات المغربية بالاعتداء على العديد من الناشطات الصحراويات أثناء المظاهرة التي قامت يوم السبت ٢٥ أغسطس ٢٠١٢ بشوارع "ددش" بحي معطي الله بمنطقة العيون الصحراوية، والتي قاموا خلالها بترديد عدد من الشعارات الوطنية المطالبة بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي، كما أصدرت المحكمة المغربية في جلستها المنعقدة يوم ١٣ نوفمبر ٢٠١٢ حكماً بتأييد الأحكام الابتدائية الصادرة بحق المدافع الصحراوي عن حقوق الإنسان وعضو منظمة الصحراء الغربية لمناهضة التعذيب "عبد العزيز براوي" ثلاث سنوات مع النفاذ، كذا تم اعتقال الشاب الصحراوي "محمد بابر" بحي العودة بالعيون التابعة للصحراء الغربية، في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢ م.

وفيما يتعلق بالاعتداء على التراث التاريخي للأقليات، فقد قامت جماعة من السلفيين بالاعتداء على "لوحة الشمس"، إحدى النقوش الأمازيغية التي يرجع تاريخها إلى حوالي ٨ آلاف سنة، بهضبة "ياكور" بوصفها رمزاً للوثنية يجب التخلص منها مستخدمين في ذلك قضباً حديدية لتخريب هذه النقوش التاريخية التي تعد تحفة فنية على المستوى الدولي وتعكس الديانات القديمة للأمازيغ، سكان المغرب، قبل آلاف السنين.

## قطر

على الرغم من أن قطر كانت تتمتع بقدر من احترام حرية الرأي والتعبير، إلا أن عام ٢٠١٢ قد شهد انتهاكات فظة مقارنة بما شهدته الكثير من الدول العربية، من ذلك الحكم بالسجن المؤبد بحق الشاعر "محمد بن الذيب" في يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، على خلفية قصيدة شعرية حملت انتقادات لمقربين من أمير قطر تم تداولها على موقع "يوتيوب"، وذلك بالإضافة إلى مضايقاتها المستمرة للدبلوماسي السعودي السابق "مشعل ذعار المطيري" المقيم على أراضي قطر، حيث أقدمت السلطات القطرية في الأول من سبتمبر ٢٠١٢، على احتجازه بأحد السجون القطرية في مدينة الدوحة، تمهيدا لتسليمه للحكومة السعودية، قبل أن تفرج عنه يوم ١١ سبتمبر ٢٠١٢، وقد تعرض "المطيري" منذ تواجده بقطر للعديد من المضايقات من قبل السلطات القطرية، فضلاً عن تعرضه لمحاولة اختطاف فاشلة من قبل مجهولين لتسليمه للسفارة السعودية بقطر، في منتصف شهر أغسطس الماضي، بعد رفضه لاقتراح مسئولين قطريين قبلها بأيام قليلة للتفاوض مع السلطات السعودية.



## فلسطين

شهدت فلسطين اعتداءات جمة على حرية الرأي والتعبير كان أكثرها من جانب قوات الاحتلال، إلا أن سلطتي فتح وحماس كان لهما نصيبهما الوافر منها؛ ففي ٦ نوفمبر ٢٠١٢، قامت الشرطة الفلسطينية بالاعتداء على عدد من الناشطات في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية أثناء الاعتصام الذي قمن به لإنهاء حالة الانقسام الفلسطينية، بالهراوات، كما قامت قوات الاحتلال بانتهاكات متنوعة حيال الصحفيين لا سيما حينما قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية، في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢ م، بإطلاق صاروخ باتجاه المصورين الصحفيين حسام محمد سلامة، ومحمود علي الكومي، اللذان يعملان في قناة الأقصى الفضائية، أثناء قيامهما بتغطية ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية في قطاع غزة، وأردتهما قتيلين.

وعلى صعيد قمع التظاهرات السلمية، قامت قوات الاحتلال في ٣ ديسمبر ٢٠١٢ بقمع التظاهرة التي انطلقت في باب العامود وسط القدس المحتلة تضامنا مع الأسيرين "سامر العيساوي"، و"أيمن الشراونة" المضربين عن الطعام، حيث اعتدت بالضرب على المتظاهرات، ولاحقت المتظاهرين، وحالت دون وصول المسيرة إلى مقر الصليب الأحمر في حي الشيخ جراح بالمدينة، كما قامت باعتقال ناصر قوس، مدير نادي الأسير بالقدس، كما دعا إيلي يشاي، وزير الداخلية الإسرائيلي، إلى الترخيص باستخدام الرصاص الحي وإطلاقه على المتظاهرين الفلسطينيين العزل، واستخدام أقصى حد من العنف في مواجهتهم.

كما قامت النيابة العسكرية الإسرائيلية باستدعاء الناشط الحقوقي السيد أيمن ناصر للمثول أمامها في محاكم عوفر في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٢ حيث قامت باتهامه بالتضامن مع الأسرى الفلسطينيين، بالإضافة إلى المشاركة في يوم الأسرى الذي يوافق ٢٧ أبريل، عامي ٢٠١١، و٢٠١٠، كما تضمنت لائحة الاتهامات انخراطه في فعاليات تضامنية أثناء تنفيذ الأسرى إضرابهم عن الطعام، كذلك حضور مهرجان في ذكرى وفاة أبو علي مصطفى، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في رام الله، في ٢٧ أغسطس ٢٠١٢.



مطر



مصر

مصر نهاية حكم العسكر وحقبة جديدة لتقييد حرية التعبير

معلومات أساسية

نظام الحكم : رئاسي جمهوري

تعداد السكان : ٩١ مليون مصر، منهم ٨٣ مليون بالداخل بحسب الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

المساحة : تبلغ مساحة جمهورية مصر العربية مليون وألفي كيلو متر مربع .

عدد المؤسسات الصحفية القومية : ٨ مؤسسات

عدد الصحف القومية : ٥٥ صحيفة

عدد القنوات المملوكة للدولة : ٣٠ قناة فضائية وتلفزيونية

عدد الشبكات الإذاعية المملوكة للدولة : ٩ شبكات

عدد التنظيمات النقابية الرسمية للصحفيين : ١

عدد التنظيمات النقابية المستقلة للصحفيين : ٣

عدد مستخدمي الإنترنت : نحو ٣٤ مليون مستخدم (حتى ديسمبر ٢٠١٢).

أهم الانتهاكات الشائعة ٢٠١٢ : الاتهام بازدراء الأديان ، اتهامات اهانة الرئيس.

تقديم

بدأ عام ٢٠١٢ بطموحات كبيرة لثوار الربيع العربي وفي القلب منهم مصر، حلموا بأن يقطفوا ثمار ثوراتهم وأن يتبدل الحال وتتسع هوامش الحرية وتتحسن أوضاع حرية التنظيم وحرية الصحافة والإعلام في بلدانهم كنتيجة مباشرة لنجاح ثوراتهم في إسقاط أنظمة مستبدة قبعت في الحكم لعشرات السنوات، وكما الحال في بلدان الثورات العربية كان ثوار مصر علي موعد مع سلطات تتبدل خلال المرحلة الانتقالية دون أن تتوقف الاعتداءات علي حرية التعبير.

الثورة المصرية مازالت تحقق العديد من الانتصارات ومنها ما شهدته عام ٢٠١٢ من إجراء أول انتخابات رئاسية اختار فيها الشعب رئيسه لأول مرة في تاريخ مصر الحديث، كما نجحت الثورة في تحجيم الدور السياسي للعسكر الذين سيطروا علي الحياة السياسية في مصر منذ توليهم السلطة عقب إسقاط الملك في ثورة يوليو ١٩٥٢.

وبرغم ذلك فالتحديات أمام الشعب المصري مازالت كبيرة، حيث تم تمرير دستور غير معبر عن طموحات قطاع كبير من المصريين، ولم يراعي طموحات القطاع الإعلامي والصحفي في المواد الخاصة بتنظيم الإعلام والصحافة، مما أدى لصدور قرار من مجلس نقابة الصحفيين بالانسحاب من الجمعية التأسيسية لإعداد الدستور قبل عرضه علي الاستفتاء مع كافة القوي المدنية التي كانت ممثلة في الجمعية.

حكم العسكر قد انتهى أو توارى في الظل، ولكن بقي التضيق علي حرية الصحافة والإعلام وحرية التعبير بشكل عام خلال عام ٢٠١٢، ونظرا للطبيعة الخاصة للمرحلة الانتقالية فالانتهاكات التي ارتكبت قد ارتكبت تحت حكم سلطتين، الأولى هي سلطة المجلس العسكري قبل تسليم السلطة، والثانية هي سلطة الدكتور محمد مرسي الذي انتخب رئيسا للجمهورية، ولم ينفذ -حتى اليوم- أي من وعوده الانتخابية التي تعهد فيها بكفالة حرية التعبير للجميع وعدم المساس بها.

ولذلك فإن القسم الخاص بمصر في هذا التقرير يقسم الانتهاكات إلي جزأين؛ الأول يتناول الانتهاكات التي حدثت تحت حكم العسكر، والثاني يتناول الانتهاكات التي حدثت أثناء حكم الرئيس محمد مرسي عقب تسليم السلطة.

### البنية التشريعية

لم تختلف البنية التشريعية التي تنظم حرية التعبير في مصر كثيرا عقب ثورة ٢٥ يناير، فنظرا لطبيعة المرحلة الانتقالية التي مرت بها مصر تنقلت سلطة التشريع بين العديد من الجهات أو المؤسسات، بدأت بالمجلس العسكري الذي انتزعها عقب سقوط نظام مبارك، ثم البرلمان المنتخب قبل أن يصدر قرار المحكمة الدستورية القاضي بحله، ثم عادت للمجلس العسكري مرة آخري، قبل أن ينتزعها رئيس الجمهورية بعد انتخابه بإلغاء الإعلان الدستوري الأخير للمجلس العسكري، وحتى آلت إلي مجلس الشوري بنص الدستور الجديد عقب الموافقة عليه، وبرغم كل ذلك فلم يتم إصدار أي تشريع من شأنه تحسين وضع منظومة القوانين التي تنظم حرية التعبير، فبقي الحبس في قضايا النشر، وبقية المواد المقيدة للحريات في كل من قانون العقوبات، وقانون تنظيم الصحافة، وقانون إنشاء نقابة الصحفيين، وقانون الحفاظ علي الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم نشرها، وقانون الإحصاء والتعداد، وقانون تنظيم الاتصالات، وقانون الرقابة علي الأعمال الفنية.

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في يوم ١٢ إبريل ٢٠١٢ مرسوماً بالقانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٢، والذي قيد

## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

من حق الإضراب والاعتصام والتظاهر السلمي، حيث نص علي عقوبة الحبس والغرامة كعقاب للتظاهر أو تعطيل الإنتاج أو الدعوة لأي منهما.

أصدر الرئيس محمد مرسي، عقب نقل سلطة التشريع له، قراراً إيجابياً بالقانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠١٢ والقاضي بتعديل المادة ٤١ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة لتنص علي "لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف"، ليلغي الحبس الاحتياطي في جرائم النشر التي تتم بواسطة الصحف نهائياً.

أصدر الرئيس محمد مرسي إعلان ٢١ نوفمبر الدستوري، الذي حصن بموجبه كافة قراراته من الطعن عليها أمام القضاء أو أي جهة أخرى، وحصن الجمعية التأسيسية التي كانت مكلفة بإعداد الدستور الجديد، ثم قام بعد ذلك بإلغاءه عقب تظاهرات حاشدة قدرت بالملايين شهدها الشارع المصري للاحتجاج علي نص هذا الإعلان الدستوري، ولكن ظلت القرارات التي اتخذها الرئيس بموجب هذا الإعلان الدستوري قبل إلغاءه محصنة حتي تم الاستفتاء علي الدستور الجديد.

في ١٥ ديسمبر وبناءً علي دعوة من رئيس الجمهورية محمد مرسي، بدأ الشعب المصري عملية الاقتراع علي الدستور الجديد، الذي أعدته الجمعية التأسيسية، وفي يوم ٢٢ ديسمبر انتهى الاستفتاء بالموافقة علي الدستور الجديد المقيد للحريات في العديد من مواده، بعد عملية تصويتية شابها العديد من الانتهاكات والمشكلات والمخالفات، حيث إن هذا الدستور لم يلغي عقوبة الحبس في قضايا النشر، كما انه فرض العديد من القيود علي الحريات الدينية وعلي حق البث الإذاعي والتلفزيوني، مع تعمده الإشارة في أكثر من موضع إلى مرجعية الشريعة الإسلامية في ممارسة كافة الحقوق والحريات الواردة في الدستور، وسوف نتناول ملاحظتنا علي الدستور الجديد أكثر تفصيلاً في الجزء المخصص لذلك.

أولاً : انتهاكات حرية التعبير أثناء حكم المجلس العسكري

### *الاعتقال عقاب لحرية التعبير :*

إن ما انتزعه المواطنين من مساحة لحرية التعبير عن آرائهم لم يكن سبباً كافياً وحده لمنع الاعتقال كعقاب لممارسة الحق في حرية التعبير أثناء حكم المجلس العسكري، وقد رصدنا العديد من الأمثلة علي ذلك خلال عام ٢٠١٢ ومنها :

١ - في مساء يوم ٢ يناير قامت الأجهزة الأمنية باعتقال "شريف محمد محمد عبد المطلب، محمود زكريا محمد ، محمود حسام عيد ، حسن حافظ كامل" من نشطاء حركة شباب ٦ إبريل، بتهمة تعليق ملصقات تنتقد المجلس العسكري، وتحث المواطنين على المشاركة في تظاهرات الاحتفال بالذكرى الأولى للثورة المصرية يوم ٢٥

يناير ٢٠١٢، بحي مصر القديمة، وقد وجهت لهم النيابة العامة اتهاماً بلصق دعايات تسيئى لسمعة البلاد وتكدر الأمن العام! وظلوا محتجزين حتي انتهاء التحقيقات وصدور قرار النيابة بإطلاق سراحهم.

٢ - قامت الأجهزة الأمنية بمدينة المحلة الكبرى عصر يوم السبت الموافق ١١ فبراير باعتقال القيادي العمالي كمال الفيومي عضو حركة الاشتراكيين الثوريين، علي خلفية دعوته للمشاركة في الإضراب العام للمطالبة بتحقيق أهداف الثورة المصرية، وتسليم المجلس العسكري إدارة البلاد لسلطة مدنية، وذلك في إطار الدعوة التي أطلقها عدد من الأحزاب والحركات والقوي السياسية احتجاجاً علي تراخي المجلس العسكري في تنفيذ أهداف الثورة المصرية واستخدامه لنفس سياسات نظام مبارك في التضييق علي الحريات العامة.

وفي اليوم نفسه اعتقلت الأجهزة الأمنية صحفياً أسترالياً وطالباً أمريكياً يدرس بالجامعة الأمريكية في القاهرة و مترجمتهما أثناء تواجدهم بمدينة المحلة، وذلك قبل اعتقال العامل كمال الفيومي، ثم تم تقديمهم جميعاً للتحقيق أمام نيابة المحلة بتهم التحريض علي العصيان المدني، وخلال تحقيقات النيابة في اليوم التالي تم سحب ملف القضية ومحضر الشرطة من أمامها ليتم التحقيق فيه من جانب جهة سيادية غير معلومة! وبعد ذلك صدر قرار النيابة بإطلاق سراح جميع المتهمين.

٣ - في يوم الجمعة ٤ مايو قامت قوات الجيش، أثناء فضها لاعتصام بميدان العباسية ومحيط وزارة الدفاع للمطالبة بإنهاء حكم العسكر، باعتقال مئات المتظاهرين، بينهم ما يزيد عن ٢٠ صحفياً، وتم احتجازهم لعدة أيام للتحقيق معهم علي خلفية القيام بعملهم في تغطية الأحداث قبل أن يتم إطلاق سراحهم، ووفقاً لشهادة الصحفيين أحمد رمضان وإسلام أبو العز، محرري جريدة البديل اللذان تعرضا للتعذيب عقب اعتقالهما من قبل رجال الجيش، فإن المحتجزين جميعاً قد تعرضوا للضرب والتعذيب والإهانة من قبل رجال القوات المسلحة، فضلاً عن ذلك فقد تعرض العديد من الصحفيين لإصابات بالغة بالخرطوش أثناء فض الاعتصام.

٤ - في يوم السبت ٩ يونيو قامت الشرطة المصرية باعتقال كل من الصحفية بقناة الجزيرة الإخبارية "هويدا طه"، والصحفي بجريدة الوادي "كريم البحيري"، أثناء تصوير فيلم في شبرا عن الانفلات الأمني ودور الصحفيين في تغطية القضايا الخطرة مثل تجارة المخدرات والسلاح، وذلك علي خلفية بلاغ قدمه ضابط جيش ضدهما اتهمهما فيه بدفع أموال لإثارة الفوضى وتم احتجازهما لساعات حتي عرضا علي النيابة التي قررت إخلاء سبيليهما.



*التضييق علي حق التجمع السلمي :*

برغم أن حق التجمع والتظاهر السلمي كان هو الأداة الأهم في نجاح الثورة المصرية في إسقاط نظام مبارك، ورغم فضل هذا الحق علي كل من أتى في السلطة بعد ذلك إلا أن هذا لم يمنع السلطات المتعاقبة من محاولة التضييق عليه وتقييده، وهو ما رصدناه خلال فترة حكم المجلس العسكري في عام ٢٠١٢ فيما يلي:

١ - مارست السلطات المصرية ضغوطا كبيرة لإلغاء ندوة لنشطاء الإنترنت والشبكات الاجتماعية كان تقرر عقدها يوم ٤ يناير تحت اسم "تويت ندوة"، مما اضطر النشطاء إلى نقلها عقب التضييق الأمني من قبل السلطة من قاعة "تحرير لونغيه" التابع لمعهد جوتة والذي كان مقررا أن يستضيف الندوة لتعقد علي رصيف شارع قصر النيل بوسط القاهرة أمام مقر دار نشر ميريت.

٢ - أدت الأحداث الدامية التي شهدتها مباراة كرة القدم بين النادي الأهلي والمصري في إستاد بورسعيد إلى نزول المتظاهرين إلي ميدان التحرير، للاحتجاج علي مقتل أكثر من ٧٧ مواطن مصري، وللمطالبة بحاسبة المسؤولين عن تلك الأحداث، ومحاسبة قتلة المتظاهرين السلميين أثناء أحداث الثورة المصرية، فنشبت اشتباكات بين أجهزة الأمن والمتظاهرين في ميدان التحرير، عقد مجلس الشعب المنتخب جلسة لمناقشة الأمر انتهت بعقد اتفاق بين نواب مجلس الشعب ووزارة الداخلية علي عدم قيام الوزارة بالاشتباك مع المتظاهرين إلا علي بعد ١٠٠ متر من الوزارة، وبرغم التهديد التي حدثت إلا أن وزارة الداخلية في مساء يوم الأحد ٥ يناير قد أخلت بهذا الاتفاق، وقامت بالاعتداء علي المتظاهرين في كافة الشوارع المؤدية إلي وزارة الداخلية ومطاردتهم واعتقال العشرات منهم مستخدمة في ذلك القوة المفرطة مما إدي لإصابة المئات من المتظاهرين، كان من بينهم نقيب الأطباء خيري عبد الدايم، والعديد من النشطاء كان من بينهم الناشطة سلمى سعيد التي أصيبت بطلقات الخرطوش في وجهها وأنحاء متفرقة من جسدها.

٣ - في يوم ٢٩ مارس ٢٠١٢ أصدرت محكمة جناح روض الفرج حكما بالسجن عامان والغرامة ضد ٨ من النشطاء هم مصطفى محي الدين ومحمد عاطف ومحمد ناجي ومصطفى شوقي وتامر عادل عبدالعزيز و احمد رفعت وضياء الدين احمد ربيع وعمرو احمد حسن، الذين شاركوا في التظاهرات السلمية التي تم تنظيمها للتضامن مع أقباط مصر بعد تفجير كنيسة القديسين بمدينة الإسكندرية أثناء الاحتفال بعيد الميلاد في يوم ٤ يناير ٢٠١١، وبعد تقدم دفاع المتهمين باستئناف علي هذا الحكم القاسي، أصدرت محكمة الاستئناف، في ٢٧ مايو ٢٠١٢، حكمها بإلغاء حكم محكمة أول درجة وأصدرت حكما ببراءة النشطاء.

٤ - أصدرت محكمة جناح الأزبكية في يوم ١ إبريل ٢٠١٢، حكما بالسجن المشدد لمدة ٣ سنوات ضد النشطاء بحركة كفاية، طارق مدحت وإبراهيم السني ومحمود المرشدي، والذين تم اعتقالهم منذ يوم ٢٨ فبراير ٢٠١٢ علي خلفية تضامنهم مع اعتصام مجموعة من القضاة السابقين أمام دار القضاء العالي، للمطالبة باستقلال وتطهير

القضاء، واحتجاجاً علي ما حدث فيما يسمي بقضية "التمويل الأجنبي". وبعد أن تقدم دفاع المتهمين باستئناف علي الحكم، أصدرت محكمة الاستئناف حكماً يقضي ببراءتهم في جلستها التي عقدت في ٢٤ يونيو، ويذكر أن النشاط ظلوا في الحبس منذ اعتقالهم في ٢٨ فبراير وحتى صدور حكم البراءة.

٥ - في يوم الجمعة ٤ مايو ٢٠١٢ قامت قوات تابعة للجيش المصري بمرافقة أشخاص بزى مدني بالاعتداء على المعتصمين في ميدان العباسية للمطالبة بإنهاء الحكم العسكري، وكانت هذه القوات قد استخدمت القوة ضد المظاهرات التي بدأت في ميدان العباسية منذ يوم ٢٨ أبريل وتزايدت بعد اعتداء أفراد مجهولي الهوية، يرتدون الزي المدني في يوم ٢ مايو علي المتظاهرين، حيث قاموا بإطلاق الرصاص الحي على المعتصمين، مما أسفر عن سقوط عدد من الضحايا وإصابة العشرات، في ظل تقاعس من الأجهزة الأمنية، وهو ما أدى لتزايد أعداد المتظاهرين فقامت القوات المسلحة بفضهم مستخدمة العنف المفرط واعتقلت وأصابت المئات بينهم صحفيين وإعلاميين.

### **التضييق علي وسائل الإعلام المرئي والمسموع :**

لم تسلم وسائل الإعلام المرئية والمسموعة من نيران المجلس العسكري خلال فترة حكمه، حيث تعدد قيادات المجلس محاولة إسقاط أو احتواء وسائل الإعلام المستقلة بالقوة الناعمة أحياناً وبالتدخل المباشر أحياناً أخرى كما رصدنا فيما يلي :

١ - أثناء قيام وسائل الإعلام بتغطية أحداث الاشتباكات التي حدثت بين أجهزة الأمن ومتظاهرين في ميدان التحرير يوم ٥ يناير، قامت قوات الأمن باقتحام أحد المنازل في شارع منصور بحثاً عن الكاميرا الخاصة بقناة "سي بي سي" التي كانت تعرض بثاً مباشراً لأغلب أحداث الاشتباكات، وقاموا بتكسير بعض الأبواب واقتحام الغرف الموجودة في سطح المنزل وتفتيشها وسب السكان ومصادرة الهواتف المحمولة وأجهزة الحواسيب النقالة الخاصة ببعضهم وسؤالهم عن مكان تواجد كاميرا القناة وذلك بالمخالفة للقانون، وهو ما يوضح استهداف الأجهزة الأمنية لوسائل الإعلام للتعتيم علي استخدامها المفرط للقوة دون وجه حق.

٢ - قامت إدارة قناة التحرير في يوم السبت ١١ فبراير ٢٠١٢ بمنع الإعلامية دينا عبد الرحمن من تقديم برنامجها "اليوم" الذي كان يذاع يومياً علي شاشة القناة وإيقاف البرنامج بشكل مفاجئ متذرعة بالخلاف حول شروط التعاقد، وهو ما يتنافى مع رواية دينا وأحد معدي البرنامج الذين أكدا أن الخلاف قد نشب بسبب رغبة إدارة القناة في تعديل العقد بما يسمح بالتدخل في السياسات التحريرية للبرنامج، بعد قيام دينا بتقديم فقرة عن حملة كاذبون التي تكشف انتهاكات المجلس العسكري لحقوق الإنسان، خاصة إن العقد القديم ينص علي عدم جواز تدخل إدارة القناة في سياسات البرنامج التحريرية.

*التضييق علي الإعلاميين المطالبين بتحرير اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري :*

١ - في يوم الأحد ١٩ فبراير قامت إدارة التلفزيون المصري بإحالة المخرج بقناة النيل للأخبار "إيهاب المرجاوي" للتحقيق الإداري على خلفية رفعه لافتة كتب عليها "الحرية للنيل للأخبار" في خلفية البث المباشر أثناء إذاعة حلقة من برنامج "المشهد"، و صدر في حقه قرار إداري بمعاقبته بالإيقاف عن العمل لمدة أسبوعين.

٢ - وفي يوم الاثنين ٢٠ فبراير استدعت الشئون القانونية التابعة لمكتب رئاسة اتحاد الإذاعة والتلفزيون كلا من : عبد اللطيف أبو هميلة ، على حسنين أبو هميلة ، خالد العشري المخرجين بقناة القاهرة وسيد سعيد جمعة وشهرته عصام سعيد معد برامج ، للتحقيق معهم علي خلفية مظاهرة يوم الاثنين ١٣-٢ نظمها عدد من إعلاميي ماسبيرو داخل المبنى للمطالبة بإصلاح السياسات الإعلامية والإدارية والمالية داخل قطاعات التلفزيون المختلفة.

٤ - قامت إدارة قناة "مودرن حرية" في يوم ٢١ فبراير بقطع الإرسال عن برنامج "محطة مصر" الذي يقدمه الإعلامي "معتز مطر" أثناء بث حلقة البرنامج ، وتناول الإعلامي عمل جهاز مباحث امن الدولة والتضييق الذي تعرض له أثناء حكم مبارك، وقبل استكمال حديثه عن تفاصيل إنشاء قناة "مودرن حرية" عقب نجاح الثورة في إسقاط الديكتاتور مبارك، محاولاً الحديث عن صفقة جرت أثناء انتقال القناة من "مودرن مصر" إلي "مودرن حرية" فقامت إدارة القناة بقطع الصوت قبل إن يستكمل حديثه ثم تم قطع الإرسال نهائياً عن الحلقة أثناء بثها ولم تعد للظهور مجدداً.

٥ - في يوم ١٣ مايو قامت قوة أمنية من مباحث قسم بولاق أبو العلا بصحبة قوات من مباحث المصنفات بالتوجه إلى مكتب قناة العالم في القاهرة، وقامت باقتحامه ومصادرة جميع أجهزة البث والمعدات والشرائط المسجلة والأسطوانات وذاكرة الكمبيوتر، وذلك بحجة أن القناة تعمل دون ترخيص.

وقد تم اعتقال "تامر أبو جامع" مدير العلاقات العامة في مكتب القناة، قبل أن يتم اطلاق سراحه بعد احتجازه لساعات حتي انتهاء التحقيق معه.

*التضييق علي حرية الإبداع والأعمال الفنية :*

١ - قامت إدارة كلية الصيدلة بجامعة القاهرة في يوم ٨ مارس ٢٠١٢ بمنع عرض فيلم "انفصال A Separation" بدون أسباب معلنة، برغم أن إدارة الكلية قد منحت الفيلم تصريحاً لعرضه بعد مشاهدته كاملاً ، ولكنها تراجععت بناء على اعتراض جماعات متشددة داخل أسوار الجامعة بررت ذلك بأن الفيلم يدعو لنشر الفكر الشيعي في مصر ونصرة نظام بشار الأسد ضد سوريا ، ونشر الفكر العلماني !!

٢ - في يوم ٢٤ إبريل أصدرت محكمة جناح الهرم قرار بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالحبس ٣ أشهر ضد الفنان عادل إمام، وذلك في قضية حسبة رفعها أحد المحامين ضد الفنان واتهمه فيها بازدراء الدين الإسلامي في بعض

أعماله الفنية ومنها فيلم "الإرهاب والكباب" وفيلم "طيور الظلام" و"مرجان أحمد مرجان" معتبراً تلك الأعمال تحمل سخرية من الإسلاميين وتشكل إساءة للدين الإسلامي.

وكانت محكمة جناح الهرم قد أصدرت حكماً غيابياً في مطلع عام ٢٠١٢ يقضي بحبس الفنان عادل أمام ٣ أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه ودفع مبلغ ٥١ جنيه علي سبيل التعويض المدني المؤقت، ثم قررت المحكمة نفسها تأييد الحكم الغيابي في يوم ٢٤ إبريل ، ثم تقدم دفاع الفنان باستئناف ضد الحكم وأصدرت محكمة جناح مستأنف الهرم قرار يقضي بإلغاء حكم أول درجة وبراءة عادل أمام في سبتمبر ٢٠١٢.

#### *التضييق علي حق التنقل والإقامة والسفر:*

يبدو أن التنسيق الأمني بين السلطات المصرية ونظيرتها العربية لم يتوقف حتي بعد نجاح الثورة المصرية حيث اتبعت السلطات الجديدة نفس السياسات القديمة في تقييد حق المعارضين في البلدان العربية الأخرى في التنقل والدخول إلي الأراضي المصرية.

١ - في يوم الأربعاء الموافق ١١ إبريل قامت أجهزة الأمن المصرية بمطار القاهرة باحتجاز ومنع الناشط الحقوقي البارز "نبيل رجب" -مدير مركز البحرين لحقوق الإنسان - من دخول مصر بحجة أنه علي قائمة المنوعين من الدخول.

٢ - في مساء الأربعاء ٢ مايو قامت أجهزة الأمن المصرية بمطار القاهرة بتوقيف المدون والناشط التونسي عزيز عامي، فور وصوله للمشاركة في عدة ندوات بمصر، وذلك علي خلفية مشاركته في احتجاجات أمام السفارة المصرية في تونس تطالب بسقوط حكم العسكر، وقامت أجهزة الأمن بمصادرة جواز سفره، وإرساله إلى إحدى مقرات أمن الدولة بالقاهرة لاستجوابه والتحقيق معه لعدة ساعات، ومن ثم إطلاق سراحه في وقت مبكر من صباح اليوم التالي.

#### *بلاغات ضد الصحفيين والإعلاميين والنشطاء :*

١ - في مطلع عام ٢٠١٢ قام نقيب الصحفيين ممدوح الولي بالتقدم ببلاغ للنائب العام ضد الصحفي بجريدة الفجر مصطفى عمار للمطالبة بفتح تحقيق معه بتهمة سب وقذف الصحفي المختفي منذ سنوات رضا هلال علي خلفية قصة كتبها في صحيفة الفجر حملت عنوان "الأنثى والجدار".

وكانت القصة التي كتبها مصطفى عمار قد نشرت في الفجر في نوفمبر ٢٠١١، وهو ما دفع شقيق الصحفي المختفي رضا هلال للتقدم بشكوي لنقابة الصحفيين يتهم فيها عمار أنه استوحي قصته من قصة حياة شقيقه المختفي، وعلي خلفية ذلك قام نقيب الصحفيين ممدوح الولي بالتقدم ببلاغ للنائب العام يتهم فيه الصحفي بسب وقذف رضا هلال، وذلك بشكل منفرد دون التشاور مع أعضاء مجلس نقابة الصحفيين وحتى دون استدعاء

الصحفي ومحاولة مواجهته بما نسب له، إلا أن البلاغ توقف عند النيابة ولم يتم إحالة الصحفي للمحاكمة.

### أحكام بالحبس والغرامة

١ - في يوم ٨ مايو أصدرت محكمة جناح عين شمس حكمها بتأييد حبس الناشطة "أسماء محفوظ" سنة مع الشغل، في القضية رقم ٢٠٩٩٤ لسنة ٢٠١١ بتهمة الاعتداء بالضرب على "عبد العزيز فهمي" أحد مؤيدي المجلس العسكري أمام مكتب النائب العام في تهمة لفقها لها المذكور علي خلفية نشاطها السياسي، وبدأت أحداث الواقعة في يوم ٦ ديسمبر ٢٠١١ حيث تقدم عبد العزيز فهمي لتحرير محضر بقسم شرطة عين شمس يتهم "أسماء" بالتعدي عليه بالضرب أمام مكتب النائب العام، برغم عدم تواجدها إطلاقاً في ذلك اليوم في محيط مكتب النائب العام، وأحيلت القضية إلى المحكمة الجنائية التي بدأت نظرها في ٦ مارس ٢٠١٢ دون إخطار "أسماء" وتم الحكم غيابياً بحبسها سنة مع الشغل وكفالة ٢٠٠٠ جنيهاً لإيقاف تنفيذ العقوبة.

وقام فريق دفاع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بتقديم معارضة في الحكم، وحدد لها جلسة ١٧ أبريل ٢٠١٢، وتم تأجيلها لجلسة ٨ مايو ٢٠١٢ وصدر الحكم بتأييد الحكم الغيابي الصادر من ذات المحكمة، فتقدم فريق الدفاع باستئناف علي الحكم وتمكن من الحصول علي حكم بالبراءة أمام محكمة الاستئناف.

٢ - في جلستها التي عقدت يوم ٤ يوليو أصدرت محكمة جناح حلوان حكماً بحبس المخرج "أشرف نبيل" ومساعدته "أحمد حلمي عبد الصمد" لمدة ٦ أشهر مع إيقاف التنفيذ وغرامة ٢٠٠ جنية لكل منهما، وذلك بعد القبض عليهما بواسطة أفراد من حملة المرشح الرئاسي السابق "أحمد شفيق" يوم ٨ يونيو أثناء تصوير فيلم قصير عن الرشاوي الانتخابية، وفي الاستئناف قررت المحكمة تأييد حكم أول درجة بحبسهما ٦ أشهر مع إيقاف التنفيذ وغرامة ٢٠٠ جنية.

٣ - في جلسة يوم الأحد ١٠ يونيو أصدرت محكمة جناح الأزبكية حكماً ضد "حنان عبد الفتاح يوسف" الصحفية بجريدة "المساء"، والذي قضى بتغريمها عشرة آلاف جنية في القضية رقم ٣٨٨١ لسنة ٢٠١٢ بدعوى قيامها بقذف "خالد إمام" رئيس التحرير السابق لجريدة "المساء" اليومية، والتي تصدر عن (مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر) المملوكة للدولة وذلك علي خلفية مشاركتها في مظاهرة في مارس ٢٠١١ تطالب بتطهير أجهزة الإعلام المملوكة للدولة وقد أصدرت محكمة الاستئناف قرار بتأييد حكم أول درجة.

٤ - في جلستها التي عقدت الأربعاء ٢٠ يونيو أصدرت محكمة جنابات شمال القاهرة حكماً بتغريم الناقد الرياضي "علاء صادق" مبلغ ٢٠ ألف جنيهاً، علي خلفية مقال كتبه صادق ونشر في احدي الصحف القومية، وقال فيه أن راتب "مدحت البلتاجي" المدير التنفيذي السابق للمجلس القومي للرياضة خيالي وغير معلوم المصدر الأمر الذي اعتبره البلتاجي سباً وقذفاً في حقه فتقدم برفع دعوي قضائية اتهم فيها "علاء صادق" بالسب

والقذف ، وبجانب الغرامة قررت المحكمة إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة.

### **الفصل والإيقاف عن العمل عقاب لحرية التعبير**

استمر الفصل من العمل أداة من الأدوات التي تحاول أن تستخدمها الإدارات والسلطات المصرية للتضييق علي منتقديها أو حرمانهم من ممارسة الحق في حرية التعبير.

١ - في يوم ٧ يونيو ٢٠١٢ أصدرت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بيانا حول غياب المهنية في وكالة انباء الشرق الأوسط القومية وانحيازها لأحمد شفيق المرشح الرئاسي ، وبدلاً من أن تعدل الوكالة من سياستها أو ترد علي الانتقادات الموجهة لها أصدرت الإدارة قرار بفصل نائب رئيس التحرير الكاتب الصحفي رجائي الميرغني ، وذلك استنادا لمعلومات كاذبة بأن الميرغني يعمل بالشبكة العربية ، كإجراء انتقامي ، وبعد الضغط علي إدارة الوكالة وفضح هذا التصرف إعلاميا تراجعت عن القرار.

٢ - في يوم ١٠ يونيو قرر مجلس التأديب الابتدائي لضباط الشرطة وقف كلاً من المقدم "محمد نبيل عمر" ، و الرائد " أشرف يحيى محمد البنا " برتبة رائد، عن العمل لمدة ثلاثة شهور، وذلك على خلفية اتهامات " الخروج علي مقتضى الواجب الوظيفي ومخالفة التعليمات" التي تم توجيهها لهما لتبنيهما الدعوة لإنشاء النقابة العامة لضباط الشرطة.

٣ - في يوم ٢٠ فبراير ٢٠١٢ ،قررت إدارة قناة الشباب فصل المخرج الشاب " أندرو أنسي شكري" ويعمل في القناة منذ عام ٢٠١٠ بسبب ديانته، حيث أبلغته إدارة القناة في اجتماع عقد في ذلك اليوم أن توجه القناة سوف يكون إسلاميا ، ورغم قبول أندرو بالعمل باعتباره مخرج برامج مهني ، إلا أن المدير التنفيذي بالقناة ابغاه أن عليه البحث عن مكان آخر للعمل ، وقام بفصله ، فتقدم المواطن ببلاغ للنائب العام حمل رقم ١١٤٩ لسنة ٢٠١٢ عرائض النائب العام، ولم يتم منذ ذلك الحين إجراء أي تحقيق في هذا الفصل التعسفي والغير قانوني والمهدر لمبدأ المواطنة!

### **ثانياً : انتهاكات حرية التعبير بعد تسليم السلطة للرئيس المنتخب**

إن كافة المتابعين للشأن المصري كانوا ينتظرون بترقب شديد انتهاء المرحلة الانتقالية بكل ما فيها من مشكلات وتوترات سياسية ، حتي نبدأ عهداً جديداً مع سلطة منتخبة تحمي حقوق وحرريات الشعب المصري وفي القلب منها حرية التعبير، وبرغم وعود الدكتور محمد مرسي المستمرة بحماية حرية الصحافة والإعلام حال انتخابه، إلا إن شتان ما بين الوعود الانتخابية والواقع العملي، فلم يكن تسليم السلطة للدكتور محمد مرسي إلا نهاية حقبة وبداية آخري في التضييق علي حرية التعبير والحرريات الإعلامية، حيث تنوعت الانتهاكات ضد حرية التعبير في الفترة الزمنية القصيرة الفاصلة بين تسلّم السلطة وكتابة هذا التقرير ونوردها فيما يلي :

### الرقابة والمنع والمصادرة

١ - في صباح يوم ١١ أغسطس أصدرت إدارة مكافحة جرائم المطبوعات بوزارة الداخلية قراراً بمصادرة عدد جريدة الدستور الصادر بتاريخ ١١ أغسطس، قبل صدور تأييد من رئيس محكمة الجيزة الابتدائية في حكم صدر مساء اليوم نفسه، وذلك علي خلفية تحقيقات كانت تجرى أمام النيابة العامة في بلاغات تقدم بها مواطنون يتهمون الجريدة بتهم "الحض على الفتنة الطائفية وإهانة رئيس الجمهورية والتحريض على الفوضى بالمجتمع"، ووفق موقع جريدة الدستور فإن مجموعة من لواءات الأمن العام وضباط الشرطة بقيادة مساعد لوزير الداخلية "هاجموا فجر السبت مطابع جريدة الجمهورية، وحاولوا الاستيلاء على زينكات الجريدة مهددين بوقف طباعتها." إلا أن عمال المطبعة ومديريها ورئيس مجلس إدارة مؤسسة التحرير المالكة للمطابع قد رفضوا الامتثال لأوامر المسؤولين الأمنيين، واستمروا في طباعة العدد وصدر قرار المصادرة عقب البدء في توزيعه.

٢ - في منتصف شهر أكتوبر قام رئيس تحرير جريدة "الأخبار" القومية بإصدار قرار شفهي بحرمان الكاتبة الصحفية "عبلة الرويني" من كتابة عمودها اليومي المستمر منذ حوالي أربع سنوات علي صفحات الجريدة وذلك في اليوم التالي لحجب مقالها "الملك عارياً" الذي كان ينتقد هيمنة جماعة الإخوان ومجلس الشوري علي الصحف القومية ومحاولة التضييق المستمر علي مقالاتها في جريدة الأخبار. وخلال الأسبوع نفسه تعرضت الكاتبة لحملة تضييق شديدة من قبل رئيس تحرير الجريدة بدأت بنقل مكان عمودها اليومي الثابت منذ سنوات في الجريدة إلي صفحة الرأي، وتقليل عدد مرات الكتابة لـ ٣ مرات أسبوعياً بعدما كان مقالها ينشر يومياً.

٣ - في يوم ٢٦ نوفمبر قامت جريدة الأخبار بمنع مقال للكاتب الصحفي أحمد طه النقر، والذي حمل عنوان "سر المعبد" وانتقد فيه الإعلان الدستوري الأخير، ووصف قرارات الرئيس فيه بأنها كارثية وتؤسس لقيام نظام ديكتاتوري مستبد لا معقب علي قراراته، لأنها محصنة سابقاً ولاحقاً في سابقة لا مثيل لها في تاريخ مصر والعالم.

٤ - في يوم ٢٨ نوفمبر قامت جريدة الأهرام بمنع مقال للكاتب الصحفي أحمد موسى مدير تحرير جريدة الأهرام والذي حمل عنوان "علي مسؤوليتي" وأنتقد فيه الكاتب الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسى.

### الاعتداء بالضرب والسب والتهديد للمعارضين والإعلاميين والصحفيين

١ - في يوم ١٠ يوليو قامت مجموعة من الشباب المؤيدين للإخوان المسلمين والرئيس محمد مرسى والذين كانوا يتظاهرون أمام محكمة مجلس الدولة لدعم قرار رئيس الجمهورية، الدكتور محمد مرسى بعودة مجلس الشعب المنحل، بالاعتداء بالسب علي المحامي والناشط الحقوقي البارز نجاد البرعي ورشه بالمياه. ووصفه بالفلول، دون أي مبرر لذلك سوى آراء سابقة له ترفض قرار عودة البرلمان.

كما تعرض أيضا المهندس حمدي الفخراني عضو مجلس الشعب المنتخب والصادر قرار بحله للاعتداء بالسباب والضرب من قبل المتظاهرين انفسهم أثناء خروجه من مبنى مجلس الدولة بسبب رفضه للقرار نفسه.

وكان ذلك أثناء نظر جلسة الطعن علي الإعلان الدستوري المكمل وحل مجلس الشعب والطعن علي قرار رئيس الجمهورية الدكتور محمد مرسى بإعادة مجلس الشعب المنتخب أمام محكمة القضاء الإداري في جلسة يوم ١٠ يوليو.

٢ - في يوم ٨ أغسطس قام مجموعة من مؤيدي الرئيس محمد مرسى وبعض شباب جماعة الإخوان المسلمين، والذين تظاهروا أمام مدينة الإنتاج الإعلامي، بالاعتداء علي الإعلاميين بالعنف ومحاولة منعهم من أداء عملهم علي خلفية آرائهم الناقدة لجماعة الإخوان المسلمين وأداء الرئيس المنتخب محمد مرسى. حيث أن المتظاهرين أمام مدينة الإنتاج الإعلامي، بمدينة السادس من أكتوبر، والمطالبين بإغلاق قناة "الفراعين"، ومحاكمة "توفيق عكاشة"، رداً علي هجومه علي رئيس الجمهورية محمد مرسى قد قاموا بالاعتداء علي الكاتب الصحفي "خالد صلاح"، رئيس تحرير جريدة "اليوم السابع"، أثناء دخوله للمدينة، وقاموا بتحطيم سيارته، بالإضافة لسيارات أخرى متواجدة في المكان، كما قاموا أيضاً بالتعرض للإعلامي "يوسف الحسيني"، وتهديده بالضرب، وحاولوا منعه من الدخول للمدينة، كما هتفوا ضد الإعلامي "عمرو أديب" بشدة أثناء توجهه لعمله بالمدينة.

وعلي أثر ذلك توجه الإعلامي "خالد صلاح" لقسم ٦ أكتوبر وقام بتحرير المحضر رقم ٤٩٦٣ ضد رئيس الجمهورية وجماعة الإخوان المسلمين.

٣ - في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر قام بعض المتطرفين الذين يطلقون علي أنفسهم "جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" بإرسال خطاب تهديد للكاتبة الصحفية بجريدة الأهرام إسلام عزام زوجة الكاتب الصحفي سعيد شعيب وتهديدها هي و زوجها في محاولة لتكسيم أفواههم ومنعهم من الكتابة وأيضا لإجبار شعيب علي التنازل عن قضية كان قد رفعها ضد المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين.

وكانت إسلام قد تلقت خطاب وصلها علي مقر عملها بجريدة الأهرام وصف زوجها "سعيد شعيب" بالعلماني الكاره للإسلام، وطالبها الخطاب بأن يتوقف شعيب عن هجومه علي الإسلام، وأن يترك العلمانية ويعود للإسلام ويدافع عن شريعة الله علي حد تعبير كاتب الخطاب !! وأن يتنازل عن الدعوي التي رفعها ضد المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين.

كما طالب الخطاب إسلام بالالتزام بالزي الشرعي والتوقف عن العمل ككاتبة صحفية، وعدم الاختلاط بالرجال والتفرغ لتربية أطفالها. وقد انهي كاتب الخطاب كلامه بعبارة تهديد نصها "ونؤكد أننا كجماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لدينا الكثير لنفعله في حالة عدم الالتزام بالنقاط السابقة"



## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

٤ - في يوم ٥ ديسمبر قام أحد المتظاهرين المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين بإطلاق رصاص خرطوش على الصحفي " محمد عزوز" المحرر بصحيفة الجمهورية أثناء قيامه بعمله الصحفي أمام قصر الرئاسة المصرية مساء يوم ٥ ديسمبر وقيامه بتغطية الاشتباكات التي حدثت في محيط قصر الاتحادية مما نتج عنه إصابات بالوجه والرقبة والقدم ونقل للعلاج بمستشفى الدمرداش، وحررت شرطة المستشفى محضرا بالواقعة، وحول إلى جنح مصر الجديدة ولم يتم التحقيق فيه حتى الآن.

### *التضييق على حق التنقل والإقامة والسفر*

١ - في يوم ٢٦ أغسطس قامت سلطات أمن مطار القاهرة الدولي باحتجاز ومنع الناشطة البحرينية "مريم الخواجة" من دخول مصر بحجة أنه على قائمة الممنوعين من الدخول، مع تعرضها للعديد من المضايقات أثناء تواجدها بالمطار قبل ترحيلها إلى كوبنهاجن، وذلك فور وصولها على رحلة مصر للطيران القادمة من بيروت، أثناء زيارة عادية لمصر في طريقها إلى جنوب إفريقيا، وبعد الاطلاع على أوراقها تم إخبارها بأنها ممنوعة من دخول البلاد طبقاً لتعليمات جهة أمنية ودون أسباب، ثم طلب منها مغادرة البلاد باختيارها، بدلاً من ترحيلها إلي البحرين، على الرغم من دخولها البلاد بجواز السفر الدنماركي كمواطنة دنماركية، فضلاً عن محاولة سلطات الأمن دفعها إلى التوقيع على وثيقة (إقرار) لا تعرف محتواها إلا إنها رفضت ذلك.

### *محاكمة الصحفيين والإعلاميين والنشطاء*

١ - أصدرت الدائرة ١٥ بمحكمة جنايات الجيزة في يوم ٢٣ أغسطس حكماً ضد رئيس تحرير جريدة الدستور "إسلام عفيفي"، يقضي بحبسه احتياطياً حتى موعد الجلسة التالية والتي كان من المقرر عقدها يوم ١٦ سبتمبر على خلفية دعوى تتهمه بإهانة رئيس الجمهورية ونشر أخبار كاذبة، رغم عدم توافر شروط الحبس الاحتياطي عليه، ورغم أنها قضية نشر.

وذلك بعد أن قررت محكمة الجيزة الابتدائية في يوم ١١ أغسطس ٢٠١٢ ضبط النسخ المطبوعة من جريدة الدستور في هذا اليوم والتحقق عليها، وفي ١٣ أغسطس أصدر النائب العام قراره بإحالة عفيفي إلى المحاكمة الجنائية بتهمة إهانته للرئيس ونشر أخبار كاذبة بعد الانتهاء من التحقيقات، فضلاً عن إدراج اسمه ضمن قوائم الممنوعين من السفر، وبعد ضغوط كبيرة من المجتمع المدني، أصدر رئيس الجمهورية قراراً بإيقاف الحبس الاحتياطي في قضايا النشر وعليه قرر النائب العام إطلاق سراح إسلام عفيفي.

٢ - توجهت "بسمة ربيع" (١٨ عاماً) الطالبة بكلية الآداب لقسم شرطة فاقوس يوم الجمعة ٥ أكتوبر لتحرير محضر ضد والدتها وشقيقها وعمها لاتهامهم بالاعتداء عليها بالضرب ومحاولة قتلها باستخدام السم، وأثناء تواجدها بقسم الشرطة حضرت والدتها وحررت محضر ضدها اتهمتها فيه بازدراء الدين الإسلامي هي وصديقها "حمدي جمال" (٢٢ عاماً) الطالب بمعهد التكنولوجيا بمدينة العاشر من رمضان، وتم تحرير المحضر رقم

٧٥١٧/ جنح فاقوس، وقد مثلوا يوم السبت ٦ أكتوبر للتحقيق أمام نيابة فاقوس الجزئية التي قررت حبس بسمه ٤ أيام علي ذمة التحقيقات بتهمة ازدرء الأديان، وحبس صديقها حمدي ٤ أيام أيضاً بتهمته ازدرء الأديان وتحريض قاصر علي الهروب من أسرتها، وإخلاء سبيل أسرة طالبة بسمه. وقد عاد بسمه وحمدي للمثول أمام قاضي التجديد في اليوم وتقرر إخلاء سبيلهما بضمان مالي قدره ١٠٠ جنيه لكل منهما، قبل أن يتم إحالتهم للمحاكمة أمام محكمة الجنايات في نهاية ديسمبر.

٣ - في حلقة يوم ٢٣ نوفمبر من برنامجه "آخر النهار" أستضاف الإعلامي محمود سعد الدكتورة منال عمر استشاري الطب النفسي" وقدمت خلال الحلقة تحليلاً نفسياً للرئيس، علي أثر ذلك تقدمت رئاسة الجمهورية ببلاغ للنائب العام ضدهما يتهمهما بإهانة وسب رئيس الجمهورية، وتم استدعاء محمود سعد للتحقيق وقررت النيابة إخلاء سبيله بكفالة كبيرة قدرها ٥٠٠٠ جنيه، يوم الخميس ٦ ديسمبر، بينما تم استدعاء الدكتورة منال عمر اثناء تواجدها خارج البلاد فلم تمثل للاستدعاء في حينه وتوجهت فور عودتها للمثول للتحقيق أمام النيابة التي قررت إخلاء سبيلها بكفالة مالية قدرها ٥٠٠٠ جنيه أيضاً.

### *التضييق علي حق التجمع والتظاهر السلمي*

١ - في مطلع شهر أغسطس وعلي خلفية الاحتجاجات المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية تم اعتقال؛ متظاهرين وهم "ناهد محمد علي نجم" (٢٨ سنة)، و "أحمد محمد الحبشي" (٣٣ سنة)، و "محمود عبد الفتاح يوسف" (٥١ سنة)، و "أحمد رمضان عبد المؤمن" (٢٠ سنة)، واتهامهم بالإتلاف العمدي والتجمهر وإهانة رئيس الجمهورية والاعتداء على موكبه، في أثناء خروجه من قصر الاتحادية بمصر الجديدة، وذلك عندما كانوا في طريقهم لتقديم شكاوى لديوان المظالم بالقصر الرئاسي. وقد تم إحالتهم لنيابة مصر الجديدة، وقررت حبسهم لمدة ١٥ يوماً علي ذمة التحقيقات قبل ان يتم إخلاء سبيلهم علي ذمة القضية.

٢ - في يوم ١٧ سبتمبر قامت قوة من الأمن المركزي بقيادة مدير أمن الجيزة باقتحام مقر اعتصام طلاب جامعة النيل وتكسير الخيام وفض الاعتصام بالقوة والاعتداء على الطلاب والباحثين والعاملين المعتصمين بالجامعة للاحتجاج على قرار إغلاق الجامعة ومنح أرضها ومبانيها للدكتور أحمد زويل لاستخدامها في مشروع مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا. وقامت قوات الأمن باعتقال ٣ من المعتصمين بمقر الجامعة والاعتداء عليهم بالضرب وسحلهم، وهم الطالبين بالفرقة الرابعة هندسة ميكانيكا؛ مصطفى محمد أمين شمعة والطالب محمد أسامة محمد والمهندس محمود محمد جبر ويعمل مهندس برمجيات بجامعة النيل وتم تقديمهم للتحقيق بتهمة مقاومة السلطات فأصدرت النيابة قرار بإخلاء سبيلهم بضمان محل إقامتهم.

٣ - في يوم ١٢ أكتوبر تظاهر مجموعة من المواطنين فيما أسموه بجمعة "كشف الحساب" وهي المظاهرة التي دعت لها قوي سياسية معارضة لجماعة الإخوان المسلمين والرئيس محمد مرسي لمحاسبته علي عدم تنفيذ وعوده

## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

الانتخابية في المائة يوم الأولي لحكمه، عقب الحكم المؤسف والمخزي الذي أصدرته محكمة جنابات الجيزة ببراءة كافة المتهمين بقتل المتظاهرين يومي ٢ و٣ فبراير فيما عرف إعلامياً باسم "موقعة الجمل"، قررت جماعة الإخوان المسلمين النزول للتظاهر في ميدان التحرير للمطالبة بإقالة النائب العام وإعادة محاكمة المتهمين في قضية موقعة الجمل.

وعقب صلاة الجمعة قام المعارضين بالهتاف ضد جماعة الإخوان والرئيس محمد مرسي فقام المتظاهرين من جماعة الأخوان بتكسير منصتهم والاعتداء عليهم بالضرب وحاولوا منع مسيرات القوي المعارضة من دخول الميدان فتحول الأمر لحرب شوارع بين المتظاهرين من القوي الثورية والسياسية وشباب جماعة الإخوان المسلمين مما أدى لإصابة العشرات من المتظاهرين.

٤ - في يوم الأربعاء ٥ ديسمبر ٢٠١٢، هاجمت أعداد كبيرة من المتظاهرين المؤيدين للرئيس محمد مرسي مقر اعتصام مجموعة من معارضيهِ أمام قصر الاتحادية للمطالبة بإعادة التوازن للجمعية التأسيسية وإلغاء الإعلان الدستوري الذي أصدره لتحسين قرارته، وتطور هذا الهجوم العنيف إلى اشتباكات دامية بين الطرفين سقط جرحاها ١١ قتيلاً وأكثر من ٩٠٠ مصاب، حسب تقديرات وزارة الصحة المصرية. وفي إطار الهجوم وما تبعه من اشتباكات تعرض العديد من الصحفيين والإعلاميين الموجودين في مسرح الأحداث للقيام بعملهم في تغطيتها لعديد من الاعتداءات المتعمدة، إذ هوجم الصحفيون أثناء الاعتداء على الاعتصام واعتدي عليهم بالضرب وحطمت كاميراتهم ومعداتهم، كما هوجمت وحدات البث المباشر لعدد من القنوات الفضائية وأتلقت معداتها، كما اعتدي على مصوري ومراسلي هذه القنوات بالعنف الشديد وتم تقييدهم واحتجازهم من قبل متظاهرين ينتمون لجماعة الأخوان المسلمين مع عدد آخر من النشطاء وقد تعرضوا للتعذيب الشديد قبل أن يتم تسليمهم للشرطة التي قامت بإحالتهم للنيابة وتقرر إخلاء سبيلهم .

### *التضييق على الإعلام المرئي والمسموع*

١ - في يوم الخميس ٩ أغسطس صدر قرار قضائي يقضي بإيقاف بث قناة الفراعين المملوكة لتوفيق عكاشة احد اهم المدافعين عن نظام مبارك، لمدة شهر، وتوجيه إنذار بسحب ترخيصها إذا استمرت تجاوزاتها"، وذلك بعد تهديدات وجهها على الهواء مباشرة رئيس القناة، توفيق عكاشة إلى الرئيس المصري، محمد مرسي، ومنذ ذلك الحين لم تعد القناة للبث مجدداً.

٢ - في حلقة المذاعة صباح الثلاثاء ١٨ سبتمبر ٢٠١٢ استضاف برنامج نهارك سعيد الذي يبث علي شاشة قناة نايل لايف، السيد عماد الصابر مدير تحرير جريدة الكرامة، وفي معرض تناوله للأخبار المنشورة بصحف ذلك اليوم، انتقد الصابر بشدة سياسات الحكومة الحالية، كما انتقد "مشروع النهضة" وهو الاسم الإعلامي لبرنامج حزب الحرية والعدالة الانتخابي. وإثر عرض الحلقة فوجئ فريق البرنامج المكون من المذيعة سارة حنفي

والمعدة تغريد الدسوقي والمخرج ريمون فؤاد، مساء الأحد ٢٣ سبتمبر، باستدعائهم للقاء مستشار وزير الإعلام للشؤون القانونية في موعد حدد له صباح الخميس التالي وتمت إحالتهم للتحقيق الإداري الذي انتهى إلى توقيع جزاءات إدارية عليهم.

٣ - أصدرت إدارة التلفزيون المصري قراراً بوقف الإعلامية بثينة كامل عن العمل وإحالتها للتحقيق، بسبب خطأ فني حدث أثناء تقديمها لنشرة الخامسة في يوم الأحد ٤ نوفمبر، حيث ظهرت بالخطأ وهي تقول عبارة "شالوا الدو حطوا شاهين" عقب قراءة زميلها بالنشرة لخبر حول تعيين مدير أمن جديد لشمال سيناء، فتم إحالتها للتحقيق الإداري، وصدر قرار بمنعها من تقديم النشرات ضمن سلسلة من مضايقات عديدة تعرضت لها الإعلامية منذ عهد مبارك، وبعد انتهاء التحقيقات عادت بثينة لتقديم النشرات مرة أخرى.

٤ - أثناء تقديمها حلقة من برنامجها في مطلع شهر نوفمبر، الذي يذاع علي الفضائية المصرية، والذي استضافت فيه خبيراً اقتصادياً، لمناقشة خطة الحكومة لترشيد استهلاك الكهرباء، فوجئت الإعلامية مني خليل بانقطاع التيار الكهربائي داخل الاستوديو أثناء بث الحلقة علي الهواء مباشرة، فعلقت بعبارة "يبدو أن الترشيح قد بدأ"، وهو ما دفع إدارة التلفزيون المصري لإحالتها إلي التحقيق وإيقافها عن العمل حتي انتهاءه.

٥ - في يوم ١٦ نوفمبر أصدرت الشركة المصرية للأقمار الصناعية قرار إداري بإيقاف بث قناة دريم الفضائية بزعم انتهاء مدة الترخيص الممنوح لها للبث من خارج مدينة الإنتاج الإعلامي. وكانت قناة "دريم" تقوم ببث برامجها منذ ٦ سنوات من إستوديوهات "دريم لاند" الخاصة بالقناة والتي تكلفت ملايين الجنيهات بعد حصولها علي ترخيص من قبل الحكومة المصرية للبث من خارج مدينة الإنتاج الإعلامي، وفوجئ القائمون علي القناة بقطع بث القناة بزعم انتهاء الترخيص الممنوح للقناة للبث من خارج مدينة الإنتاج الإعلامي، وذلك دون أن يتم إخطار إدارة القناة أو تنبيههم بوجود وقت محدد لانتهاء الترخيص، وبعد عدة أيام عادت القناة للبث مجدداً.

٦ - في يوم ٢ ديسمبر ظهرت الإعلامية هالة فهمي في حلقة برنامجها "الضمير" وهي تحمل كفتها لتدلل علي خطورة انتقاد السلطة في وسائل الإعلام الرسمية بسبب انحياز تلك الوسائل المملوكة للدولة، وانتقدت بشدة تركيز التلفزيون المصري علي مظاهرات تأييد الرئيس محمد مرسي وتجاهلها لميدان التحرير الذي وصفته بميدان الثورة، كما أكدت علي رفضها لدستور ما أسمتهم بالتأسليين ووصفته بدستور للعبيد، فقامت إدارة التلفزيون بقطع بث حلقة برنامجها، وتقرر إحالة الإعلامية للتحقيق ومنعها من العمل والظهور لتقديم برنامجها.

٧ - في نهاية شهر فبراير ٢٠١٢ دعي المرشح الرئاسي السابق حازم صلاح أبو إسماعيل أنصاره للاعتصام أمام مدينة الإنتاج الإعلامي وقد استجاب للدعوة عدد كبير من المواطنين المنتمين للتيار الإسلامي فقاموا بمحاصر المدينة والتصييق علي الصحفيين والإعلاميين أثناء دخولهم لمقار عملهم وقاموا بارتكاب اعتداءات عديدة علي

الإعلاميين منها :

- إرهاب صحفيو صحيفة التحرير وإجبارهم على مغادرة المكان بواسطة أفراد من مجموعة حازمون التي تحتل احد مداخل مدينة الإنتاج الإعلامي ظهر يوم الاثنين ٩ ديسمبر ٢٠١٢.

- الاعتداء المتعمد علي الإعلامي يوسف الحسيني مساء يوم السبت ٧ ديسمبر ٢٠١٢ أثناء مغادرته عمله في قناة اون تي في الفضائية المصرية.

- وفي مساء يوم ١٠ أكتوبر ٢٠١٢ أصدرت مجموعة حازمون بيان حمل تهديدات لـ ٨٦ قناة فضائية مصرية وعربية حاصلة على ترخيص من الحكومة وتعمل في مدينة الإنتاج الإعلامي ، واندروهم بالإغلاق بالقوة خلال ٣ أيام وتدمير الأجهزة والمقار والاعتداء على العاملين والإعلاميين إذا لم تتغير سياسات القنوات التحريرية!! في ظل غياب تام وعدم تدخل من قبل الدولة.

### أحكام بالسجن في قضايا النشر

١ - في يوم ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢ قررت محكمة جناح مستأنف مركز "طما" بمحافظة سوهاج تأييد الحكم الصادر من جناح سوهاج والقاضي بالحكم بالسجن ٦ سنوات مع النفاذ علي المدرس "بيشوي كميل كامل" وذلك بتهم ازدرء الأديان وسب الرسول وسب الرئيس محمد مرسى من خلال مواد نشرها علي صفحته بموقع التواصل الاجتماعي فيس بوك ويقضي المواطن فترة العقوبة خلف القضبان.

٢ - في يوم الاثنين ٢٤ أكتوبر أصدرت محكمة إسنا الجزئية حكما بحبس "توفيق عكاشة" مالك قناة الفراعين ومقدم البرامج بها، ٤ أشهر مع الشغل وكفالة ١٠٠ جنيهه لإيقاف التنفيذ حتي الاستئناف، و٥٠١ كتعويض مدني مؤقت وذلك في القضية رقم ٩٨٣٩ والمتهم فيها توفيق عكاشة بسب وإهانة الدكتور محمد مرسى رئيس الجمهورية في حلقات برنامج "مصر اليوم" التي تم إذاعتها في يوليو وأغسطس من عام ٢٠١١ علي شاشة قناة الفراعين. وهي دعوي الحسبة التي أقامها عضو مجلس الشعب المنحل "نصر الدين مغاوري" برغم عدم وجود أي صفة أو مصلحة مباشرة له في رفعها، ولم يتم الفصل في الاستئناف حتي كتابة تلك السطور.

٣ - في يوم ١٢ ديسمبر أصدرت محكمة جناح المرج حكمها بحبس المدون "ألبير صابر عياد" المتهم بازدرء الأديان ثلاث سنوات مع النفاذ وكفالة ١٠٠٠ جنيهه، مع رفض الادعاء المدني ضده الذي أقامه عدد من المواطنين، علي خلفية نشر الناشط مواد علي صفحته بشبكة التواصل الاجتماعي "فيس بوك"

وكانت النيابة العامة قد اتهمت ألبير بنشر محتويات على الإنترنت تقع تحت طائلة المواد ٩٨، ١٠٢، ١٦٠، ١٦١ من قانون العقوبات وهي المواد المنظمة لجريمتي ازدرء الأديان وإثارة الفتنة.

وتعود وقائع حبس ألبير إلى سبتمبر ٢٠١٢، عندما اتهمه بعضاً من جيرانه بازدراء الأديان عبر حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي، وعندما قاموا بالتجمهر حول منزله وشرعوا يهتفون بهتافات تحريضية، مما دفع والدته للاتصال بالشرطة طلباً للمساعدة خوفاً من اقتحام المواطنين لمنزلها، إلا أنها فوجئت بالشرطة تأتي لتقوم بالقبض على ابنها وتصحبه إلى قسم شرطة المرج بعد ضبط الكمبيوتر الخاص به، وداخل القسم تعرض ألبير للاعتداء الجسدي بتحريض مباشر من أحد ضباط القسم وهو ما تم إثباته في تحقيقات النيابة، ولم يتوقف الأمر على الاعتداء على ألبير نفسه ولكنه امتد ليطال والدته بالتهديد بالقتل وحرقت منزلها إذا لم تغادره وهو ما حدث بالفعل، وقد تم التقدم باستئناف علي هذا الحكم الصادر ضد ألبير ودفع الكفالة ليتم إخلاء سبيله في انتظار تحديد جلسة لنظر الاستئناف علي حكم حبسه.

### بلاغات ضد الصحفيين والإعلاميين

١ - في يوم ٢٣ ديسمبر أمر النائب العام، المستشار طلعت عبدالله، بفتح تحقيق مع إبراهيم عيسى، في البلاغ الذي تقدم به، ممدوح إسماعيل، المحامي بالنقض والعضو السابق بمجلس الشعب المنحل. واتهم فيه إبراهيم عيسى بازدراء الدين الإسلامي، والاستهزاء بآيات القرآن الكريم، وذلك من خلال إحدى حلقات برنامجه هنا القاهرة والذي يذاع علي شاشة قناة القاهرة والناس، والتي أذيعت بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢.

٢ - وفي الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر تعرض الإعلامي الساخر باسم يوسف لحملة تشويه كبيرة من قبل القنوات الدينية الإسلامية علي خلفية حلقاته الناقدة للدكتور محمد مرسى رئيس الجمهورية وبعض قيادات الإسلام السياسي وإعلاميي القنوات الدينية، وأعقبها عدة بلاغات تطالب بفتح تحقيق معه بتهمة بالاستهزاء والسخرية من رئيس الجمهورية الدكتور محمد مرسى، وزدراء الإسلام في شخص الشيوخ والعلماء، وفي آخر أيام العام قرر النائب العام إحالة البلاغات للمحامي العام لنيابات القاهرة لفتح التحقيق فيها.

٣ - في يوم الأحد ٢٣ ديسمبر تقدم شخص يدعي خالد المصري أمين عام "المركز الوطني للدفاع عن الحريات" ببلاغ حمل رقم ٤٦٥٤ / ٢٠١٢ / بلاغات النائب العام، واختصم فيه كلا من نجيب ساويرس رجل الأعمال البارز ظناً من مقدم البلاغ انه مالك جريدة المصري اليوم، واختصم أيضاً رئيس تحرير الجريدة ومدير تحرير الموقع الإلكتروني والفنانة دعاء العدل علي خلفية نشر كاريكاتير علي صفحات الجريدة اعتبره مقدم البلاغ مسيئاً للأديان وبعد أيام قليلة أمر النائب العام نيابة شمال القاهرة بمباشرة التحقيقات في ذلك البلاغ، ولم يتم استدعاء دعاء العدل للتحقيقات حتي نهاية عام ٢٠١٢.

٤ - في يوم ٢٣ ديسمبر قرر النائب العام المستشار طلعت عبد الله إحالة بلاغ مقدم من المحامي ممدوح إسماعيل للتحقيق، حيث اتهم فيه سامح سيف اليزل اللواء السابق بالمخابرات العامة، بتهديد الوحدة الوطنية، وإثارة طوائف الشعب ضد الإسلاميين، من خلال تصريحات أدلى بها أثناء استضافته، يوم ١ ديسمبر ٢٠١٢، في

برنامج بهدوء، الذي يقدمه عماد أديب على قناة السي بي سي.

٥ - في شهر ديسمبر تقدم شخص يدعي محمود عبد الرحمن عبد الجليل ببلاغ حمل رقم ٣٧٠٣ لسنة ٢٠١٢ للنائب العام، ضد عبد الحليم قنديل رئيس تحرير جريدة صوت الأمة، يتهمه بسب وقذف رئيس الجمهورية الدكتور محمد مرسى، وطالب بضبطه وإحضاره والتحقيق معه، وذلك بدعوى أن الجريدة نشرت في شهر أكتوبر ٢٠١٢ موضوعاً تضمن سب وقذف علني لرئيس الجمهورية، وذلك عن طريق نشر صورة مسيئة للرئيس ووضع عنوان "١٠٠ يوم من الكذب. مرسى يبيع الهواء للمصريين وينفذ أوامر أوباما"، واستدعت النيابة الكاتب الصحفي للتحقيق إلا أنه لم يمثل للاستدعاء حتى كتابة هذا التقرير.

٦ - وفي يوم الاثنين ١٠ ديسمبر تقدمت رئاسة الجمهورية ببلاغ للنائب العام ضد الكاتبة الصحفية علا الشافعي وخالد صلاح رئيس تحرير جريدة اليوم السابع، علي خلفية مقال للكاتبة نشر علي صفحات الجريدة بعنوان "جواز مرسي من فؤادة باطل"، تنتقد فيه العنف الذي استخدمته جماعة الإخوان المسلمين أمام قصر الاتحادية والذي نتج عنه مقتل متظاهرين سلميين وإصابة واحتجاز عدد من النشطاء، وانتقدت خطاب الرئيس في اليوم التالي الذي اعتبرته يدافع عن أعمال العنف التي ارتكبت من قبل جماعته، وقد تم إخطار خالد صلاح وعلا الشافعي بالبلاغ من خلال إخطار وصل لمقر الجريدة وقد تم استدعائهم للتحقيق في يوم الاثنين ٢٤ ديسمبر وتقرر تأجيل التحقيق لوقت لاحق في مطلع عام ٢٠١٣.

### التضييق علي حرية الإبداع

١ - في شهر مايو رفضت هيئة الرقابة على المصنفات الفنية التصريح بتصوير فيلم باسم "ثانية إعدادي" بحجة تشويبه لوزارة التربية والتعليم وذلك بعد تعديل السيناريو للمرة الثانية، ورغم حصوله على منحة من وزارة الثقافة التي تتبعها الهيئة.

كان المخرج عمرو سلامة قد تقدم للرقابة بسيناريو فيلمه في المرة الأولى، في عام ٢٠١٠، ورفضت الرقابة السيناريو بدعوى أنه ينطوي على تشجيع للفتنة. أقام المخرج بتعديل سيناريو الفيلم و تغيير الاسم من "لا مؤاخذه" إلى "ثانية إعدادي" وتقدم به مرة أخرى إلى الرقابة في عام ٢٠١١ ليفاجأ برفضه للمرة الثانية.

٢ - في مساء الأحد ٢٨ أكتوبر، تعدي أفراد ينتمون إلى الجماعة الإسلامية والدعوة السلفية، على حفل غنائي بالبنيا نظمه مجموعة من النشطاء الأقباط والمسلمون بمناسبة عيد الأضحى، لفريقين غنائيين هما "من قلب مصر"، و"إيد في إيد"، وذلك في إطار جهود لتأكيد الوحدة الوطنية. وحصل منظمو الحفل على موافقة محافظ المنيا الذي كان يفترض أن يحضر الحفل، بينما حضر عدد من مسؤولي المحافظة وأعضاء حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، إلا أنهم فوجئوا بتجمهر منتمين للجماعة الإسلامية

والدعوة السلفية وهددوا بمنع الحفل بالقوة ورددوا هتافات معادية له مما أدى إلى وقف الحفل بعد ٢٠ دقيقة تقريبا من بدايته، ونشوب مناوشات بين المعتدين وبين مجموعات من شباب حزب الدستور وحركة ٦ أبريل وقوى مدنية أخرى.

### *الفصل من العمل أو الجامعة عقاب لحرية التعبير*

١ - في منتصف شهر يوليو قام "أحمد زكي بدر" رئيس أكاديمية أخبار اليوم وأحد رموز نظام مبارك بفصل ٦ من موظفي الأكاديمية فصلاً تعسفياً ومن بينهم "محمد عطوة"، و"نجلاء إسماعيل"، و "حسام حسني"، و"يحيى زكريا"، و"محمد عبد العزيز"، وذلك علي خلفية مشاركتهم في التظاهر ضده، وقد صدر قرار "زكي بدر" بفصل الموظفين بعد نهاية العام الدراسي، رغم إن المظاهرات التي شارك بها الموصولون كانت في بداية العام الدراسي، بسبب وجود الطلاب في إجازة للحيلولة دون نشوب أي تظاهرات ضده في توقيت فصلهم.

### *الاعتداء علي الأنشطة الطلابية وحظر ممارسة السياسة داخل الجامعة*

١ - في مطلع شهر أكتوبر أصدرت إدارة جامعة الإسكندرية قرارا بفصل طالبين بكلية الهندسة وهما أسامة يحيى ومحمد عبد السلام لمدة شهر وتحويل الطالب بكلية نفسها محمد مصطفى أبو حديد لمجلس التأديب، وهددت الطالب بكلية الآداب حكيم عبد النعيم بمعاقبته إذا تكرر نشاطه السياسي، وذلك علي خلفية ممارستهم للنشاط السياسي داخل الجامعة واستخدام حقهم المشروع في التعبير عن آراءهم.

٢ - في مطلع شهر نوفمبر قامت قوات الأمن بجامعة عين شمس باحتجاز ٦ من طلاب كلية تجارة جامعة عين شمس المعروفين بانتمائهم لحركة شباب ٦ إبريل، واستمرت في احتجازهم داخل الحرم الجامعي حتي أجبرتهم على توقيع إقرارات بعدم ممارسة النشاط السياسي داخل الجامعة، وذلك أثناء قيامهم بتوزيع منشورات لحملة توعية بأهمية دور اتحاد الطلاب داخل الجامعات.

### *المحاكمات الجنائية للصحفيين والإعلاميين*

- في منتصف شهر نوفمبر قرر النائب العام عبد المجيد محمود إحالة الإعلامية "جيهان منصور" لمحكمة الجنح للنظر في اتهامها بسبب وقذف القيادي بجماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة "عصام العريان" وذلك علي خلفية البلاغ الذي تقدم به عصام "العريان" للنيابة العامة واتهم فيه جيهان بسببه علنا خلال مداخلة تليفونية في برنامج "صباحك يا مصر" الذي تقوم بتقديمه علي شاشة قناة دريم الفضائية، ونعته بممارسة الفاشية، ومازالت القضية أمام المحكمة ولم يتم الانتهاء من نظرها حتي نهاية العام.



*اغتيال الصحفيين*

١ - فى يوم ٥ ديسمبر وأثناء هجوم شنه متظاهرين ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين بأسلحة بيضاء والخرطوش علي اعتصام تم تنظيمه أمام قصر الرئيس مرسي بالاحادية ، تم استهداف الصحفي بجريدة الفجر الحسيني أبو ضيف أثناء تواجده بمحيط القصر لتغطية الأحداث وإطلاق رصاصة خرطوش على رأسه من مسافة قريبة قبل ان يتم الاستيلاء علي كاميرته الخاصة التي كان يصور عليها الأحداث وتم نقله بعد ذلك للمستشفى وظل في غيبوبة حتي توفي بعد أيام من واقعة استهدافه.



**نونس**



## تونس

معلومات أساسية

نظام الحكم : جمهورية

تعداد السكان : نحو ١٠ مليون وسبعمائة ألف نسمة.

المساحة : نحو ١٦٣ ألف كيلو متر مربع.

عدد الصحف، المجلات، الإذاعات، والقنوات التلفزيونية :

عدد النقابات الرسمية للصحفيين : ١

عدد مستخدمي الإنترنت : نحو ٤ مليون مستخدم.

أهم الانتهاكات الشائعة ٢٠١٢ : الاتهام بازدراء الاديان ، نشر أخبار كاذبة.

## مقدمة

في مستهل عامها الأول بعد انطلاق ثورتها التي كانت فاتحة ثورات الربيع العربي، بدت تونس، رغم عراقيل عدة، وكأنما تقدم نمودجا متفردا في المضي قدما نحو ترجمة مبادئ الثورة في صورة مؤسسات ديموقراطية جديدة قادرة على إعادة بناء الدولة التي حلم بها شباب ورجال ونساء الثورة. ولكن هذه الصورة سرعان ما تبددت مع توالي سقوط الحكومات الانتقالية، الأمر الذي كان التونسيون يأملون أن ينتهي بإنجازهم انتخابات الجمعية التأسيسية وتشكيل حكومة يختارها الشعب، ولكن حكومة حزب النهضة لم تنجح في تحقيق آمال الشعب التونسي، وهو ما ظهر جليا في تواصل وتصاعد مظاهر الاحتجاج الشعبي والإضرابات العمالية في أنحاء البلاد وخاصة في مناطق الداخل المحرومة من التنمية والتي كانت مهد الثورة التونسية وظلت الحاضن لتجدد شعلة هذه الثورة، وعلى خطا نظام الرئيس الهارب زين العابدين بن علي، واجهت الأجهزة الأمنية لحكومة النهضة هذه الاحتجاجات والإضرابات مستخدمة هراوة الأمن الغليظة، مما أدى إلى تصاعد عنف الاضطرابات الناجمة عن مواجهات المحتجين مع الشرطة من حالة إلى أخرى وبلغت ذروتها مع نهاية العام في الأحداث التي شهدتها محافظة سليانة غربي تونس.

## البنية التشريعية

شهدت البنية التشريعية التونسية تطورات جمة طوال عام ٢٠١٢ م، جاء بعضها إيجابياً، والآخر سلبياً، وذلك على النحو التالي:

في ١١ أبريل ٢٠١٢، قررت وزارة الداخلية التونسية السماح بالتظاهر في شارع بورقيبة الذي سبق ومنعت التظاهر فيه، وفقاً لقرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٢ والقاضي بمنع التظاهر في شارع بورقيبة لأجل غير مسمى. لكن جاء إعلانها هذه المرة مشروطاً بسلمية التظاهرات واحترام نظام الأولوية والتناوب والإعلان المسبق عن موعد المظاهرة وخط سيرها، كما أعلن القرار عن فتح باب التحقيقات في تجاوزات الشرطة دون تحديد الأساليب المتبعة في ذلك.

تقدمت حركة النهضة الإسلامية يوم الأربعاء ١ أغسطس ٢٠١٢ للمجلس الوطني التأسيسي بمشروع قانون يعرف بقانون "تجريم الاعتداء على المقدسات"، تحت زعم وجود فراغ تشريعي قد يؤدي إلى انفلات أمني، ويحدد القانون أهم المقدسات الدينية في "الله سبحانه وتعالى ورسله وكتبه المقدسة والكعبة والمساجد والكنائس"، وحددت عقوبات علي كل من يعتدي علي تلك المقدسات من خلال السب والشتم والازدراء والتدنيس وتشخيص الله ورسله، ويقضى مشروع القانون بالسجن لمدة عامين بالإضافة إلى غرامة ٢٠٠٠ دينار تونسي ( حوالي ١٠٠٠ يورو) مع مضاعفة العقوبة في حالة تكرار الشخص لنفس الخطأ. وتجدر الإشارة إلى أن الموافقة على هذا القانون تتطلب الموافقة المطلقة من المجلس الوطني التأسيسي "١٠٩" صوت من اصل "٢١٧" صوتاً، وتمثل كتلة حركة النهضة الإسلامية مقدمة القانون منه "٨٩" عضواً. وقد جاء هذا المشروع بعد فترة بسيطة من البيان الذي أصدرته حركة النهضة في ١٢ يونيو ٢٠١٢ والذي جاء فيه "أن حرية التعبير والإبداع الفني وإن كانتا من الحريات التي تقرها، فإنهما ليستا مطلقتين من كل الضوابط".

في أغسطس ٢٠١٢ كانت الحكومة التونسية على أعتاب مناقشة مسودة الدستور الجديد وإقرار مشروع مقترح لتنظيم وسائل الإعلام، والذي تمت صياغته من قبل اللجنة المعنية دون مناقشة عامة، حيث يقترح هذا المشروع إنشاء هيئة تنظيمية مركزية لها سلطات وصلاحيات واسعة يمكنها بمقتضاها السيطرة على جميع وسائل الإعلام والتحكم فيها. و يقترح المشروع المقترح إلى ضمانات كافية لحرية الإعلام، وتنص المادة ٩ منه على أن "حرية التعبير مكفولة في أشكال الحديث، الكتابة، والتصوير وأي شكل آخر من أشكال النشر"، ورغم الحريات التي تكفلها المادة ١٠ من خلال نصها على ضمان حرية وسائل الإعلام، ورفع الرقابة على الصحافة، إلا أن المادة ٢١ تنص على أن الصحفيين معرضون للاحتجاز إذا قاموا بالتشهير أو مهاجمة الأشخاص أو الدعوة للعنف أو التمييز، أيضاً رغم أن المادة ٢٠ من المشروع المقدم تضمن حق الوصول إلى المعلومات، فإنه يستثنى من ذلك المعلومات التي تؤثر على "الأمن العسكري"، وهو ما يعني قيام الجيش بدور فعال في فرض الرقابة.

جاءت مسودة الدستور التونسية خالية من النص على كفالة العديد من الحقوق والحريات، أو مقوضه لها، حيث نصت المادة ٣ على أن "الدولة تضمن حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وتجرم كل اعتداء على

## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

المقدسات الدينية“ كما أردفت ”تضمن [الدولة] حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية“ لكنها تُغفل توكيد حرية الفكر والضمير، بما فيها الحق في قيام المرء بتغيير دينه أو إلحاده، أيضا المادة ٢٢ التي تنص على المساواة بين المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات دون تمييز، تناقض مادة أخرى تحصر منصب رئيس الجمهورية على المسلم وحده، كما جاءت المادة ٢٨ مخيبة للآمال فيما يخص المساواة بين الرجل والمرأة حيث نصت على التكامل بينهما دون إشارة إلى المساواة بين الجنسين.

### قمع التظاهرات

قامت قوات الأمن التونسية السبت الموافق ٧ أبريل من ٢٠١٢ بقمع مظاهرة سلمية قام بتنظيمها مجموعة من المتعطلين عن العمل وذلك أثناء سيرها في شارع الحبيب بورقيبة في العاصمة التونسية، وقد تصدت قوات الأمن بعنف للمتظاهرين السلميين الذين يطالبون بفرص عمل وعدالة اجتماعية، مما أسفر عن عدد من الإصابات في صفوف المتظاهرين، كما تم الاعتداء على الصحفي غازي المبروك، أثناء قيامه بتغطية المظاهرة.

في ٩ أبريل ٢٠١٢ قامت قوات الأمن وميليشيات منظمة تابعة لحركة النهضة بالاعتداء على ١٤ صحفيا تونسيا خلال تظاهراتهم السلمية، مما أدى إلى إصابة الهاشمي نويرة الأمين العام المساعد لاتحاد الصحفيين العرب بكسر مضاعف في انفه نتيجة تعرضه لعدوان من جانب بعض الإسلاميين كما أن صحفيتين، هما أحلام العبيدلي وأميرة أبو عزيز، تعرضتا لعدوان أيضا خلال هذه التظاهرات.

قامت قوات الأمن التونسية يوم الأحد ٥ أغسطس ٢٠١٢ بتفريق مظاهرة سلمية للتنديد بأداء الحكومة التي تقودها حركة النهضة الإسلامية باستخدام العنف، فضلا عن الاعتداء على بعض الصحفيين الموجودين بمكان المظاهرة. وجدير بالذاكر ان تفريق هذه التظاهرة السلمية قد آتى بعد أيام قليلة من تمديد العمل ”بقانون الطوارئ“ لمدة شهر واحد، وذلك يوم ١ أغسطس ٢٠١٢ ، بزعم تحقيق الأمن بالبلاد بعد انتهاء فترة التمديد السابقة ”٣ شهور“ على خلفية الانفلات الأمني الذي شهدته البلاد، وكذلك بعد ساعات قليلة من إعلان الأمن عن عدم إعطائه تصاريح لأي تظاهرات وأنه سوف يتصدى لأي تظاهرات تشهدها البلاد، كما قامت قوات الأمن بتفريق مظاهرة للعديد من السكان المطالبين بتحسين الخدمات الأساسية بمناطق إقامتهم، بجانب اعتقال ٥ متظاهرين على خلفية هذه الأحداث في وقت سابق.

قامت قوات الأمن التونسية باستخدام القوة المفرطة في قمع التظاهرة السلمية التي شهدتها محافظة ”سيدي بوزيد“ يوم الخميس ٩ أغسطس ٢٠١٢، وذلك للتنديد بأداء الحكومة التي تسيطر عليها حركة النهضة الإسلامية والمطالبة بالحفاظ على مكتسبات المرأة، الأمر الذي نجم عنه إصابة عدد من المتظاهرين، فضلا عن اعتقال عدد آخر.

## الاعتداء على الصحفيين واعتقالهم

في ٤ يناير ٢٠١٢، قامت عناصر من الشرطة التونسية مرتدين ملابس مدنية بالاعتداء على كل من الصحفية سناء فرحات العاملة في جريدة لوتان الفرنسية، ومها ولهازي المتعاونة مع موقع ويب منجر سنتر الإخباري، أثناء تأديتهما لواجبهما المهني بتغطية إحدى التظاهرات التي نظمها أساتذة جامعيون أمام وزارة التعليم العالي في تونس العاصمة، حيث قامت عناصر الشرطة بمصادرة بطاقة سناء فرحات الصحفية، والكاميرا التي كانت بحوزتها ومسح التسجيلات من عليها، ثم التعدي عليها من خلال شد شعرها وسحلها لاحتجاجها على مصادرة معداتها الإعلامية، كما قاموا بنفس التصرفات مع زميلتها مها ولهازي حيث صادروا الكاميرا الخاصة بها وكسروها.

في ١١ يناير ٢٠١٢، تعرض الصحفي سفيان بن حميدة لاعتداءات بدنية من قبل نشطاء في حزب النهضة أثناء قيامه بتغطية اعتصام قوات وعناصر الأمن الموجود أمام وزارة الداخلية الذين طالبوا بإقالة رئيس الأمن الداخلي المحسوب على نظام بن علي.

في ١٠ فبراير ٢٠١٢، قررت محكمة الاستئناف التونسية عقد جلسة لاستئناف الحكم الصادر ضد الصحفي عبد العزيز الجريدي، الصادر بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠١١ والقاضي بسجنه لمدة ٤ شهور وتغريمه ١٠,٠٠٠ دينار تونسي (ما يعادل ٦,٦٥٠ دولار أمريكي) على خلفية اتهامه بسبب الصحفي محمد كريشان الذي يعمل مذيعة ومقدم برنامج في قناة 'الجزيرة' وعضو مجلس أمناء لجنة حماية الصحفيين، من خلال مقالات كتبها.

في ١٦ فبراير ٢٠١٢ اعتقلت السلطات التونسية ثلاثة صحفيين؛ نصر الدين بن سعيدة، مالك وناشر صحيفة "التونسية" اليومية، بالإضافة إلى الحبيب القيزاني، رئيس تحرير الصحيفة، والهادي الحيدري، محرر قسم الأخبار العالمية في الصحيفة، بسبب قيامهم بنشر صورة عارية في صحيفة يومية تونسية، حيث قامت باحتجازهم تمهيدا لمحاكمتهم، ثم أصدر أحد القضاة في تونس قرارا بإطلاق سراحهم حتى موعد محاكمتهم في ٨ مارس ٢٠١٢، حيث قررت المحكمة 'حفظ التهم' التي وجهتها النيابة العمومية إلى الحبيب القيزاني، ومحمد الهادي الحيدري، فيما أعلن محامو بن سعيدة أنهم سيستأنفون الحكم.

تعرض مدير مكتب قناة "الجزيرة" في تونس لطفي حجي يوم السبت الموافق ٢٤ مارس ٢٠١٢ للاعتداء البدني المبرح وذلك أثناء قيامه بتغطية فعاليات اجتماع مجموعة من الأحزاب في قاعة "المنستير" للألعاب الرياضية بناء على دعوة رسمية وجهت إليه، حيث قام أفراد من الاجتماع المنعقد بطرده بحجة انتماءه لتيار سياسي مخالف.

قضت محكمة تونسية عسكرية يوم السبت ٢٢ سبتمبر ٢٠١٢ بسجن أيوب المسعودي أربعة أشهر مع إيقاف



## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

التنفيذ ورفع حظر السفر الذي كان مفروضاً عليه منذ منتصف أغسطس ٢٠١٢. كان رشيد عمار، رئيس الأركان في الجيش التونسي، قد قام برفع دعوى قضائية عسكرية ضد أيوب المسعودي على خلفية تصريح اتهمه فيه "بخيانة الدولة"، حيث تمت محاكمته في شهر أغسطس ٢٠١٢ م في جلسات مغلقة، حيث وجهت المحكمة إليه تهمة "تحقير الجيش والمس بهيبة المؤسسة العسكرية" و "نسبة أمور غير حقيقية إلى موظف عمومي".

قامت السلطات التونسية بمركز الأمن بالمنزه واحد يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ سبتمبر ٢٠١٢، باستدعاء ستة صحفيين، منهم؛ سناء فرحات، رئيسة فرع نقابة الصحفيين، منى بن قمر، الصحفية بجريدة le temps، والصحفي حمدي المزهودي، وسفيان رجب، الصحفي بدار الصباح، ورئيس تحرير الجريدة السابق الذي تم استبعاده من رئاسة التحرير إبان تعيين المدير العام الجديد لطفي التواتي، منتصر العياري، بناء على شكوى كان لطفي التواتي، المدير الجديد لدار الصباح قد تقدم بها، حيث اتهم فيها الصحفيين بالتحريض وتعطيل سير العمل، وبعد قيام الصحفيين بالإدلاء بأقوالهم انصرفوا إلى أماكن عملهم.

### التضييق على الإعلام والصحافة

في ٢٣ يناير ٢٠١٢ تقرر محاكمة الإعلامي نبيل قروي، صاحب قناة "نسمة تي في"، بتهمة "انتهاك القيم المقدسة" و"الإخلال بالنظام العام" بعد بث محطته فيلم الرسوم المتحركة الفرنسي "برسيبوليس"، باعتباره مسيئاً للإسلام بسبب عرضه مشهداً فيه تجسيد للذات الإلهي، ثم تم تأجيل الجلسة إلى ١٩ أبريل ٢٠١٢م، وقضت المحكمة بتغريمه ٢٤٠٠ دينار تونسي (أي ما يعادل ١٥٠٠ دولار أمريكي) على خلفية ذلك.

أصدر القضاء التونسي قراراً يوم الجمعة ٢٤ أغسطس باعتقال "سامي الفهري"، رئيس قناة التونسية التلفزيونية الخاصة، بعد توجيه اتهامات له بعقد صفقات مشبوهة مع التلفزيون الوطني التونسي العمومي في السنوات العشر الأخيرة، من خلال إنتاجه برامج تلفزيونية وبيعها إلى التلفزيون الرسمي بمساعدة أحد أصحاب الرئيس السابق من عائلة الطرابلسي؛ حيث كان شريكاً له، ثم صدر قرار بالإفراج عنه في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٢.

قامت السلطات التونسية بخلق الموقع الرسمي الخاص بجمعية القضاة التونسيين يوم الإثنين ٢٣ سبتمبر ٢٠١٢ م، إثر الندوة التي عقدتها الجمعية في ٢١ سبتمبر ٢٠١٢ م بسكرة، والتي أعربت خلالها عن رفضها لقرارات صادرة من قبل وزير العدل التونسي، في إطار حركة القضاة لسنة ٢٠١٢م، حيث تضمنت الحركة أسماء العديد من رموز نظام بن علي، مما اعتبرته الجمعية إعادة إنتاج لنظام بن علي البائد، وسبق أن قامت السلطات التونسية بحجب الصفحة الأولى لموقع الجمعية على "الفييس بوك" في ١٣ سبتمبر ٢٠١٢ م.

قامت السلطات التونسية في ٢ نوفمبر ٢٠١٢ بالتحقيق مع نصر الدين العلوي، إمام جامع النور، بتهمة التحريض على بث الفتنة ونشر خطاب الكراهية على خلفية التصريحات التي أدلى بها على قناة "التونسية"

يعبر فيها عن رأيه بشأن رغبة حركة النهضة في الفوز بالانتخابات على حساب السلفيين، كما استنكرت الشبكة قيام النيابة بفتح تحقيق مع القناة المذكورة.

**سوريا**



## سوريا

معلومات أساسية

نظام الحكم : جمهورية

المساحة : ١٨٥ ألف كيلو متر مربع .

تعداد السكان : ٢٤ مليون نسمة .

عدد التنظيمات النقابية الرسمية للصحفيين : ١

عدد مستخدمي الإنترنت : نحو ٤,٧ مليون مستخدم .

أهم الانتهاكات الشائعة ٢٠١٢ : الاعتقال ، الاختطاف ، القتل

### مقدمة

بينما يراوح المجتمع الدولي مكانه فيما يبدو عجزا وهو في حقيقته أشبه بالتواطؤ الصامت، تتواصل مأساة الشعب السوري، الذي ترك فريسة لنظام وحشي لا يتورع عن إبادة شعبه في سبيل الإبقاء على سلطة ديكتاتور يترنح كرسية فوق جبل من جماجم الأبرياء. وفيما يدخل ما بدأ ثورة شعبية وتحول إلى نزاع مسلح وحرب أهلية، عامه الثالث بعد شهور، مازال عشرات الشهداء يتساقطون في كل يوم، تحصد أرواح الغالبية العظمى منهم آلة النظام العسكرية بينما لا يمكن تبرئة بعض فصائل المتمردين عليه من دماء بعضهم.

في المقابل يستمر النظام في تعقب معارضيه الذين مازالوا يمارسون مقاومة سلمية باستخدام وسائل التعبير عن الرأي، ويستخدم القانون أداة للقمع حينما بينما لا يتورع عن التنكيل بهم خارج إطار القانون وصولا إلى القتل بدم بارد، ويستهدف النظام الصحفيين من مواطنيه أو من الأجانب بصفة خاصة في سعي يائس لحجب حقائق ما يجري على الأرض السورية، ومرة أخرى لا يمكن تبرئة فصائل المعارضة المسلحة من المشاركة بنصيب وإن كان متواضعا في استهداف المراسلين والصحفيين.

### البنية التشريعية

في ١٥ يناير ٢٠١٢ م، أصدر الأسد مرسوما بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة على خلفية الأحداث التي وقعت

من تاريخ ١٥-٣-٢٠١١ وحتى تاريخ صدور هذا المرسوم.

وافق الشعب السوري على مشروع دستور الجمهورية العربية السورية في الاستفتاء الذي تم في ٢٦ فبراير ٢٠١٢م، وتم العمل به في اليوم التالي ٢٧ فبراير ٢٠١٢م، وقد جاء في ١٥٧ مادة؛ مقدمة و٦ أبواب؛ تناول الأول: المبادئ الأساسية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية، والثقافية، والثاني: الحقوق والحريات وسيادة القانون، والثالث: سلطات الدولة التشريعية، التنفيذية؛ رئيس الجمهورية، مجلس الوزراء، مجالس الإدارة المحلية، السلطة القضائية؛ قضاء الحكم والنيابة العامة، القضاء الإداري. وقد تناول الباب الرابع المحكمة الدستورية العليا، وتحدث الخامس عن تعديل الدستور، ثم السادس عن أحكام عامة وانتقالية.

في مايو ٢٠١٢م، أصدر الأسد مرسوماً تشريعياً بمنح عفو عام عن عقوبات في بعض مواد قانوني خدمة العلم والعقوبات العسكرية، للجرائم المرتكبة قبل ٢ مايو ٢٠١٢م.

أصدر الرئيس السوري بشار الأسد يوم الثلاثاء ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢م، مرسوماً تشريعياً رقم (٧١) يقضي بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخه، وقد جاء هذا المرسوم في ١٨ مادة، تحدث خلالها عن الحالات التي يشملها المرسوم بقرار العفو، كما نص أيضاً على الاستثناءات الواردة عليه، التي بمقتضاها لا يمكن العفو عن صاحبها، كما تحدث عن الحالات التي تخرج عن تنظيم القانون لها.

#### التنكيل بالصحفيين والإعلاميين وملاحقتهم واغتيالهم

في ٢ يناير ٢٠١٢م، توفي الصحفي شكري أحمد رتيب أبو البرغل، الذي يعمل مذيعاً في إذاعة دمشق الحكومية ومحرراً في صحيفة "الثورة" التي تملكها الدولة متأثراً بجروح، إثر إصابته برصاصة في رأسه في ٣٠ ديسمبر ٢٠١١م.

في ٣ يناير ٢٠١٢م، أصدر قاضي التحقيق الرابع في دمشق قراراً بإخلاء سبيل الصحفي عامر مطر، بعد اعتقاله في ٣٠ مارس ٢٠١١، على خلفية قيامه بتغطية أحداث الثورة السورية ومشاركته في التظاهرات في بداية الثورة السورية، حيث تم الإفراج عنه في ١٤ أبريل ٢٠١١ بعد أن تعرض للتعذيب، ثم تم اعتقاله للمرة الثانية في ٤ سبتمبر ٢٠١١ على يد المخابرات العسكرية التي إحالته بعد توقيفه ستين يوماً إلى القضاء العسكري، الذي تخلى بدوره عن الدعوى للقضاء المدني. وبعد ذلك تمت محاكمته بتهمة "نشر أخبار كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة"، المعاقب عليها بالمادة ٢٨٦ من قانون العقوبات السوري، حيث انكر مطر خلال استجوابه من قبل قاضي التحقيق الرابع بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠١١، التهم المنسوبة إليه، مؤكداً تعرضه للتعذيب لانتزاع الاعترافات التي أدلى بها أمام فرع الأمن وأنها أقوال غير صحيحة.

في ٣ يناير ٢٠١٢م، اعتقلت قوات الأمن السورية الصحفي والمدون محمد غازي كناصر فور خروجه

## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

من منزله في منطقة "كفر سوسة" بضواحي دمشق، ويكتب كناصر في العديد من المطبوعات والمواقع الإلكترونية المحلية، إضافة إلى مدونة خاصة به بعنوان "كلمة إنسان"، وقد اطلق مجموعة من النشاطات حملة للتضامن معه علي موقع "فيس بوك" تحت عنوان "الحرية للصحفي والمدون محمد غازي كناصر"، ولا يزال مكان احتجازه مجهولا إلى الآن.

في ١١ يناير ٢٠١٢ م، قتل الصحفي "جيل جاكبيه" الذي يعمل في تليفزيون "فرانس ٢" بقذيفة سقطت عليه، وذلك بعدما قام بتصوير ضحايا قصف في حي الصالحية بحمص، وسبق لجاكبيه أن عمل في تغطية تقارير من بلدان غير آمنة، كأفغانستان والعراق واليمن. وقد أعلنت السلطات السورية عن فتح تحقيق لكشف ملابسات وفاته في ١٢ يناير ٢٠١٢ م، حيث أنشأ محافظ المدينة غسان عبد العال لجنة تحقيق مكلفة بهذه المهمة، وفقاً لوكالة الأنباء الرسمية "سانا"، وذكر أنها ستتألف من قاض ورئيس الأمن الجنائي في المدينة واثنين من خبراء المقذوفات وممثل عن قناة فرانس ٢. وقد أعيدت جثة الصحافي في ١٣ يناير ٢٠١٢ م إلى فرنسا، حيث تواردت أنباء عن تشريحها في نفس اليوم.

في ١١ يناير ٢٠١٢ م، أيضا لقي المصور الهولندي ستيفن فاسينار من جريدة (vie la) الفرنسية، مصرعه في نفس القصف الذي شهدته حي الصالحية بحمص.

تحدد يوم ٢٥ يناير ٢٠١٢ م، كموعدا لعقد الجلسة الرابعة لمحكمة الجنايات للنظر في قضية الصحفي يشار الأحمد الذي اعتقلته السلطات السورية في ١ أغسطس ٢٠١١، وتم إخلاء سبيله في ٢٨ ديسمبر ٢٠١١، على ذمة المحاكمة، وقد أصدرت محكمة الإحالة الثانية القرار (٦٤٦)، أساس (١٥٣٨)، اعتماداً على ادعاء النيابة الأولى في دمشق رقم (٦٣٢٩) يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠١١ بحقه، والمتضمن التهم التالية: النيل من هيبة الدولة، وتعكير الصفاء بين عناصر الأمة، وإثارة الشغب وفق المواد ٢٨٥ و٣٠٧ و٣٣٥ من قانون العقوبات العام، وتم رفع أوراق الإحالة إلى محكمة الجنايات في دمشق تلازماً مع الجرم الأشد، للنظر بالاتهام على المدعى عليه يشار كمال الأحمد.

في ٧ فبراير ٢٠١٢ م، تعرض منزل الصحفي "نضال حميدي"، مراسل قناة الجديد، للتفجير في قرية المغارة التابعة لمنطقة أريحا في جبل الزاوية بمحافظة إدلب.

في ٧ فبراير ٢٠١٢ م، قامت النيابة العامة العسكرية بدمشق، بتحريك دعوى ضد الصحفية "ديانا جيور"، رئيسة تحرير صحيفة "بلدنا" بتهمة "المساس بسمعة وكرامة الجيش السوري وانتقاد أعمال القيادة العامة" على خلفية مقال كتبه الكاتب بسام جنيد ونشرته صحيفة "بلدنا" في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ م، بعنوان "لنتفرغ الآن إلى وطن اسمه سورية"، وتسبب المقال في سحب وزارة الإعلام أعداد الجريدة من الأسواق، وتم تأجيل الدعوى إلى

٢٣ فبراير ٢٠١٢ م، للدفاع عن جيبور، ولم تتوفر أية معلومات عن استمرار اعتقالها أو الإفراج عنها.

في ٩ فبراير ٢٠١٢ م، أصدر اتحاد الصحفيين السوريين بيانا يدين فيه اقتحام منزل الصحفي محمد علي محفوظ، المحرر في صحيفة العروبة، التي تصدر في محافظة حمص، على يد مجموعة مسلحة، ثم اقتادته إلى جهة مجهولة بعد أن قامت بسرقة جهاز الكمبيوتر الشخصي وهواتفه النقالة ولا زال مصيره مجهولاً.

في ١٦ فبراير ٢٠١٢ م، اعتقلت قوات الأمن السورية الصحفي مازن درويش في دمشق، عضو في الاتحاد الدولي للصحافيين ومؤسس ورئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. كما يشغل منصب نائب رئيس المعهد الدولي للتعاون والمساندة في بروكسل وعضو في المكتب الدولي لمنظمة "مراسلون بلا حدود"، ولم تتضح أسباب الاعتقال، ولا معرفة الجهة الأمنية التي اعتقلته. كما تم مدهمة المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في دمشق، حيث اعتقلت ثلاث صحفيات؛ يارا بدر وهي زوجة مازن درويش، والمدونة رزان غزاوي المولودة في أمريكا، والصحفية المستقلة هنادي زحلوط، حيث تمت محاكمتهم أمام محكمة عسكرية، بتهمة "نشر وتوزيع مواد ممنوعة بموجب المادة ١٤٨ من قانون العقوبات العسكري"، وتم الإفراج عنهم بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٢ م.

قامت السلطات السورية في ١٦ فبراير ٢٠١٢ م، بحجب موقع بامب يوزر، المتخصص في البث المباشر للفيديوهات باستخدام أجهزة الهاتف والحواسب النقال، عقب نشر فيديوهات بث مباشر لقيام الجيش بقصف مدينة حمص.

في ٢٢ فبراير ٢٠١٢ م، لقي المصور الصحفي الفرنسي "زيمي أوشليك"، والصحفية الأمريكية "ماري كولفن" مراسلة صحيفة "صنداي تايمز"، مصرعهما جراء القصف الصاروخي للمنزل الذي كانا يقيمان فيه في منطقة "بابا عمرو" بحمص، وتم منع نقل جثمانيهما لتسليمهما إلى ذويهما، كما أصيب بجراح في الاعتداء نفسه كل من الصحفية الفرنسية "إيديث بوفيه" مراسلة صحيفة "لي فيغارو"، والمصور الصحفي البريطاني "بول كونروي" الذي يعمل مع صحيفة "ذا صندي تايمز"، واستمر الصحفيان الجريحان عالقين في حمص، إلى أن تم السماح بمغادرة الصحفي البريطاني "بول كونروي" يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير ٢٠١٢ م، ووصلت "إيديث بوفيه" إلى لبنان بأمان في ١ مارس ٢٠١٢ م، كما أصيب صحفيين آخرين في حمص أيضاً؛ "وليام دانيال"، مراسل صحيفة "لي فيغارو" ومجلة "تايم"، و"خافيير إسبينوزا" وهو مراسل الصحيفة الإسبانية اليومية "إل موندو"، ووصل "وليام دانيال" إلى لبنان بأمان في ١ مارس ٢٠١٢ م.

في ٢٣ فبراير ٢٠١٢ م، قتل الصحفي والمصور الحر "رامي السيد" في حي "بابا عمرو".

في ٢٤ فبراير ٢٠١٢ م، لقي المصور والناشط الإعلامي "أنس الطرشة"، رئيس المركز الإعلامي لتنسيقية بابا عمرو، مصرعه جراء سقوط قذيفة هاون عليه أثناء تواجده بحي القرابيض بمدينة حمص.



## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

في ٣ مارس ٢٠١٢ م، اعتقل الأمن السوري الناشطة والمدونة المصرية رفاء المصري، التي تنشر تحقيقاتها على الموقع الإخباري "عربي برس" والتي تناولت أحوال المناطق المنكوبة في سوريا، ولا سيما مدينة حمص، وتم الإفراج عنها في ٧ مارس ٢٠١٢ م، بعد إجراء تحقيق مطول معها.

في ٧ مارس ٢٠١٢ م، اعتقلت مخابرات القوات الجوية السورية، الصحفية "عتاب اللباد"، رئيسة تحرير مجلتي "زوم" و"الدنيا"، وتكتب في عدد من الصحف السورية والمواقع الإلكترونية، ولم تتوفر أية معلومات عن وقت الإفراج عنها هذه المرة، كما تم اعتقالها مرة أخرى في ٢٧ مايو ٢٠١٢ م، خلال مشاركتها في اعتصام سلمى أمام المشفى الإيطالي بدمشق، وتم الإفراج عنها في ٣٠ مايو ٢٠١٢ م.

في ١٢ مارس ٢٠١٢ م، اختطف الصحفيين التركيين "آدم أوزكوسي" و"حميد جوشكون"، من قبل أجهزة أمنية سورية لم يكشف عنها، وتم الإفراج عنهما وغادرا سوريا في ١٢ مايو ٢٠١٢ بعد وساطة إيرانية.

في ١٥ مارس ٢٠١٢ م، اعتقلت قوات الأمن السورية، الصحفي رودي عثمان، أثناء مشاركته في تظاهرة أقيمت في الذكرى السنوية الأولى لاندلاع الاحتجاجات في سوريا، وأفرجت عنه السلطات السورية في ٢٧ مارس ٢٠١٢ م.

في ٢٦ مارس ٢٠١٢ م، لقي الصحفيان البريطانيان من أصل جزائري "نسليم أنتريري" و"وليد بليدي" مصرعهما، على يد قوات الجيش السوري، وذلك في أثناء قيامهما بإعداد فيلم وثائقي عن الثورة السورية، وحول السوريين الهاربين من النزاع والمتوجهين إلى تركيا، وقد أكد الجيش السوري أن جثمانيهما موجودان في مقر بلدية قرية زرزور السورية الواقعة بين مدينة حسر الشغور وبلدة دركوش والتي تبعد خمسة عشر كيلومترا عن الحدود التركية، تحت حراسة قوات الأمن السورية.

في ٢٨ مارس ٢٠١٢ م، قامت الاستخبارات العسكرية السورية باحتجاز المصور الحر "علي محمود عثمان" المصور الميداني الذي كان يقوم بتصوير المظاهرات في حي بابا عمرو، ووردت أنباء عن تعرضه للتعذيب، ولم تتوافر معلومات عن الإفراج عنه أو استمرار اعتقاله.

في ٩ أبريل ٢٠١٢ م، قتل المصور الصحفي اللبناني "علي شعبان" الذي يعمل بتلفزيون الجديد، حيث أطلقت قوات الأمن السورية الرصاص عليه وأردته قتيلا.

في ١٣ أبريل ٢٠١٢ م، لقي المصور "سمير شلب الشام" الذي يعمل بشبكة الأنباء السورية، مصرعه، أثناء اعتقاله لمبنى كان يصور منه قصف الجيش السوري لأحياء حمص.

في ١٤ أبريل ٢٠١٢ م، قامت السلطات السورية باعتقال الصحفية "ماري عيسى" من منزلها في جرمانا بريف

دمشق، بسبب نشاطها السلمي في دعم الحراك الثوري، وتم الإفراج عنها في ٢١ مايو ٢٠١٢ م، مقابل ٢٠٠ ألف ليرة، على أن تتم محاكمتها وهي طليقة عن إثارة النعرات الطائفية، ولم تتوافر معلومات حول تطورات هذه المحاكمة.

في ٢٤ أبريل ٢٠١٢ م، اعتقلت المخابرات الجوية السورية الكاتب الفلسطيني سلامة كيلا، بسبب محادثة أجراها على فيسبوك مع صديق خارج سورية بشأن موقفه من الثورة ورأيه بشأن الإخوان المسلمين.

في ١٠ يونيو ٢٠١٢ م، قتل المصور الصحفي خالد البكر (٣٠ عاماً)، المعروف بـ"أبو سليمان"، في القصر في ريف مدينة حمص، جراء القصف العشوائي للمنطقة.

في ١٥ يونيو ٢٠١٢ م، أصيب المصور البلجيكي "أحمد بهادو"، ويعمل كمصور مستقل لحساب وكالة أنباء أسوشيتد برس، في كتفه.

في ١٦ يونيو ٢٠١٢ م، قتل المصور الصحفي أحمد حمادة (٢٦ عاماً) برصاص قناص في مدينة حمص، وذلك أثناء محاولته إنقاذ مرافقه عبد الهادي القومي الذي قتل جراء قصف منطقة بابا عمرو حيث كان كلاهما يقومان بتصوير الأحداث.

في ٢٨ يونيو ٢٠١٢ م، قتل الصحفي سامر خليل السطلة (٣٧ عاماً)، ويعرف بـ"أبو ياسر" في مدينة دوما بالقرب من العاصمة دمشق، وذلك جراء قصف الجيش السوري للمدينة أثناء محاولة قواته اقتحامها.

في ٢٧ يونيو ٢٠١٢ م، أصيب الإعلاميون سامي أبو أمين، وزيد كحل، ومحمد شمة، في الهجوم الذي شنّه مسلحون على قناة "الإخبارية السورية".

في ٢٧ يونيو ٢٠١٢ م، تم اعتقال الكاتب الصحفي محمد سامي الكيال من مدينة طرطوس من قبل دورية لأحد الأجهزة الأمنية، ومثل للمحاكمة في ١١ يوليو ٢٠١٢، وتمت تبرئته وإطلاق سراحه يوم ١٤ من الشهر نفسه.

في ١٤ يوليو ٢٠١٢ م، قتل الصحفيان العراقيان؛ "علي جبور الكعبي"، رئيس تحرير صحيفة الزوراء الأسبوعية، و"فلاح طه"، بعد تعرضهما لهجوم مسلح بمنطقة جرمانا شمالي دمشق.

في ٢٠ يوليو ٢٠١٢ م، تم اختطاف الإعلامي محمد السعيد، مقدّم البرامج التلفزيونية السياسية في الفضائية السورية، من أمام منزله بمنطقة جديدة عرطوز، ولم تعلن أية جهة مسؤوليتها عن اختطافه ولا يزال مصيره مجهولاً.

في ١٢ أغسطس ٢٠١٢ م، تم اختطاف الصحافي الأميركي المستقل أوستن تاييس، الذي يعمل مراسلاً مستقلاً

## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

لصحيفة "واشنطن بوست" (The Washington Post) ووكالات أنباء أخرى مثل "مكلاتشي" (McClatchy) و"سي.بي.سي. نيوز" (CBC News) و "الجزيرة الإنكليزية" و "وكالة الصحافة الفرنسية" وغيرها، ولا يزال مصيره مجهولا إلى الآن.

في ٢٠ أغسطس ٢٠١٢ م، قتلت الصحفية اليابانية "ميكا ياماماتو" التي تعمل بوكالة "يابان برس"، إثر إصابتها بجراح في حي سليمان الحلبي، أثناء تغطيتها للمصادمات بحلب.

في ٢٠ أغسطس ٢٠١٢ م، احتجزت السلطات السورية المصور الصحفي التركي "جنيد أونال"، وتم الإفراج عنه في ١٧ نوفمبر ٢٠١٢ م، كما اختفي في نفس اليوم الصحفي الفلسطيني "بشار فهمي القدومي" ولم يتم الإفراج عنه إلا في ٩ يناير ٢٠١٣ م.

في ٢٢ أغسطس ٢٠١٢ م، لقي "مصعب محمد سعيد العودة الله" الصحفي بجريدة "تشرين" الحكومية، مصرعه على يد قوات النظام السوري بعد مداومة قوات الأمن لمنزله وإطلاق الرصاص عليه، وعمل "مصعب محمد سعيد العودة الله" بالقسم الثقافي بجريدة تشرين، وكان قد سبق له أن تعرض للعديد من المضايقات بسبب تعاطفه مع الثورة السورية.

في ٤ سبتمبر ٢٠١٢ م، قتل الصحفي محمد بديع القاسم، الناشط الإعلامي، أثناء تغطيته لاشتباكات الجيش الحر وقوات النظام عند مركز البريد في مدينة دير الزور.

في ٦ سبتمبر ٢٠١٢ م، قتل المصور الحر أنس العبد الله، كما توفي الناشط الإعلامي تحسين التوم متأثراً بجراحه بعد استهداف السيارة التي كانت تقله في ٢٩ أغسطس ٢٠١٢ م، كما قتل الإعلامي نواف الهندي بقذيفة هاون في بيت سحيم بريف دمشق.

في ٨ سبتمبر ٢٠١٢ م، قامت السلطات السورية السلطات بمصادرة عدد مجلة الأهرام العربي المصرية رقم ٨٠٧، بسبب تناوله مأساة نساء سوريا في مخيمات اللاجئين علي الحدود السورية مع تركيا ولبنان والأردن، وتعرضهن لعديد من الانتهاكات شملت ألوانا من الاعتداء الجسدي والجنسي تصل إلي حد الاغتصاب. تكرار هذه الاعتداءات وشعور ذوي الفتيات بعجزهم عن توفير الحماية لبناتهن، بخلاف الظروف المادية المتدهورة في ظل الحرب الأهلية وضبابية المستقبل، كل ذلك دفع الآباء إلي القبول بتزويج بناتهن لأول عابر يطلب الزواج بهن، دون اعتبار لسن الفتاة التي يتم تزويجها.

في ٩ سبتمبر ٢٠١٢ م، قتل الإعلامي تامر العوام، متأثراً بجراحه التي أصيب بها أثناء تغطيته لأحداث حلب.

في ١٦ سبتمبر ٢٠١٢ م، قتل الصحفي يوسف أحمد ديب، جراء قصف الطيران الحربي لمكان طباعة صحيفة

”لواء الفتح“ بحلب.

في ١٨ سبتمبر ٢٠١٢ من قتل الصحفي والإعلامي عبد الرحمن مرعي المشهور في مظاهرة في حي الحميدية بدير الزور.

في ١٩ سبتمبر ٢٠١٢ م ، قتل المراسل والمصور الميداني عبد الكريم العقدة بعد أن حاصرت قوات النظام منزله وقامت بحرقه.

في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٢ م، قتل الصحفي مأمون أحمد الغندور وأخيه نتيجة سقوط قذيفة هاون بمنزله بحي المعصية بريف دمشق.

في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٢ م، قتل الإعلامي عبد العزيز راغب الشيخ، مراسل شبكة شام الإخبارية، جراء القصف العشوائي على حي القصور بمدينة دير الزور، كما قتل الصحفي الإيراني مايا ناصر، مراسل قناة ”برس تي في“ الإيرانية برصاصه قنص بالقرب من ساحة الأمويين بدمشق.

في ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢ م، قتل الإعلامي يوسف الأقرع، أثناء تصويره لأحداث حي السلطانية.

في ٢٨ سبتمبر ٢٠١٢ م، قتل الصحفي محمد فياض العسكر، الذي يعمل بشبكة دير الزور الإخبارية، و إذاعة دير الزور الحرة رميا بالرصاص من قبل قوات بشار الأسد.

في ٩ أكتوبر ٢٠١٢ م، تم اختطاف الصحفية الأوكرانية ”أنهار كوتشنييفا“، على أيدي قوات مسلحة معارضة، ولم تتعرض لأي أذى، إلا أنه جرت مفاوضات مع مختطفيها بتبادل المختطفين ولم تتوافر أنباء عن الإفراج عنها أو كونها لازالت مختطفة.

في ١٠ أكتوبر ٢٠١٢ م، قُتل المصور التلفزيوني ”محمد الأشرم“ الذي يعمل مع قناة ”الإخبارية“ بطلقات الرصاص، أثناء قيامه بتغطية الاشتباكات بين القوات الحكومية السورية ومقاتلي الجيش السوري الحر في مدينة دير الزور.

في ١٥ أكتوبر ٢٠١٢ م، تسلمت أسرة المونتير السوري ”هشام الموصللي“ الإعلامي بالتلفزيون الرسميين جثته من قبل السلطات، وذلك بعد مقتله علي أيدي جلادي النظام الذين قاموا بتعذيبه طوال شهرين أمضاهما محتجزاً من قبل المخابرات العسكرية السورية.

في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢ م، تم اغتيال الصحفيين عمر عبد الرزاق اللطوف، ومحمد جمعة عبد الكريم اللطوف، بعد قيام عناصر من قوات أمن النظام بإيقافهما قرب حلب، في طريق عودتهما من تركيا إلي حمص، ويعد الأول من

## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

مؤسسي الهيئة العامة للثورة السورية وعضوا في مكتبها الإعلامي، وأنشأ بهذه الصفة غرفة أخبار حمص التي كانت على تواصل بوسائل الإعلام العالمية لنقل تطورات أحداث الثورة السورية.

في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢ م، وردت أنباء عن مقتل الإعلامية "فاطمة سعد" المعروفة باسم "فرح الرئيس" إثر تعذيبها على أيدي أفراد أحد الفروع التابعة لإدارة المخابرات العامة في مدينة دمشق (الفرع ٢٩١)، إلا أنه وردت أنباء عن أنها لا تزال على قيد الحياة وأن خلطا ما تم بينها وبين شقيقتها، ولا يزال مصيرها غير معروف حتى كتابة هذه السطور. كانت فاطمة سعد قد تم اعتقالها من قبل إحدى الدوريات التابعة لجهاز أمن الدولة بمدينة اللاذقية يوم الثلاثاء ٢٨ يونيو ٢٠١٢، عقب اقتحامها لمنزل "فاطمة سعد" بحي قنينص الشعبي، حيث تم اقتيادها هي ووالدها وشقيقتها، وتم الإفراج عنهما بعد إجراء عدة تحقيقات مطولة معهما، كما قام أفراد هذه الدورية بمصادرة معدات الناشطة "فاطمة سعد" من هاتف محمول، جهاز الحاسب الآلي الخاص بها، والكاميرا الرقمية، بالإضافة إلى مصادرة كارت الذاكرة الذي كان بحوزتها، حيث تم تحويلها إلى فرع الأمن السياسي بعد تفتيشها والعثور على علم الثورة بحوزتها وتسجيلها لبعض أغاني الثورة التي كانت تقوم بإنشادها مع رفيقاتها.

في ١ نوفمبر ٢٠١٢ م، قامت السلطات السورية باعتقال الصحفية "شذى المداد"، إثر قيام الفرع الداخلي لجهاز أمن الدولة السوري باستدعائها للمراجعة، ولم يتم الإفراج عنها حتى كتابة هذا التقرير.

في ٤ ديسمبر ٢٠١٢ م، قامت جماعة مسلحة باغتيال الصحفي "ناجي أسعد" أثناء توجهه إلى جريدة تشرين من أمام منزله بحي التضامن.

التضييق على النشاط وملاحقتهم

في ١ يناير ٢٠١٢ م، قام جهاز المخابرات الجوية بدمشق، باختطاف الناشط السوري محمد أنور الدباس من داخل غرفة العمليات في المشفى الوطني بداريا وهو تحت التخدير واقتاده إلى جهة مجهولة حيث كان يخضع لعملية جراحية خطيرة نتيجة إصابته خلال المظاهرة التي سبقت دخول لجنة المراقبين العرب إلى داريا في نفس اليوم، ولم تتوفر معلومات عن الإفراج عنه.

في ٤ يناير ٢٠١٢ م، قامت السلطات السورية باعتقال الدكتور "محمد فريد العريان" القيادي بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية والعضو في فريق المنظمة للإسناد الميداني للمراقبين العرب في إدلب، وذلك فور الانتهاء من أدائه لمهامه الميدانية بالتعاون فريق المراقبين نفس اليوم، ولم تتوفر معلومات عن الإفراج عنه.

في ١٤ يناير ٢٠١٢ م، اعتقل جهاز مخابرات القوات الجوية، القيادي المعارض البارز محمد جبر المسألة عضو هيئة التنسيق الوطنية وأمين عام فرع حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي المعارض بمحافظة درعا ولا يزال مصيره ومكان اعتقاله مجهولين، كما تم اعتقال المهندس سعيد فهد ديركي مهندس ميكانيكا بشعبة

الكهرباء في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، وهو خارج من عمله في مبنى الإذاعة والتلفزيون في دمشق، بسبب وشاية تفيد بأنه قام بتصوير ونشر فيديو يعرض ساحة الأمويين أن أعداد المجتمعين فيها أقل بكثير مما عرضته المحطات التلفزيونية السورية يوم خطاب رئيس الجمهورية "بشار الأسد" ١١ يناير ٢٠١٢ م، ولا يزال معتقلا إلى الآن.

في ١ فبراير ٢٠١٢ م، قتلت قوات الأمن السورية الناشط ناصر محمد سعيد الصغير، عندما اقتحموا منزله ولاذ هو بالفرار إلى سطح المنزل فتبعوه وأطلقوا عليه الرصاص وأردوه قتيلا.

في ٢ فبراير ٢٠١٢ م، قامت السلطات السورية باعتقال الناشطين بهراء حجازي وأنس عبد السلام، وتمت إحالتهم إلى القضاء في ٢٤ مارس ٢٠١٢ م، بتهمة إنشاء جمعية سرية والاشتراك في تظاهرات مناهضة للنظام، وتم الإفراج عنهما في ٢٥ مارس ٢٠١٢ م.

في ٣ فبراير ٢٠١٢ م، تم اعتقال عبد الله خليل، المدافع عن حقوق الإنسان، وفي ٦ من فبراير ٢٠١٢ م، مثل أمام المحكمة الجنائية في الرقة حيث وجهت إليه اتهامات بالتعدي على ممتلكات الدولة، وإنشاء أبنية على نحو غير قانوني، وتم الإفراج عنه في ٢٨ مارس ٢٠١٢ م.

في ٦ فبراير ٢٠١٢ م، قام الأمن السوري باعتقال الناشطين السياسيين إبراهيم خليل برو ومحمد يوسف برو مع ثلاثة آخرين أثناء عودتهما إلى سوريا من إقليم كردستان في العراق، بعد أن شاركا في مؤتمر الجالية الكردية في الخارج، ولم تتوفر أية معلومات عن الإفراج عنهما أو استمرار اعتقالهما.

في ٧ فبراير ٢٠١٢ م، قتل الفنان "مثنى المعصراني"، أحد الفنانين الداعمين للثورة السورية، إثر إصابته برصاصة قناص في حي الإنشاءات في مدينة حمص.

في ٩ فبراير ٢٠١٢ م، تم اختطاف الناشط السياسي الدكتور شيرازد رشيد، حيث تم اغتياله بطلق ناري في ظهره وسرقة سيارته، وتم تسليم جثته إلى ذويه في اليوم التالي عن طريق الطب الشرعي، كما قامت عناصر من الميلشيات المسلحة الموالية للنظام السوري ( الشبيحة ) في مدينة دير الزور بقتل السيدة "كفى حمادي الهواس" بعد استدراجها وخطفها عقب مشادة كلامية حول موقفها من الثورة بينها وبين بعض زميلاتهن من المدرسات حيث تم استدراجها إلى مكان مجهول واغتيالها على يد شبيحة النظام بعد تعذيبها.

في ١٣ فبراير ٢٠١٢ م، تم اعتقال الناشط الحقوقي مازن إبراهيم القاسم، أثناء محاولته إدخال مساعدات طبية لمدينة حمص، ولم تتوفر معلومات عن الإفراج عنه أو استمراره قيد الاعتقال.

في ٢٨ فبراير ٢٠١٢ م، تم اعتقال الطالب الناشط أحمد إبراهيم شحادات، من بلدة نمر بمحافظة درعا وكان من

## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

- الناشطين في تنظيم التظاهرات في جامعة دمشق، ووردت أنباء تفيد تعذيبه على أيدي عناصر الأفرع الأمنية في مدينة دمشق، ولم يتم التوصل إلى أية معلومات تفيد الإفراج عنه.
- في ٦ مارس ٢٠١٢ م، قامت أجهزة الأمن السورية باعتقال الدكتور عدنان عرسان، بعد استدعائه، من خلال استمرار العمل بقانون الطوارئ، ولم تتوافر أية معلومات عن الإفراج عنه.
- في ٨ مارس ٢٠١٢ م، قامت السلطات السورية باعتقال المحامي "عمر قندججي" بعد توقيفه على أحد الحواجز الأمنية في حي الإنشاءات في مدينة حمص واقتياده إلى جهة مجهولة، ولم ترد معلومات حول الإفراج عنه.
- في ١٦ مارس ٢٠١٢ م، عثر على جثة الناشط السوري جواد قطننة، الناشط بالحركة الشبابية الكردية المعارضة، والذي يعمل بتوثيق الحركة الاحتجاجية، بعد أن اختطفه أربعة مجهولون، وتم تعذيبه بشدة.
- في ١٧ مارس ٢٠١٢ م، اعتقلت قوات الأمن السورية السيدة ميسون اللباد زوجة الفنان السوري عزمت اللباد عند أحد الحواجز الأمنية في بلدة صحنايا أثناء عودتها إلى مدينة الصنمين في محافظة درعا واقتادتها إلى جهة مجهولة، وجاء ذلك نتيجة لأعمال ونشاطات زوجها السلمية والتي كان آخرها أغنية ( حان الرحيل )، ولم تتوافر معلومات بشأن الإفراج عنها.
- في ١٢ أبريل ٢٠١٢ م، قامت عناصر المخابرات السورية بالاعتداء الوحشي على الناشط السوري أحمد محمد معتوق الفرمللي الملقب ب أبو عريب، بالضرب بأعقاب البنادق بعد سقوطه على الأرض وهو ينزف ثم قامت باعتقاله وتصفيته جسدياً.
- في ٢٢ أبريل ٢٠١٢ م، قامت السلطات السورية باعتقال الناشط السياسي الدكتور جلال نوفل، ولم تتوفر معلومات عن الإفراج عنه، أو توجيه اتهامات محددة إليه.
- في ١٨ مايو ٢٠١٢ م، أصدرت السلطات السورية حكماً بإعدام الناشط الإعلامي محمد عبد المولى الحريري، بعد توجيه له تهمة "الخيانة العظمى والتعامل مع جهات أجنبية"، ونُقل إلى سجن صيدنايا العسكري تمهيداً لتنفيذ الحكم، حيث تم اعتقاله في ١٦ أبريل ٢٠١٢ م، بعد انتهائه مباشرة من مداخلة تلفزيونية مع قناة "الجزيرة" تحدث فيها عن الوضع المتأزم في محافظة درعا.
- في ٢٦ مايو ٢٠١٢ م، تم اعتقال الروائي خالد خليفة أثناء مشاركته في تشييع جنازة الشاب ربيع الغزي وسط العاصمة السورية دمشق، وذلك لعدة ساعات قبل أن تعود وتفرج عنه.
- في ١٦ يونيو ٢٠١٢ م، تم الاعتداء على الناشط الحقوقي رشيد عمر محمد، عضو المنظمة الكردية للدفاع عن

حقوق الإنسان الحريات العامة في سوريا (DAD)، من قبل مجهولين.

في ٢٩ يونيو ٢٠١٢ م، تم اعتقال الناشط الحقوقي إبراهيم البش، حيث تم اعتقاله قبل ذلك لعدة ساعات في ٦ مايو ٢٠١٢، وأُفرج عنه في نفس اليوم، إلا أن هذه المرة لم تتوافر معلومات عن الإفراج عنه.

في ٨ يوليو ٢٠١٢ م، تم اعتقال الناشط الحقوقي المعروف المهندس أحمد العسراوي، عضو في المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا، وعضو المجلس المركزي لهيئة التنسيق الوطنية من أجل التغيير، وعضو قيادي في حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، وهو رئيس مجلس إدارة الجمعية الأهلية لمناهضة الصهيونية، وتم الإفراج عنه في ١٥ أغسطس ٢٠١٢ م.

في ١٣ سبتمبر ٢٠١٢ من قامت السلطات السورية باعتقال الناشط السياسي الشاعر يوسف عويد الصياصنة، ولم تتوافر معلومات عن الإفراج عنه.

في ٢١ سبتمبر ٢٠١٢ م، تعرض الدكتور عبد العزيز الخير رئيس مكتب العلاقات الخارجية في هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، للاختفاء القسري، حيث تم اختطافه على يد فرع المخابرات الجوية بعد عودته من جولة مباحثات عقدها في الصين بشأن العملية السياسية في سورية، ولم تتوافر معلومات عن الإفراج عنه.

في ٢ أكتوبر ٢٠١٢ م، تم اعتقال الناشط الحقوقي خليل معتوق، المدير التنفيذي للمركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية في دمشق، ولم يتم توجيه اتهامات محددة إليه، ولم يتم الإفراج عنه حتى نهاية العام.

في ٢ نوفمبر ٢٠١٢ م، قامت قوات الأمن السورية باعتقال الكاتب "ضاهر عيطة"، ولم يتلق ذوهه وأصدقائه أي معلومات عنه منذ ذلك الحين. يذكر أن ضاهر عيطة البالغ من العمر ٤٦ عاما، يعمل في المعهد العالي للفنون في دمشق، وهو سيناريست ومخرج ومعروف بكتاباتة التي ينتقد فيها سياسات نظام الأسد.

في ١٧ نوفمبر ٢٠١٢ م، قامت أجهزة الأمن السورية باعتقال المحامي محمد خليل رئيس المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا، على الحدود السورية اللبنانية، حيث قامت بنقله إلى فرع طرطوس للمخابرات العسكرية، حيث تم الإفراج عنه بعدها بعدة ساعات.



**البحرين**



## البحرين

### معلومات أساسية

نظام الحكم : ملكية دستورية

تعداد السكان : نحو ١.٢ مليون ( نصفهم من العمالة الوافدة).

المساحة : نحو ٧٦٥ كيلو متر مربع.

عدد الصحف ، حوالي ٩ صحف.

عدد القنوات التلفزيونية : ٣ قنوات رسمية و ٣ خاصة ، ٦ إذاعات

عدد نقابات الصحفيين الرسمية : واحدة فقط وهي جمعية الصحفيين البحرينيين

عدد نقابات الصحفيين الغير رسمية : واحدة فقط وهي رابطة الصحافة البحرينية

عدد مستخدمي الإنترنت : نحو ٩٠٠ ألف مستخدم.

أهم الانتهاكات الشائعة ٢٠١٢ : المحاكمات الغير عادلة ، قمع التظاهر السلمي ، حجب المواقع ، حصار الشبكات الاجتماعية ، الفصل من العمل والتمييز على اساس ديني.

### مقدمة

بعد مرور أكثر من عام علي صدور تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق والمعروف "بتقرير بسيوني"، الصادر في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢، والذي يوثق الانتهاكات التي تعرض لها الشعب البحريني أثناء الانتفاضة التي شهدتها البلاد في فبراير ٢٠١١، والتي تمثلت في قتل المواطنين الأبرياء والمحاكمات الاستثنائية(أمام محاكم السلامة الوطنية)، والاعتداء على النشطاء والصحفيين وملاحقتهم قانونيا والزج بهم في السجون دون اتهامات، وعلي الرغم من تقديم اللجنة لمجموعة من التوصيات إلى القائمين على النظام، وكانت في محتواها تدين سياسات النظام وتفرض إجراءاته القمعية تجاه المحتجين، وتطالبه في الوقت نفسه بالتوصل لحل سياسي لحل الأزمة التي تعصف بالبلاد بدلا من اتباع الحل الأمني، لكن النظام لم يقوم بتنفيذ هذه التوصيات بل تصاعد استخدامه للحلول الأمنية القمعية، وبدأ النظام البحريني في تطبيق سياسة جديدة ظهرت في لحظاتها الأولي وكأنها بداية الإصلاح، والتي تمثل بعضها في إعادة محاكمة مجموعة الرموز أمام القضاء المدني، والتي انتهت دون تغيير في الأحكام.

## البيئة التشريعية للبحرين

علي الرغم من وجود العديد من التوصيات التي تضمنها تقرير "بسيوني"، التي تطالب النظام البحريني بإجراء إصلاحات تشريعية بالبلاد، فيما يخص حرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي، والتعامل مع المعتقلين والمحتجزين، في السجون البحرينية، إلا أن النظام البحريني قد ضرب بغالبيه هذه التوصيات عرض الحائط، وعلي الرغم من وجود العديد من النصوص القانونية البحرينية القائمة لحرية الرأي والتعبير والصحافة مثل المادتين الرابعة والثامنة من قانون الصحافة البحريني، اللتان تنظمان عملية إنشاء المطابع والمطبوعات، وكذلك المادتين ١٩، ٢٠ اللتان تنظمان عملية تداول المعلومات، وكذلك المواد رقم ٤٢، ٤٤، ٦٨، ٧٥، ٧٤، ٧٢، التي تضع قيوداً صارمة علي حرية الرأي والتعبير، لجأ النظام البحريني خلال عام ٢٠١٢ إلى إصدار عدد من القوانين يضاف لترسانة القوانين القائمة لكافة الحريات بالبلاد تمثلت في :

١. قانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١٢ والذي ينص علي معاقبة كل من يذع عمداً أخباراً كاذبة مع علمه أنها ممكن أن تحدث ضرراً بالأمن الوطني أو بالنظام العام أو بالصحة العامة بالحبس مدة لا تزيد علي سنتين، وبالغرامة التي لا تتجاوز مائتي دينار أو بأحد العقوبتين، كما ينص القانون في مادة أخرى منه بمعاقبة كل من نشر بأحدي طرق العلانية محررات أو أوراق أو صوراً مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً إلى الغير إذا كان من شأنها إحداث اضطراب للسلم العام، أو الإضرار بالصالح العام أو بالثقة المالية للدولة، بالسجن مدة لا تقل عن سنتين، وبالغرامة التي لا تقل عن مائتي دينار، أو بأحد العقوبتين.

٢. قانون رقم ٥٢ لسنة ٢٠١٢، والذي ينص علي معاقبة كل موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة، ألحق عمداً أماً شديداً أو معاناة شديدة سواء جسدياً أو معنوياً بشخص يحتجزه أو تحت سيطرته بغرض الحصول منه أو من شخص آخر علي معلومات، أو اعتراف، وما إلى ذلك، وقد تضمنت هذه المادة العديد من أوجه القصور منها تحديد التعذيب بغرض معين وهو مفهوم قاصر للتعذيب فضلاً عن إتاحة المادة للموظف العام أو المسئول بممارسة التعذيب أثناء الإجراءات القانونية مثل الاعتقال والاحتجاز أو تنفيذ عقوبة قانونية.

٣. شهدت البحرين خلال عام ٢٠١٢ العديد من صور الإفلات من العقاب، وأبرز مثال علي ذلك هو تبرئة المتهمين بالاعتداء وتعذيب الصحفية "نزيهة سعيد" مراسلة قناة فرانس ٢٤، في جلسة المحكمة التي عقدت يوم ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢، والمتهم فيها ضابط بوزارة الداخلية البحرينية هي "سارة الموسي" بعد مماطات قضائية وقانونية استمرت لأكثر من عام.

## الاعتداء علي الحق في التظاهر السلمي

شهدت البحرين خلال عام ٢٠١٢ حملة شرسة من قبل قوات الأمن البحرينية استهدفت التظاهرات السلمية

## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

التي شهدتها البحرين سواء للمطالبة بالإصلاحات السياسية والاجتماعية، أو للتضامن مع بعض النشطاء والرموز السياسيين القابعين بالسجون أو من يتم اعتقالهم، وقد زادت حدة القمع مع البيان الذي ألقاه العاهل البحريني، الملك "حمد بن عيسى آل خليفة"، في لقاء مع قادة الجيش يوم ١٣ يونيو، وحض فيه على مواجهة ما أسماه "منابر وأصوات محرصة تبث الكراهية وتسيء لحرية التعبير"، فقد لجأت قوات الأمن إلي مختلف الأساليب غير المشروعة في فض التظاهرات السلمية، بداية من فض المظاهرات باستخدام الغازات المسيلة للدموع مروراً بإطلاق رصاص الشوزن، انتهاءً بمحاصرة قري بأكملها، فضلاً عن الكثير من الانتهاكات الأخرى مثل اقتحام المنازل والاعتداء علي قاطنيها بزعم ملاحقة بعض المتظاهرين، ومن أبرز المظاهرات التي تم قمعها نذكر ما يلي:

١. في ٦ يناير ٢٠١٢ تم قمع المظاهرة التي دعها لها الناشط الحقوقي البارز "نبيل رجب" للتضامن مع المعتقلين.
٢. في ١٤ فبراير ٢٠١٢ تم قمع المظاهرة، التي تزامنت مع الذكرى السنوية للانتفاضة البحرينية.
٣. في ٢٢ يونيو قامت السلطات البحرينية بتفريق مظاهرة لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية، كبرى حركات المعارضة.
٤. في ٢٧ يونيو تعاملت قوات الأمن بقوة وعنف مع المظاهرة التي شهدتها منطقة بوري.
٥. تصدي قوات الأمن البحرينية للمظاهرات التي شهدتها عدة مناطق بالبحرين يوم ١٣ و١٤ أغسطس والتي تزامنت مع العيد الوطني للبحرين.
٦. في شهر سبتمبر قامت قوات الأمن بتفريق التظاهرات التي شهدتها عدة مناطق بالبحرين احتجاجاً على الأحكام الصادرة في بداية شهر سبتمبر بحق مجموعة النشطاء والحقوقيين والمعارضين والتي قضت بسجنهم فترات تتراوح من ٥ سنوات إلى السجن المؤبد.
٧. محاصرة قوات الأمن لقري كاملة حيث قامت قوات الأمن منذ يوم ١٨ أكتوبر ٢٠١٢ بمحاصرة قرية العكر لعدة أيام، ذلك بزعم تعرض أفراد الشرطة للعنف بالقرية، وذلك بعد إعلان وزارة الداخلية عن عمل إرهابي استهدف حياة رجال الشرطة، واستشهاد رجلي أمن أثناء تأديتهما لعملهما على خلفية انفجار قنبلة محلية الصنع في منطقة العكر الشرقي، وتم منع أهالي القرية من الدخول والخروج من وإلى القرية، وذلك بالإضافة إلى "إرغام قوات الأمن بعض الأهالي على الإدلاء بتصريحات أمام وسائل الإعلام المحلية والعربية تضمنت معلومات تخالف الواقع تحت تهديد السلاح لهم"، واقتحام العديد

من المنازل أثناء فترة الحصار، ونفس الأمر تكرر مع قرية مهزة.

### التضييق علي النشاط والاعتداء عليهم

شهد عام ٢٠١٢ العديد من الانتهاكات والملاحقات التي تعرض لها النشطاء والحقوقيين في البحرين سواء بالتعدي عليهم أثناء مشاركتهم في التظاهرات السلمية أو اعتقالهم لفترات بسيطة تتراوح بين ساعات وعدة أيام كنوع من الترهيب والضغط علي النشطاء للكف عن أداء دورهم في المطالبة بالإصلاحات السياسية أو توثيق الانتهاكات التي يرتكبها النظام البحريني، أو تعرضهم لمحاكمات وملاحقات قانونية، أو سحب جنسية البعض منهم، ومن أبرز هذه الانتهاكات ما يلي:

### التضييق والاعتقالات للنشطاء والحقوقيين

١. في ٦ يناير ٢٠١٢ قامت قوات الأمن بالتعدي علي الناشط الحقوقي نبيل رجب أثناء مشاركته في المظاهرة التي قامت قوات الأمن بفضها بالقوة، واستهدفت قوات الأمن "رجب" بشكل شخصي حيث تم التعدي عليه بالضرب بعد إسقاطه علي الأرض مما نتج عنه إصابات بليغة في جسده ووجهه.
٢. في ١٢ فبراير ٢٠١٢ وقبل يومين من الذكرى السنوية الأولى لأندلاع احتجاجات الثورة البحرينية، قامت قوات الأمن باعتقال "الناشطة زينب الخواجة" علي خلفية مشاركتها في مسيرة سلمية متجهة إلي ميدان "دوار اللؤلؤة"، قبل أن يفرج عنها بعدها بعدة أيام، كما صدر بحقها حكماً بالسجن لمدة شهر مع إيقاف التنفيذ خلال شهر ديسمبر بتهمة دخولها منطقة محظورة هي دوار اللؤلؤة.
٣. في يوم ١٤ فبراير قامت السلطات البحرينية بالقبض علي ناجي فتيل عضو مجلس إدارة "جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان"، وأفرج عنه بعدها بأيام.
٤. اعتقلت قوات الأمن البحرينية يوم ١٧ يوليو ٢٠١٢ العقيد متقاعد "محمد الزباني"، سني المذهب عرف بمعارضته للحكومة البحرينية وانتقاده المستمر لها في طريقة إدارتها للأزمات، ولم يفرج عنه حتي الآن .
٥. في ١٦ أكتوبر قامت قوات الأمن البحرينية باعتقال الناشط الحقوقي "محمد المسقطي" لمدة ٢٤ ساعة للتحقيق معه قبل أن تفرج عنه النيابة، علي خلفية مشاركته في المظاهرات التي شهدتها المنامة يوم الجمعة ١٢ أكتوبر، وكان "المسقطي" منذ مشاركته في جلسة المراجعة الشاملة للبحرين(جنيف) قد تعرض للعديد من المضايقات والانتهاكات وصلت لحد التهديد بالقتل.
٦. في ٢ نوفمبر احتجزت الشرطة الناشط الحقوقي "سيد يوسف المحافظة" مسؤول الرصد و التوثيق في

## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

مركز البحرين لحقوق الإنسان، أثناء زيارته لمنزل أحد مصابي منطقة الدراز لتوثيق الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن بحق سكان المنطقة خلال قمعها للتظاهرات السلمية، كما تم اعتقاله بعدها خلال شهر ديسمبر ٢٠١٢ بتهمة نشر أخبار كاذبة، قبل أن يفرج عنه في ١٧ يناير ٢٠١٣ مع استمرار نظر القضية.

٧. في ٨ نوفمبر ٢٠١٢ أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها على وكالة الأنباء البحرينية الرسمية، صدور قرار من وزير الداخلية بسحب جنسية ٣١ شخص، وذلك استناداً لـ "نص البند (ج) من المادة رقم (١٠) من قانون الجنسية و التي تجيز إسقاط الجنسية عن من يتمتع بها إذا تسبب في الإضرار بأمن الدولة" وهم سعيد عبد النبي محمد الشهابي، إبراهيم غلوم حسين كريمي، جعفر احمد جاسم الحسابي ، علي حسن علي حسن مشيمع، عبد الرؤوف عبد الله احمد الشايب، موسى عبدعلي علي محمد ، عباس عبد العزيز ناصر عمران، محمد محمود جعفر الخراز، قاسم بدر محمد هاشم، حسن أمير اكبر صادق ، سيد محمد علي عبد الرضا الموسوي، عبد الهادي عبد الرسول أحمد خلف، علوي سعيد سيد علي شرف، حسين عبد الشهيد عباس حبييل ، حسين ميرزا عبد الباقي ، خالد حميد منصور سند، كمال أحمد علي كمال، غلام خير الله محمد محمدي، محمد إبراهيم حسين علي فتححي ، سيد عبد النبي عبد الرضا إبراهيم الموسوي ، تيمور عبد الله جمعة كريمي ، محمد رضا مرتضى علي عابد ، حبيب درويش موسى غلوم، إبراهيم غلوم عبد الوهاب عباس، مريم السيد إبراهيم حسين رضا، عبد الأمير عبد الرضا إبراهيم الموسوي، إبراهيم خليل درويش غلوم، إسماعيل خليل درويش غلوم ، عدنان احمد علي كمال ، جواد فيروز غلوم فيروز، جلال فيروز غلوم فيروز.

### الناشط الحقوقي نبيل رجب

"نبيل رجب ناشط حقوقي بحريني بارز، بدأ نشاطه في مجال حقوق الإنسان منذ الانتفاضة التسعينية بالبحرين، ومنذ ذلك الوقت أصبح "رجب" عضواً بارزاً في كثير من منظمات حقوق الإنسان ليس في البحرين فقط، ولكن في الخليج، وآسيا أيضاً، فهو رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، والرئيس السابق لـ "آسيا كارام"، والرئيس السابق لمركز الخليج لحقوق الإنسان، وعضو المجلس الاستشاري لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة "هيومن رايتس ووتش"، ونائب الأمين العام للاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (FIDH)، وحصل "رجب" على بعض الجوائز الدولية في حقوق الإنسان مثل جائزة "Silbury" وسعى "رجب" إلي نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الوسائل الإلكترونية مثل موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" وموقع التدوين القصير "تويتر" حيث يتابعه على "تويتر" أكثر من ١٥٠ ألف مشترك.

ونتيجة لنشاطه البارز في مجال حقوق الإنسان، تعرض "نبيل رجب" لكثير من الانتهاكات والمضايقات من قبل السلطة البحرينية، وتم شن حملة تشهير واسعة عليه من قبل وسائل الإعلام الموالية للسلطات البحرينية، فقد تعرض "رجب" في يونيو ٢٠٠٥ للضرب من قبل القوات الخاصة بسبب تضامنه مع المظاهرة السلمية التي نظمها "العاطلين عن العمل"، وفي مارس ٢٠٠٧ تم التحقيق مع رجب من قبل الادعاء العام البحريني بسبب مقال تم نشره بمركز البحرين لحقوق الإنسان عن "خطة الحكومة البحرينية المزعومة لتهميش الطائفة الشيعية". وفي أغسطس ٢٠٠٩ تعرض "رجب" للاحتجاز لبضعة ساعات على خلفية تضامنه مع مظاهرة أمام السفارة السعودية على خلفية الحكم على ناشط يدعى "المرباطي" بالسجن ٧ سنوات بقضية سياسية، وخلال الانتفاضة البحرينية ٢٠١١ شارك "رجب" الاحتجاجات التي شهدتها العاصمة البحرينية (المنامة)، وقاد حملة ضد الانتهاكات التي يتعرض لها المحتجين ومعارضى النظام الحاكم، ونتيجة لذلك أصبح "رجب" في صراع مستمر مع السلطة البحرينية وقوات الأمن، حيث تعرض لعدد من الانتهاكات والمضايقات منها الهجوم على منزله بقنابل الغاز، وتعرضه للاعتقال أكثر من مرة، ومنذ مشاركته في التظاهرات التي تزامنت مع سباق (فورملا) في أبريل ٢٠١٢، بدأت السلطات البحرينية في ملاحقته قانونياً من خلال تليفيق الاتهامات الباطلة له، والتي اعتقل على أثرها العديد من المرات وقضى بضعة أسابيع بالسجن، بدأت في ١ أبريل ٢٠١٢ وأعلن "رجب" حينها أنه سيرفض المثول أمام أي محكمة قائلاً "أن النظام القضائي البحريني يفتقد أسس الاستقلالية والعدالة"، وفي ٢٦ أبريل استجوبته السلطات البحرينية مجدداً بتهمة "إهانة الهيئات النظامية" وفي مساء يوم السبت ٥ مايو اعتقلت السلطات البحرينية نبيل رجب من المطار قادماً من بيروت، وفي ٦ مايو مثل "رجب" أمام المحكمة وأمر المدعي العام بتمديد اعتقاله أسبوعاً، قبل أن يفرج عنه في ٢٨ مايو بكفالة مالية.

وفي ٦ يونيو أعادت السلطات البحرينية اعتقاله بتهمة "إهانة سكان أحد أحياء البحرين" وأصدرت المحكمة حكمها يوم ٩ مايو ٢٠١٢ بحبسه ثلاثة أشهر.

وفي ١٦ أغسطس ٢٠١٢ أدانت المحكمة الصغرى الجنائية السادسة الناشط نبيل رجب في ٣ قضايا، بعد أن وجهت له المحكمة اتهامات بالمشاركة والدعوة إلى مسيرات غير مرخصة والتجمهر والدعوة للتظاهرات عبر حسابه الشخصي علي موقع التدوين القصير "تويتر" وأصدرت في حقه حكماً يقضى بسجنه ٣ سنوات، وفي ٢٣ أغسطس ٢٠١٢ أصدرت المحكمة الاستئنافية بالبحرين حكماً يقضى ببراءة الناشط الحقوقي "نبيل رجب" من قضية اهانة وسب اهالي المحرق، قبل انتهاء المدة بثلاثة اسابيع.

محكمة الاستئناف البحرينية في جلستها المنعقدة يوم ١١ ديسمبر ٢٠١٢، قد اصدرت حكماً



## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

يقضي بسجن الناشط الحقوقي "نبيل رجب" سنتين، بدلاً من الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في ١٦ أغسطس ٢٠١٢، والذي يقضي بسجنه لمدة ثلاث سنوات مع النفاذ لمشاركته في مظاهرات غير مرخصة ودعوته عبر شبكات التواصل الاجتماعي إلى المشاركة في هذه المظاهرات بالمنامة.

### المحاكمات والملاحقات القانونية

شملت الملاحقات القانونية للنشطاء العديد من الصور، منها محاكمات علي خلفية اتهامات جديدة، أو إعادة المحاكمات لبعض النشطاء، بعد صدور أحكام بحقهم من محكمة السلامة الوطنية (محكمة استثنائية) التي تم إلغاؤها تنفيذاً لتوصيات تقرير بسيوني، الذي تحايل النظام في تنفيذ توصياته، فبدلاً من الإفراج عن الرموز السياسية ورموز المعارضة كما أوصي التقرير، أمر النظام البحريني بتداول قضيتهم أمام القضاء المدني، ومن أبرز المحاكمات التي شهدها عام ٢٠١٢ ما يلي:

١. في ٣٠ يناير ٢٠١٢ أيدت محكمة النقض البحرينية الحكم الصادر من المحكمة العسكرية بحبس الناشطة فضيلة مبارك لمدة ١٨ شهر علي خلفية مشاركتها في الاحتجاجات السلمية والاستماع لأغاني "ثورية" ناقدة للسلطات، والمشاركة في مظاهرات غير مرخصة.
٢. وفي ١٤ يونيو ٢٠١٢ أصدرت محكمة الاستئناف البحرينية أحكاماً مخففة مقارنة بالأحكام الصادرة بحق النشطاء من محكمة (السلامة الوطنية)، وقد شملت هذه الأحكام ٢٠ شخصاً من الطاقم الطبي الذي يحاكم علي خلفية مساعدته للجرحى في أحداث الانتفاضة البحرينية بمستشفى السلمانية
٣. في ٦ أغسطس ٢٠١٢ أصدرت محكمة الاستئناف العليا بالبحرين حكماً علي "يونس عاشوري"، مدير مستشفى المحرق للولادة، بالحبس لمدة سنة بتهمة استغلال وظيفته وسرقة أسطوانة غاز بالمستشفى وإرسالها إلى دوار اللؤلؤة أثناء الاحتجاجات التي شهدتها البحرين، في حين تم تبرئته من تهمة التحريض ضد النظام.
٤. في ١٦ أغسطس ٢٠١٢ أصدرت المحكمة الصغرى الجنائية السادسة حكماً يدين الناشط الحقوقي "نبيل رجب"، ويقضي بسجنه ٣ سنوات، بعد أن وجهت له المحكمة اتهامات بالمشاركة والدعوة إلى مسيرات غير مرخصة والتجمهر والدعوة للتظاهرات عبر حسابه الشخصي علي موقع التدوين القصير "تويتر" وذلك قبل أن يخفف الحكم في شهر ديسمبر إلى سنتين.
٥. في ٤ سبتمبر ٢٠١٢ أصدرت محكمة الاستئناف العليا البحرينية، حكماً يقضي بتأييد الأحكام الصادرة من محكمة السلامة الوطنية (محكمة استثنائية)، بحق مجموعة من رموز المعارضة البحرينية والمعروفة بقضية الرموز أو مجموعة الـ ٢١، وتضم هذه القضية ٢١ ناشطاً يحاكم منهم غيابياً ٧ نشطاء،

وأدين ٧ منهم بالمؤبد فيما حكم على الآخرين بالسجن فترات تتراوح بين ٥ سنوات و١٥ عاماً، أبرزهم الناشط الحقوقي "عبد الهادي الخواجة"، و"حسن مشيمع"، و"عبد الجليل السنكيس" والمدون "علي عبد الإمام".

٦. في ١١ سبتمبر ٢٠١٢، صدر حكم بسجن المخرج البحريني "ياسر ناصر" لمدة ثلاثة شهور، على خلفية مشاركته في مظاهرة سلمية خلال شهر يونيو.

٧. في ٢١ أكتوبر ٢٠١٢ أصدرت محكمة الاستئناف البحرينية العليا حكماً يقضي بتخفيف الأحكام الصادرة من محكمة السلامة الوطنية بحق رئيس جمعية المعلمين البحرينية "مهدي أبو ديب" والقاضي بسجنه ١٠ سنوات، ونائبته "جليلة سلمان" والقاضي بسجنها ٣ سنوات، حيث أصدرت محكمة الاستئناف حكمها بسجن مهدي ٥ سنوات وجليلة ستة اشهر، وذلك على خلفية التهم الموجهة إليهم بالدعوة إلى التظاهر السلمي أثناء الانتفاضة البحرينية عام ٢٠١٢.

٨. وخلال شهر نوفمبر أصدرت محكمة بحرينية أحكاماً تقضي بسجن أربعة مدونين هم "علي الحاكي" و"عبد الله الهاشمي" و"علي محمد" و"سلمان عبد الله"، فترات تتراوح بين شهرين وستة أشهر بتهمة إهانة الملك من خلال بعض التدوينات على موقع التدوين القصير تويتر.

#### حرية الصحافة والإعلام والتضييق علي الإعلاميين

تنوعت الانتهاكات التي تعرض لها الإعلاميين بين منعهم من دخول البلاد لتغطية الأحداث، أو استهدافهم أثناء تغطيتهم للأحداث، فضلاً عن ملاحقة بعضهم قانونياً، وسوف نحاول فيما يلي إن نعرض لأبرز هذه الانتهاكات:

١. في ٣ يناير ٢٠١٢، تم الاعتداء على مصور دي بي آي "مازن مهدي" أمام مقر الشرطة المركزية في سماهيج شمال شرق المنامة.

٢. في بداية شهر فبراير ٢٠١٢ رفضت السلطات البحرينية طلبات ستة صحفيين على الأقل بالحصول على تأشيرة لدخول البلاد، وذلك تزامناً مع الذكرى السنوية الأولى للاحتجاجات المناهضة للحكومة التي اجتاحت البحرين في فبراير ٢٠١١، ومن بين الصحفيين الذين تم رفض طلبهم الصحفي نيكولاس كريستوف من صحيفة 'نيويورك تايمز' والصحفيان آدم ب. إيليك وكريستين تشيك من صحيفة 'كريستيان ساينس مونيتور'؛ وكارا سويقت من محطة 'بي بي سي' وأليكس ديمار-مورغان من صحيفة 'وول ستريت جورنال' وغريغ كارلستروم من قناة 'الجزيرة'.

### حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

٣. في ١٤ فبراير ٢٠١٢، وتزامناً مع الذكرى السنوية الأولى للانتفاضة البحرينية، استهدفت قوات الأمن البحرينية المصور مازن مهدي الذي يعمل في وكالة دي بي آي، والمصور محمد حمد من وكالة رويترز، والمراسل سيميون كير لصحيفة فايننشال تايمز، بالغاز المسيل للدموع، بينما كانوا يقومون بتغطية موكب متظاهرين توجهوا نحو ساحة اللؤلؤة ويرتدون سترة كتب عليها (صحافة).
٤. في ٣١ مارس قامت قوات الأمن البحرينية باغتيال المصور أحمد إسماعيل حسين، (٢٢ عاماً) من سلماباد، بعد تعرضه لطلق ناري في أعلى الفخذ الأيمن (أسفل البطن) ، أثناء تغطيته مظاهرة سلمية في سلماباد.
٥. في ٨ أبريل ٢٠١٢ قامت قوات مكافحة الشغب التابعة لوزارة الداخلية البحرينية بالاعتداء على الصحفي " أحمد البوسطة" في العاصمة البحرينية المنامة وتزامن مع ذلك خروج مسيرة احتجاجية سلمية.
٦. في ١٦ أبريل، قامت قوات الأمن البحرينية باحتجاز ثلاثة مصورين صحفيين، هم مازن مهدي (دوتشه برس أجناتور) وحسن جمالي (أسوشيتد برس) وحمد محمد(رويترز) ، الذين تعرضوا يوم ٦ أبريل للاحتجاز في السنابس، بحجة "الحفاظ على سلامتهم"، بالإضافة إلى مصور من وكالة رويترز، وذلك لفترة وجيزة، بينما كانوا يغطون مظاهرة احتجاجاً على مقتل الصحفي أحمد إسماعيل الذي تم اغتياله بالرصاص خلال مظاهرة نظمت في أواخر شهر مارس.
٧. في ١٩ أبريل ٢٠١٢، وبعد تأجيل الجلسات أكثر من مرة، أصدرت محكمة بحرينية حكماً علي الصحفية "ريم خليفة" يقضي بتسديد غرامة قدرها ١٠٠ دينار بحريني (حوالي ٢٠٠ يورو) وتعويض قدره ٥٠٠ دينار بحريني حوالي(١٠٠٠ يورو)، على خلفية تهمة التشهير والاعتداء الجسدي علي سيدتين ، حيث كانت "ريم خليفة" قد رفعت دعوى قضائية ضد مؤيدي للحكومة أبرحوها ضرباً وتوجهوا إليها بالإهانات في فبراير ٢٠١١، ولكن المحكمة لم تستمع للشهود، او تستند إلى الأدلة التي تثبت براءة الصحفية.
٨. وتزامناً مع سباق الفورملا ١، اعتقلت السلطات البحرينية سبعة صحفيين دوليين لقيامهم بتغطية الأحداث والاحتجاجات السياسية بالبلاد خلال السباق والأيام السابقة عليه. فقد احتجزت المراسل جوناثان ميلر والمصور جو شيفر والمنتج ديف فولر الذين يعملون مع القناة التلفزيونية البريطانية الرابعة، وذلك بينما كانوا يصورون تظاهرة في ضاحية يقطنها الشيعة في المنامة، بعد رفض السلطات البحرينية منح هذا الفريق الإخباري تأشيرات سفر بصفتهم الصحفية، وكانوا يعملون دون وثائق

اعتماد رسمية، قبل أن يتم الإفراج عنهم بعد ست ساعات من الاستجواب وتم طردهم في وقت لاحق من ذلك اليوم إلى المملكة المتحدة، بعد مصادرة المعدات التي كانت بحوزتهم، كما احتجزت السلطات المراسل الصحفي كولين فريمان الذي يعمل مع صحيفة 'ذا صن' الذي تصدر من لندن، ومراسل صحفي هولندي لم يُعلن عن هويته، بينما كانا يصوران التظاهرات، بالإضافة إلى احتجاج الإعلاميين محمد حسن الذي يعمل مع وسائل إعلام دولية وسائق آخر لم يُعلن عن هويته وقد أُفرج عنهم جميعاً بعد أربع ساعات، بالإضافة إلى ذلك احتجزت السلطات البحرينية صحفياً يابانياً لم يُعلن عن هويته يعمل مع الصحيفة اليابانية اليومية 'أساهي شيمبون' وذلك في قرية بالقرب من المنامة بينما كان يصور تظاهرة هناك، وأُفرج عنه بعد مرور ساعتين.

٩. في ١٦ مايو ٢٠١٢، قامت قوات الأمن البحرينية باعتقال الصحفي والمدون "أحمد رضي"، بعد اقتحام عدد من أفراد الأمن لمنزله بدون إذن نيابة، ودون توجيه أي اتهامات للصحفي، وذلك قبل أن يتم عرضه على النيابة التي وجهت له قائمة من الاتهامات الكيدية تمثلت في الشروع في إشعال حريق تنفيذاً لغرض إرهابي، وحياسة مواد قابلة للاشتعال "مولوتوف"، والتجمهر بقصد الإخلال بالأمن العام واستخدام العنف لتحقيق تلك الغاية، وذلك عقاباً له على نشاطه الصحفي المساند للانتفاضة البحرينية، وقد أُفرج عن "أحمد رضي" في يوم ٢٠ سبتمبر ٢٠١٢ بعد احتجازه لمدة أربعة أشهر.

١٠. في ٢٩ يونيو تعرضت الصحفية "ريم خليفة" مراسلة وكالة الاسوشيتد برس في المنامة لطلق مباشر بقنبلة صوتية قرب مدخل مبنى صحيفة الوسط في شارع البديع بالمحافظة الشمالية من البلاد، حيث استهدفت وحدة أمنية مكونة من ثلاث سيارات للشرطة الصحفية "ريم خليفة" عبر إلقاء القنبلة الصوتية في اتجاهها.

**الأردن**



## الأردن

### معلومات أساسية

نظام الحكم : ملكية دستورية

تعداد السكان : يبلغ عدد سكان الأردن نحو ٦,٨ مليون نسمة.

المساحة : نحو ٨٩,٣ ألف كيلو متر مربع.

عدد الصحف : ٢٢ صحيفة.

عدد محطات الإذاعة المسموعة : ٢٨ محطة.

عدد نقابات الصحفيين الرسمية : واحدة فقط

عدد مستخدمي الإنترنت : ٣,٥ مليون مستخدم

أهم الانتهاكات الشائعة ٢٠١٢: قمع التظاهر السلمي ، الاعتداءات الجسدية على النشطاء والصحفيين ، التضييق على نشطاء الانترنت .

### مقدمة

مثل بقية دول المنطقة، لم يكن بوسع الأردن أن يئأى بنفسه عن رياح التغيير التي هبت على المنطقة مع اندلاع ثورات الربيع العربي، ورغم أن عددا من القرارات التي صدرت في فبراير من عام ٢٠١١، وشمل أحدها إقالة حكومة سمير الرفاعي، قد بدا أنه بداية للاستجابة لمطالب الإصلاح، إلا أن الأمل في جدية هذه الإصلاحات قد تبخر سريعا، مما أدى إلى تواصل الحركة الاحتجاجية في الأردن ونموها طوال عام ٢٠١١، ثم في عام ٢٠١٢ الذي شهد تصعيدا بالغا في التعامل القمعي للأمن الأردني مع التظاهرات السلمية، وفي تعقبه للناشطين في الحراكات الشبابية المناهية بالإصلاح، وبلغت المواجهة بين الاحتجاجات الجماهيرية وبين السلطات ذروتها في موجة التظاهرات والاعتصامات التي شهدها عدد كبير من مدن المملكة في منتصف شهر نوفمبر وسميت بهبة تشرين، وكان فتيل اشتعالها المباشر مجموعة من القرارات لحكومة عبدالله النور برفع أسعار سلع أساسية أهمها المحروقات النفطية.

## البنية التشريعية

كغيره من دول المنطقة يمتلك الأردن ترسانة متنامية من القوانين التي تخول موادها للسلطات تقييد حريات المواطنين ولا سيما حرية التعبير وحرية الاحتجاج السلمي.

### قانون محكمة أمن الدولة

أقر مجلس الوزراء في أغسطس ٢٠١٢ مشروع قانون معدل لهذا القانون يفترض فيه أن يتوافق مع التعديلات الدستورية التي أقرت في عام ٢٠١١، وحظرت محاكمة أي شخص إلا أمام قاضيه الطبيعي، ولكن هذا المشروع الذي لم ير النور بعد لم يستجب للمطالب المتزايدة بإلغاء محاكم أمن الدولة، كما أنه التف حول حظر محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، واكتفى بتحديد حالات بعينها لمحاكمتهم أمامها.

وقد استخدمت السلطات الأردنية هذا القانون في ملاحقة نشطاء الحراك الأردني، والصحفيين وأصحاب الرأي، بشكل متزايد طوال عام ٢٠١٢، وتفتق خيال المسؤولين الأمنيين عن عديد من الاتهامات الهزلية صممت خصيصا لتسهيل محاكمة الكثيرين أمام محاكم أمن الدولة الاستثنائية والتي يغلب عليها الطابع العسكري.

### قانون المطبوعات والنشر

تم إقرار تعديلات لهذا القانون في ١١ سبتمبر ٢٠١٢، لتوسيع اختصاصه بحيث يشمل المواقع الإلكترونية، وكانت نية الحكومة الأردنية لتمرير قانون خاص بالمواقع الإلكترونية التي أعلنت عنها في أبريل ٢٠١٢، قد أثارت ردود فعل غاضبة بين النشطاء تواصلت خلال الشهور التالية، وواكبت اتجاه الحكومة إلى الاستعاضة عن قانون منفصل بإدخال تعديلات علي قانون المطبوعات والنشر، ورغم الاحتجاجات المتواصلة فقد أقر البرلمان الأردني التعديلات التي شملت العديد من التقييدات غير المنطقية علي مواقع شبكة الإنترنت كان أبرزها:

١. إلزام كل من يرغب في مناقشة الشأن العام الداخلي للأردن أو سياساته الخارجية من خلال موقع إلكتروني بالحصول على ترخيص مسبق لهذا الموقع ، ويشترط لذلك أن يكون مستخرج الترخيص والمسؤول عن الموقع عضواً بنقابة الصحفيين الأردنية.
٢. تطبيق كافة القيود المفروضة على محتويات الصحف والمنشورات على المواقع الإلكترونية، وكذا مد نطاق العقوبات المختلفة لتشمل هذه المواقع بما في ذلك منح جهة الإدارة الحق في حجب موقع إلكتروني أو بعض صفحاته، أو غلق الموقع ومصادرة أجهزة المؤسسة المسؤولة عنه.
٣. توسيع نطاق المسؤولية عن المواد المنشورة على أي موقع إلكتروني لتشمل بخلاف صاحب المادة المنشورة مدير الموقع ومن يشارك في إخراج المادة، وتحميل الموقع الإلكتروني ومديره المسؤولية عما يرد في تعليقات الزوار مما يعتبره القانون مخالفاً له بما في ذلك أن يخرج محتوى التعليق عن موضوع المادة المنشورة!



### الاعتداء على حرية التظاهر وقمع التظاهرات:

١. قامت السلطات الأردنية يوم السبت الموافق ٣١ مارس ٢٠١٢ م، بتفريق التظاهرة السلمية التي خرجت للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين الستة الذين واجهوا تهمة إطالة اللسان على مقام الملك، والإساءة للنظام، على خلفية أحداث الطفيلة التي جرت في مارس ٢٠١٢ م، وهذا ما قابلته الشرطة الأردنية بالعنف حيث ضربت المعتصمين واعتقلت على الأقل ٢١ من النشطاء، وادعت السلطات أن المتظاهرين أخلوا بالنظام العام ووجهوا شتائم للشرطة وترديد هتافات مهينة للملك! كما أعلنت السلطات عن قرار لها بمنع التجمع في الأماكن الحيوية والتي من شأنها إعاقة حركة المرور. كما قامت السلطات الأردنية، بالاعتداء بالضرب على حوالي ٣٠ متظاهرا تم احتجازهم في إحدى مراكز الشرطة على خلفية هذه الأحداث.
٢. في ١٣ مايو ٢٠١٢ م، تم الاعتداء على الفتيات المشاركات بالاعتصام الذي نظمه الائتلاف الشبابي والشعبي للتغيير بإربيد بالتعاون مع الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة "ذبحتونا"، حيث تم سبهن والاعتداء عليهن بتوجيه ألفاظ نابية إليهن، بالإضافة إلى محاولات الاعتداء عليهن جسديا.
٣. في ٨ سبتمبر ٢٠١٢، قامت عناصر الشرطة الأردنية بتفريق التظاهرة في مدينة الطفيلة بجنوب الأردن، مستخدمة الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي، كما قامت باعتقال ١٥ شخص من المشاركين في التظاهرة.
٤. ابتداء من ١٣ نوفمبر ٢٠١٢، ولمدة أسبوع، عمدت قوات الأمن الأردني إلى استخدام العنف المفرط لتفريق المتظاهرين والمعتصمين في العاصمة عمان والعديد من مدن المملكة، مما أسفر عن إيقاع عدد كبير من الإصابات بعضها بالرصاص الحي، وكانت حكومة عبدالله النسور قد أصدرت قرارا برفع الدعم عن المحروقات، وشمل ذلك رفع سعر الغاز المنزلي بنسبة ٥٥٪ وأسعار السولار والبنزين بنسبة ٢٥٪ و١٢٪ على التوالي، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات غاضبة، في إطار ما سمي بهبة تشرين، احتجاجا على القرارات التي تمس بشكل مباشر حياة المواطنين ومستوى معيشتهم.
٥. في ١٠ ديسمبر ٢٠١٢ م، أعلن عبد الله النسور، رئيس الوزراء الأردني، إطلاق سراح ٨٧ معتقل من معتقلي الحراك الذين تم اعتقالهم أثناء أو بسبب الاحتجاجات الشعبية العارمة التي شهدتها الأردن نتيجة قرار بتحرير أسعار المحروقات (المشتقات النفطية)، باستثناء ١٣ منهم بحجة أنه كانت لهم علاقة بعمليات التخريب والإيذاء.

## الاعتداء على الصحفيين والإعلاميين:

شملت مظاهر الاعتداء على الصحفيين والإعلاميين خلال عام ٢٠١٢، الملاحقة القانونية على خلفية نشر مقالات أو أخبار صحفية، وإعاقة قيامهم بعملهم، وكذا حجب مقالات ومواد إعلامية، وفصل بعضهم من عمله بسبب آرائه، وصولاً إلى الاعتداء اللفظي والبدني على بعضهم، ومن ذلك:

١. في ٤ يناير ٢٠١٢ م، قررت إدارة صحيفة "العرب اليوم" الأردنية، إقصاء الصحفي "وليد حسني" من العمل في تغطية القسم المتعلق بنشاطات مجلس النواب الأردني، وذلك بسبب كتابته تعليقاً على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك Facebook" الذي انتقد فيه إدارة الصحيفة.

٢. في ١١ فبراير ٢٠١٢ م، قام أياد الجغبير، الصحفي بجريدة "الغد" بعمل تقرير عن نواب أردنيين يحملون جنسيتين، من خلال متابعة تواريخ مغادرة البلاد والوصول إليها، ما دفع عدد من النواب الأردنيين بملاحقة صحيفة "الغد" الأردنية قضائياً.

٣. في ٢٠ مارس ٢٠١٢ م، قامت صحيفة "العرب اليوم" بحذف مقالة للصحفي "محمد حباشنة" التي بعنوان "لن نعيش في جلاباب غربي"، التي ينتقد فيها تعاطي الحكومة الأردنية مع أحداث احتجاجات مدينة الطفيلة، وتفشي البطالة والفساد، من على موقعها الإلكتروني، بعد تعرضها لضغوط من قبل الديوان الملكي.

٤. في ٢٣ أبريل ٢٠١٢ م، قام مسئول الادعاء العسكري بمحكمة أمن الدولة، باستدعاء سحر المحتسب، الصحفية بموقع "جراسا نيوز" ومراسلة الشؤون البرلمانية للموقع، وشقيقها جمال المحتسب، ناشر الموقع بغرض التحقيق معهما، بسبب مقال كتبه سحر المحتسب متعلق بتدخل الملك المفترض في تحقيق بقضية فساد، حيث تم اتهامهما بـ "تقويض نظام الحكم السياسي في المملكة" وهي جريمة يعاقب عليها بالأشغال الشاقة بموجب المادة ١٤٩ من قانون العقوبات الأردني، ثم تم الإفراج عن سحر المحتسب بكفالة ٥٠٠٠ دينار أردني (٧٠٠٠ دولار أمريكي)، لكن الادعاء أمر باحتجاز شقيقها دون كفالة لمدة ١٤ يوماً في مركز تأهيل وإصلاح البلقاء بمدينة سلط، غربي عمان.

٥. في ٦ مايو ٢٠١٢ م، قرر الصحفي جمال المحتسب الدخول في إضراب عن الطعام احتجاجاً على مخالفة القوانين الأردنية في ما يخص حرية الصحافة، وانتصاراً لحقوق الصحفيين الأردنيين، لا سيما ان اعتقاله ليس دستورياً وفقاً للمادة ١٠١ من التعديلات التي تنص على أنه "لا تجوز محاكمة أي شخص مدني في قضية جزائية لا يكون جميع قضاة مدنيين، وتُستثنى جرائم الخيانة والتجسس

والإرهاب وجرائم المخدرات وتزييف العملة“.

٦. في ٧ يونيو ٢٠١٢ م، أصدر مدعي عام عمان، قرارا بتحويل رئيس تحرير صحيفة الدستور أحد من صحفييها إلى المحكمة على خلفية دعوى جزائية مقامة ضد الصحيفة.

٧. في ١١ يونيو ٢٠١٢ م، قام موظف بمكتب محافظ مدينة معان بالاعتداء بالضرب على المراسل محمد سقا الله، وذلك أثناء توجهه إلى مكتب المحافظ عبد الكريم الرواجفة، حيث تجمع وجهاء العشائر هناك وعددٌ من أفراد الأجهزة الأمنية اثر اعتصامٍ نفذهُ عاطلون عن العمل احتجاجا على عدم توظيفهم، وخلال الاجتماع دارت مشادة كلامية بين المحافظ وأحد الشباب العاطلين عن العمل، ما أدى إلى توتر الأجواء والاعتداء على المراسل سقا الله أثناء تصويره للاجتماع، كما تم احتجازه لمدة ساعة في المركز الأمني.

٨. في ٢٦ يونيو ٢٠١٢ م، قام ضباط الأمن العام بإخراج المراسل ربيع الصعوب، مراسل قناة رؤية التلفزيونية، بالقوة من المركز الثقافي الأردني، أثناء تغطيته لفعاليات الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة المخدرات، كما قاموا بمصادرة الشريط من المصور الذي كان يرافقه، إثر مشادة مع أحد المسؤولين.

٩. في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ م، تم الاعتداء بالضرب على الصحفي زياد نصيرات، رئيس تحرير موقع “نجم نيوز” ومندوب وكالة “سرايا الإخبارية”، وتكسير معداته وأدواته التصويرية، أثناء تغطيته الصحفية لمسيرة ليلية هذا اليوم في منطقة البارحة بإربد، طالب من خلالها المحتجون الحكومة بتوفير وظائف وخفض الأسعار.

١٠. في ٥ يوليو ٢٠١٢ م، قامت شرطة محافظة إربد، باحتجاز كل من أحمد التميمي، مندوب جريدة الغد، وزياد نصيرات، رئيس تحرير موقع “نجم نيوز” ومندوب وكالة “سرايا الإخبارية”، لمدة ساعتين رغم إبرازهم لهوياتهم، وذلك أثناء قيامهما بتغطية اعتصام في المدينة، كما أرغمت أجهزة الأمن غيث التل، الصحفي في موقع “سكوبات” على مسح جميع الصور الموجودة في كاميرته.

#### الاعتداء على النشطاء والمدونين

١. في ٢٤ يناير ٢٠١٢ م، أصدر الادعاء بمحكمة أمن الدولة، أمراً باستدعاء الدكتور أحمد عويدي العبادي، المعارض البارز، ثم تم إلقاء القبض عليه في ٢ فبراير ٢٠١٢ م، وذلك على خلفية مقابلة أجراها مع منظمة أيام الأردن في ١٨ يناير ٢٠١٢ م، انتقد فيها النظام السياسي، حيث وجهت إليه تهمة “التحريض على مناهضة نظام الحكم في المملكة للعمل على تقويضه” التي تعاقب عليها المادة ١٤٩ من القانون الجنائي الأردني بالأشغال الشاقة، وتم الإفراج عنه بقرار من الملك عبد الله الثاني

في ٢٩ فبراير ٢٠١٢ م.

٢. في ٢٠ فبراير ٢٠١٢ م، تعرضت المدونة الأردنية إيناس مسلم ، الناشطة في الحراك الشبابي الأردني "ذبحتونا"، لطعنات على يد مجهول، في بطنها، وذلك على إثر كتابتها مقالاً بعنوان "تي نخل تي نخل" الأحد ١٩ فبراير ٢٠١٢، على مدونتها "خرافة قلم" حيث انتقدت فيه الأمير حسن بن طلال بعد لقاء معه بُث على التلفزيون الأردني.
٣. في ٦ مارس ٢٠١٢ م، قامت الأجهزة الأمنية باعتقال أربعة نشطاء بلجته "حراك أحرار الطفيلة"؛ سائد العوران، و ياسر السبالية، وفادى أحمد العبيديين، ومجدى القباليين، وذلك عقب قيامهم بالمشاركة في اعتصام بمحافظة الطفيلة للمطالبة بتوفير فرص عمل للعاطلين من أبناء المحافظة، حيث تم اتهامهم من قبل محكمة أمن الدولة بـ "إطالة اللسان" ضد الملك الأردني ، وهو ما يهددهم بالحبس ثلاثة سنوات، ولم تتوافر أية معلومات عن الإفراج عنهم أو استمرار حبسهم.
٤. في ٣ أبريل ٢٠١٢ م، قامت السلطات الأردنية باستدعاء، عمار المعمرى، المدون العماني الذي يدرس القانون في جامعة إربد الأردنية ، وطلبت منه إعداد أمتعته تمهيدا للترحيل إلى سلطنة عمان، بسبب تصديه من خلال مدونته للعديد من وقائع تجاوزات الأجهزة الأمنية أثناء قمع الاحتجاجات التي شهدتها سلطنة عمان ٢٠١١ م، فضلا عن نشره صوراً من الملف الطبي للشهيد عبد الله الغملاسي الذي توفي في فبراير ٢٠١١، والذي يثبت وفاته نتيجة إصابته بالرصاص الحي.
٥. في ٩ سبتمبر ٢٠١٢ م، قررت محكمة أمن الدولة الأردنية حبس ستة من أعضاء الحراك الشعبي في مدينة الطفيلة لمدة أسبوعين، وذلك على ذمة التحقيق في تهمة بالتحريض علي نظام الحكم وإثارة النزعات السياسية في البلاد. وكان أعضاء الحراك الشعبي الستة قد اعتقلوا مع ٩ آخرين أثناء تفريق قوات الأمن الأردنية لمظاهرة مستخدمة القوة المفرطة، التي خرجت صباح السبت ٨ سبتمبر ٢٠١٢، في مدينة الطفيلة تنديدا باعتقال الناشط محمد المعابرة في وقت سابق بسبب انتقاده للملكة رانيا.
٦. في نوفمبر ٢٠١٢ م، قرر رئيس الجامعة الأردنية بعمان، عزل الدكتورة رولا قواس من منصبها كعميدة لكلية اللغات الأجنبية بالجامعة، بسبب إشرافها على إعداد فيديو يتناول ظاهرة التحرش بالحرم الجامعي، وذلك في إطار برنامج دراسي تقوم بتدريسه.

**السودان**



## السودان

### معلومات أساسية

نظام الحكم: رئاسي جمهوري

المساحة: نحو ١.٩ مليون كيلو متر مربع

عدد السكان: نحو ٣٢ مليون نسمة

عدد الصحف: ٢٠ صحيفة:

عدد القنوات: ١٢ قناة

عدد نقابات الصحفيين الرسمية: واحدة فقط وهي نقابة الصحفيين السودانيين

عدد مستخدمي الإنترنت: حوالي ٧ مليون مستخدم

أهم الانتهاكات الشائعة ٢٠١٢: المصادرة والرقابة الفظة على الصحف ، الاعتقال التعسفي للصحفيين والنشطاء.

### مقدمة

شهد السودان في بداية عام ٢٠١١ بعض التظاهرات التي استلهمت انتفاضات الشعوب العربية في دول الربيع العربي، إلا أن انشغال الرأي العام السوداني بالاستفتاء على مصير جنوب السودان، والذي تم إجراءه في ٩ و١٥ يناير ٢٠١١، ثم بالانفصال الفعلي للجنوب في منتصف العام ذاته، قد أسهم في مرور عام الثورات العربية دون مشاركة حقيقية من الشعب السوداني. في المقابل كان عام ٢٠١٢ أكثر سخونة على هذا الصعيد، فشهد تظاهرات حاشدة في الخرطوم العاصمة ومدن أخرى قادها الطلبة في بدايتها في ١٦ يونيو ٢٠١٢، ثم اتسعت لتشارك بها كافة أطراف وفئات الشعب السوداني، وعلى غرار تظاهرات الثورة المصرية وغيرها شهدت التظاهرات السودانية تسميات مبتكرة لأيام التظاهر كان أبرزها "جمعة لحس الكوع" يوم ٢٩ يونيو ٢٠١٢.

استمرت خلال عام ٢٠١٢ معاناة الشعب السوداني في إقليم دارفور رغم توقيع الحكومة السودانية لاتفاق سلام مع الفصائل المعارضة بالإقليم فيما يسمى بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور، في ١٤ يوليو ٢٠١١، وتواصلت بشكل خاص أعمال العنف من قبل الميليشيات التابعة للنظام في الإقليم ضد القرى الدارفورية وضد مخيمات إيواء

المهجرين من أهالي الإقليم، وفي الوقت ذاته تصاعدت انتهاكات النظام ضد طلبة دارفور في الجامعات السودانية وصولاً إلى تعرض بعضهم للقتل.

#### إغلاق الصحف ومصادرتها والتضييق على وسائل الإعلام:

١. قامت قوات الأمن السودانية يوم الاثنين ٢ يناير ٢٠١٢ م، بمداومة مكاتب تابعة لصحيفة "رأى الشعب" الناطقة باسم حزب المؤتمر الشعبي والذي يتزعمه حسن الترابي، ومصادرة عدد الصحيفة الصادر في نفس اليوم وذلك على خلفية خطها التحريري المعارض لسياسات الحكومة.
٢. في ١٢ يناير ٢٠١٢ م، قامت السلطات السودانية بمصادرة عدد من صحيفة "ألوان" والذي كان من المفترض صدوره نفس اليوم، وإغلاق مكتبها في العاصمة الخرطوم، إلى أجل غير مسمى بسبب توجهاتها المعارضة للحكومة.
٣. قامت السلطات السودانية يوم الأحد ٢٩ يناير ٢٠١٢ م، بمصادرة عدد صحيفة "الجريدة" السودانية دون إبداء أي أسباب، حيث اقتحمت عناصر أمنية مقر صحيفة "الجريدة" وصادرت العدد بأكمله بعد طباعته بهدف إلحاق أكبر خسائر ممكنة بالناشر.
٤. في ١٩ فبراير ٢٠١٢ م، قامت السلطات السودانية بمداومة مقر صحيفة "التيار" بالخرطوم، ومصادرة العدد الصادر يوم ٢٠ فبراير ٢٠١٢ م، بعد أن تمت طباعة العدد كاملاً، دون أن تبدي أية أسباب.
٥. في ٢٢ فبراير ٢٠١٢ م، صدر قرار بإيقاف صدور صحيفة "التيار" اليومية وذلك بعد أن تمت مصادرة عدد الصحيفة يوم الاثنين ٢٠ فبراير ٢٠١٢ م، بزعم اتخاذ إجراءات قانونية، إلا أن السبب الحقيقي يرجع إلى نشرها لتصريحات ناقدة لنظام البشير على لسان المعارض البارز حسن الترابي، كما تم مصادرة عدد الثلاثاء الموافق ٢١ فبراير ٢٠١٢ م، من جرائد "الميدان" و"اليوم التالي" و"الأحداث" من المطبعة بعد أن تمت طباعتها بالكامل.
٦. قامت السلطات السودانية، فجر الثلاثاء ١٣ مارس ٢٠١٢ م، بمصادرة العدد رقم ٢٤٨٧ من جريده الميدان السودانية، كانت المطبعة قد امتنعت عن طباعه العدد ٢٤٨٧ دون إخطار مسبق بحجه نفاذ الورق في ١١ مارس ٢٠١٢ م.
٧. في ١٩ مارس ٢٠١٢ م، قامت السلطات السودانية بمصادرة عدد الأحد من جريدة "الميدان" السودانية الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوداني، بعد أن رفضت رئيسة تحرير "الميدان" الضغوط التي تمارسها عليها السلطات السودانية لفرض رقابة مسبقة على المادة الصحفية خاصة فيما يخص



## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

- انتهاكات الشرطة، حيث نشرت "الميدان" مواد صحيفة عن قضية مقتل فتاة على أيدي الشرطة على خلفية مشاركتها في وقفة احتجاجية.
٨. في ٢٧ مارس ٢٠١٢ م، صادرت السلطات السودانية، عدد صحيفة "الجريدة" اليومية، الصادر بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٢، وجاءت المصادرة نتيجة لرفض إدارة الصحيفة الإذعان لطلب السلطات بوقف الكاتب "زهير السراج" عن الكتابة.
٩. قام جهاز الأمن والمخابرات بمصادرة صحيفة "الجريدة" من المطبعة، يومي ١ و ٢ مايو ٢٠١٢ م.
١٠. تمت مصادرة صحيفة "الميدان" في ٣ مايو ٢٠١٢ م من المطبعة بعد الفراغ من طباعتها.
١١. في ٦ مايو ٢٠١٢ م، صادر جهاز الأمن صحيفتي "الميدان" و"الجريدة" بعد الطبع.
١٢. في ٧ مايو ٢٠١٢ م، صودرت صحيفة "التيار" بعد الطبع.
١٣. تمت مصادرة أعداد صحيفة "الميدان" بعد طباعتها أيام ٨، ١٠، ١٣، ١٥ مايو ٢٠١٢ م، من قبل جهاز الأمن.
١٤. أوقف جهاز الأمن طباعة صحيفة "الميدان" في ١٧ مايو ٢٠١٢.
١٥. قام جهاز الأمن بمصادرة صحيفة "الجريدة" بعد طباعتها أيام: ١١، ١٢، ١٤ مايو ٢٠١٢ م.
١٦. في ١٨ مايو ٢٠١٢ م، قامت السلطات السودانية بمصادرة صحيفة "آخر لحظة" السودانية، بعد طبعها مباشرة.
١٧. في ٢٠ مايو ٢٠١٢ م، تم مصادرة العدد رقم ٢٥١٥ من صحيفة الميدان المعارضة والتي أسسها الحزب الشيوعي المعارض.
١٨. في ٥ يونيو ٢٠١٢ م، قامت السلطات السودانية بمصادرة صحيفة "الانتباهة"، كما تمت مصادرة صحيفة "الجريدة" يوم الثلاثاء ٦ يونيو ٢٠١٢ م، كما استمر مصادر صحيفة "الميدان" حتى ١٢ يونيو ٢٠١٢ م.
١٩. في ٢١ يونيو ٢٠١٢ م، قامت الشرطة في الخرطوم باعتقال اثنين من الصحفيين هما خالد احمد وابتهاج متوكل يعملان لصحيفة السوداني أثناء تغطيتهما لمظاهرة طلاب كلية الدراسات المصرفية في

الخرطوم، وقامت الشرطة بمصادرة كاميراتها.

٢٠. بدءاً من ٢٥ يونيو ٢٠١٢ م، وحتى ٢٧ يونيو ٢٠١٢ م، تم حجب ثلاث مواقع إخبارية وتفاعلية "على الأقل"؛ موقع "سودانيز أونلاين"، "الركوبة" بالإضافة إلى موقع صحيفة "حريات".

٢١. تمت مصادرة عددي مجلة الأهرام العربي ٨٠٦، و٨٠٧ الصادرين يومي ١، و٨ سبتمبر ٢٠١٢ م، بسبب تحقيق صحفي يتناول معلومات عن هجرة السودانيين إلى ليبيا وبعض الدول الأوربية وإسرائيل أملاً في تحقيق حلم الثراء، فضلاً عن عرض معلومات عن عصابات مسلحة تقف وراء بيع السودانيين في سوق أشبه ما يكون بـ "سوق العبيد"، وذلك بالإضافة إلي مصادرة عدد من الصحف التي تناولت خبر التحقيق الصحفي بالأهرام العربي.

٢٢. قامت وزارة الاتصالات السودانية يوم الأحد ١٦ سبتمبر ٢٠١٢ بحجب موقع اليوتيوب من شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" بدون ذكر أية أسباب أو إبداء تفاصيل حول هذا التصرف.

٢٣. في ١٠ أكتوبر ٢٠١٢ م، قامت وحدة الجهاد الإلكتروني، وهي هيئة ذات صلة بشبكات أمنية مختصة بصورة منظمة ودقيقة للغاية بقرصنة موقع إذاعة "كدنتكار" الناطقة باللغة النوبية.

٢٤. قامت قوات الأمن السودانية بمصادرة عدد جريدة "ألوان" السودانية ليوم الإثنين ٥ نوفمبر ٢٠١٢. وذلك بدون إبداء الأسباب وراء هذه المصادرة.

#### التضييق على الصحفيين والإعلاميين والاعتداء عليهم واعتقالهم:

١. قامت قوات الأمن يوم الاثنين الموافق ٦ فبراير ٢٠١٢ م، بالاعتداء على "مدنيق نقور" الصحفي بإذاعة "بخيتة" المحلية وذلك أثناء قيامه بعمله المهني داخل البرلمان، حيث قاموا بضربه وتمزيق ملابسه ووجهوا له السباب والإهانات.

٢. في ٨ مارس ٢٠١٢ م، استدعت الأجهزة الأمنية حسين خوجلي، رئيس تحرير صحيفة "ألوان" لتعبر له عن استياءها من الصحيفة والصحفيين العاملين بها.

٣. في ٢٠ مارس ٢٠١٢ م، منعت السلطات السودانية كل من مجاهد عبد الله و عصام جعفر من الكتابة في جريدة "ألوان" كما هددتهم بمنعهم من الكتابة في أي جريدة سودانية أخرى.

٤. في ٦ مايو ٢٠١٢ م، وردت أنباء عن منع الصحفي " حيدر الخشيفي" الذي يعمل لجريدة "الصحافة" من الكتابة بناء على أوامر من جهاز الأمن الوطني.

## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

٥. في ٨ مايو ٢٠١٢ م، قامت السلطات السودانية باعتقال "فيصل محمد صالح"، وهو أستاذ الصحافة وكاتب وناشط معروف، قبل أن تفرج عنه بعد ساعات طويلة من الاعتقال. وبدأت المضايقات الأخيرة لـ "صالح" في يوم ٢٥ أبريل ٢٠١٢ م، على خلفية مشاركة تلفزيونية أدلى بها لقناة الجزيرة وانتقد فيها خطاب الرئيس السوداني عمر البشير الذي ألقاه في ١٩ أبريل ٢٠١٢ م.
٦. في ١٥ مايو ٢٠١٢ م، قام جهاز الأمن والمخابرات باعتقال الصحفي البارز فيصل محمد صالح، للمرة الثانية ثم أطلقت النيابة سراحه بالضمان على أن يتم إحالة أوراقه إلى النيابة للتحقيق في البلاغ الذي حُدد له يوم ١١ يونيو ٢٠١٢ م، حيث وجهت إليه تهمة عصيان أوامر رجال القانون ما يعني إدانته بموجب المادة ٩٤ والتي تصل عقوبتها المقررة إلى السجن لمدة شهر مع الغرامة.
٧. حتى ٢٢ مايو ٢٠١٢ م، ظل عدد من الصحفيين؛ حيدر المكاشفي، مستشار تحرير صحيفة (الصحافة)، زهير السراج، كاتب عمود بصحيفة (الجريدة)، عبد الله الشيخ، رئيس تحرير سابق، أبو ذر علي الأمين، كاتب بصحيفة (رأي الشعب) الموقوفة وصحيفة (الجريدة)، فايز السليك، صحيفة (الجريدة)، أمل هباني، صحيفة (الجريدة)، مجاهد عبد الله، صحيفة (ألوان)، عصام جعفر، صحيفة (ألوان)، رشا عوض، صحيفة (الجريدة)، أشرف عبد العزيز، صحيفة (الجريدة)، الطاهر أبو جوهر، صحيفة (الجريدة)، محمد محمود الصبحي، صحيفة (الجريدة)، عبد السلام القراي، صحيفة (الجريدة)، ممنوعين من الكتابة بأوامر من جهاز الأمن السوداني.
٨. في ١٩ يونيو ٢٠١٢ م، اعتقلت السلطات السودانية الصحفي "سيمون مارتيلي" مراسل وكالة الأنباء الفرنسية، وفي ٢١ يونيو ٢٠١٢ م، ألقت السلطات السودانية القبض على الصحفية المصرية سلمى الورداني مراسلة وكالة بلومبرج الأمريكية، بالإضافة إلى اعتقالها المدونة السودانية "مها السنوسي" وذلك أثناء قيامهم بالتغطية الإعلامية للاحتجاجات التي اندلعت أمام جامعة الخرطوم، ثم أفرجت عنهم بعد أن اشترطت عليهم عدم مزاوله أية مهنة إعلامية، فيما ظل المصور الصحفي "محمد توم" رهن الاعتقال" وكذلك مدونة الفيديو " نجلاء سيد أحمد" التي تم اعتقالها قبل أيام من التاريخ المذكور، وتم الإفراج عنهما في ١٨ أغسطس ٢٠١٢ م.
٩. ألقت السلطات السودانية القبض على الصحفية المصرية شيماء عادل، في ٢١ يونيو ٢٠١٢ م، وعلى الإعلامية السودانية "مروة التيجاني" وناشطة سودانية أخرى تدعى "يسرا"، واقتادتهم قوات الأمن بسيارة (بيك آب) تحمل رقم (٧٢٠٩١ خ السودان) إلى مكان مجهول، وتم الإفراج عن شيماء عادل في ٤ يونيو ٢٠١٢ م.

١٠. في ٢٢ يونيو ٢٠١٢ م، تم اعتقال الصحفي المحلي طلال سعد الذي يعمل مراسلاً مع الصحيفة اليومية المحلية "التيار" بالإضافة إلى عمله لحساب وكالة الأنباء الفرنسية، على خلفية التقاطه صوراً لتظاهرات لصالح الوكالة، وتم الإفراج عنه في ١٨ أغسطس ٢٠١٢ م، وهو تاريخ نشر خبر الإفراج.

١١. في ٢٦ يونيو ٢٠١٢ م، تم طرد الصحفية المصرية سلمى الوراني، على خلفية تغطيتها للمظاهرات المناهضة للحكومة، كما داهمت عناصر الأمن والمخابرات السودانية منزل الصحفية مها السنوسي، وقاموا بمصادرها حاسوبها الخاص.

١٢. قامت قوة من الأمن السوداني مكونة من ٧ أفراد باختطاف الصحفية "سمية هندوسة" مساء يوم الإثنين ٢٩ أكتوبر ٢٠١٢، وعقب وصولها إلى مكتب الأمن انهال عليها عناصر من الشرطة السودانية بالضرب والركل فضلاً عن توجيه الألفاظ البذيئة والشتائم العنصرية، بالإضافة إلى وضعها مع مساجين ذكور يعانون حالات نفسية جراء التعذيب الذي تعرضوا له، كما أجبروها على خلع عباؤها قبل حرق أجزاء من جسدها بالمكواة الكهربائية، وحلق شعر رأسها بمقص حديدي بحجة أنها تتشبه بالعرب في حين أنها من عبيد منطقة دارفور، بالإضافة إلى سماعها أصوات تعذيب من الغرف المجاورة، في أحد مقرات الأمن المجهولة بمكان يبتعد عن مبنى الشرطة قرب موقف شندي بحري، ووجهوا لها اتهاماً بـ "معارضة النظام والإساءة للرئيس البشير". وقد ترددت الأنباء عن هروب "هندوسة" من قوات الأمن بعد اعتقالها، فيما أكدت مصادر أخرى أن قوات الأمن أطلقت سراحها وألقت بها في منطقة نائية شرقي الخرطوم، حيث عثر عليها في نوفمبر ٢٠١٢ م، وهو تاريخ ورود أنباء العثور عليها. كانت "سمية هندوسة" قد كتبت مقال لها بصحيفة الراكوبة الإلكترونية انتقدت فيها حكومة الإنقاذ والرئيس البشير وأداءهما المتردي تجاه مشكلات البلاد.

### الاعتداء على حق التظاهر والتجمع السلمي

١. في ١٧ يونيو ٢٠١٢ م، قامت السلطات السودانية باستخدام القوة في تفريق المتظاهرين من خلال استخدام الهراوات والقنابل المسيلة للدموع في المظاهرات التي اندلعت بالخرطوم احتجاجاً على ارتفاع معدلات التضخم، ورفع الدعم عن أسعار المحروقات، وارتفاع الأسعار.

٢. في ١٨ يونيو ٢٠١٢ م، قامت السلطات السودانية باعتقال ٧٩ متظاهراً و ٢٥ آخرين على الترتيب في الاحتجاجات التي اندلعت اعتراضاً على السياسات التقشفية التي اتخذتها الحكومة، بالإضافة إلى اعتداء طلاب من الحزب الحاكم "حزب المؤتمر الوطني" والعديد من البلطجية على المتظاهرين وترويعهم باستخدام الأسلحة البيضاء. كما قام جهاز الأمن والمخابرات بإرسال تهديدات للمواطنين من خلال أجهزته الإعلامية وصفحات "فيس بوك" يتوعد فيها من يعتمز المشاركة في هذه التظاهرات،

## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

وتم الإفراج عنهم جميعا حسب ما أعلن بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠١٢ م.

٣. في ١٩ يونيو ٢٠١٢ م، ألقت السلطات السودانية القبض على ٤٠ ناشطاً من حركات سلمية شبابية مختلفة من مكتب حزب الحق وهو حزب سياسي معارض؛ وتم احتجاز الناشطين في مكان مجهول حتى إطلاق سراحهم صباح اليوم التالي.

٤. في ٢٠ يونيو ٢٠١٢ م، قامت الشرطة في مدينة بورسودان باعتقال اثنتين من طالبات حزب المؤتمر السوداني المعارض (وفاء احمد صالح محمد و إسراء سعيد الشيخ سعيد) عند قيامهما بتوزيع منشورات لمظاهرة مخطط لها. وتم إطلاق سراحهما في الساعة ٩ مساء بعد إجبارهما على توقيع تعهد بعدم المشاركة في أنشطة مماثلة مستقبلا، كما اعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني الناشطة نجلاء سيد احمد عضو حركة قرفنا، حيث تم اقتيادها إلى مباني جهاز الأمن بالخرطوم، بالإضافة إلى اعتقال د. كامل إدريس، نائب رئيس المجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات من أمام منزله بالخرطوم، كما قام جهاز الأمن باعتقال محمد حسن عالم البوشي، الناشط والمدون من أمام منزله، وتم الإفراج عنهم جميعا في ١٨ أغسطس ٢٠١٢ م، وهو تاريخ نشر خبر الإفراج.

٥. في ٢٢ يونيو ٢٠١٢ م، قام جهاز الأمن والمخابرات بالخرطوم باعتقال عدة طلاب حيث تم احتجازهم لمدة ٥ ساعات قبل أن يطلق سراحهم، و تمت مدهمة مكاتب حزب المؤتمر السوداني حيث قاموا باعتقال السكرتير السياسي للحزب (مستور أحمد) و ٥ من أعضاء الحزب، بالإضافة إلى اعتقال الصحفي محمد أحمد شبشة، وعزالدين حريكة، واعتقال المهندس منذر أبو المعالي، عضو الهيئة القيادية لقوى الإجماع الوطني، كما استخدمت قوات الشرطة الذخيرة الحية لتفريق المتظاهرين في سنار والنيل الأزرق، فضلا عن إصابة العديد من المتظاهرين، وتم الإفراج عنهم جميعا في ١٨ أغسطس ٢٠١٢ م، وهو تاريخ نشر خبر الإفراج.

٦. في ٢٣ يونيو ٢٠١٢ م، ألقى جهاز الأمن القبض على العشرات من النشطاء السياسيين الشباب في القضارف شرق السودان، بالإضافة إلى اعتقال زعماء المعارضة السياسية من أمام منازلهم، فتم اعتقال، على سبيل المثال، أنس عبد الله محمد عبد الله من المظاهرة بواسطة الشرطة وتم تسليمه إلى جهاز الأمن وتعذيبه.

٧. في ٢٤ يونيو ٢٠١٢ م، ألقت قوات الأمن والمخابرات السودانييتين القبض على ثلاثة أعضاء من حزب الأمة، من بينهم آدم جرير، عضو المكتب السياسي للحزب، كما أمرت قوات الأمن الحزب بوقف جميع أنشطته في مقره بالخرطوم، وتم الإفراج عنهم جميعا في ١٨ أغسطس ٢٠١٢ م، وهو تاريخ نشر

## خبر الإفراج.

٨. في ٢٩ يونيو ٢٠١٢ م، قامت السلطات السودانية باستخدام القوة المفرطة والعنف في التعامل مع المتظاهرين، وقمع مظاهرة "جمعة لحس الكوع" التي انطلقت ذلك اليوم، كما قامت بشن حملة اعتقالات واسعة للنشطاء والمتظاهرين على خلفية مشاركتهم فيها والتي انطلقت في الذكرى الثالثة والعشرين للانقلاب الذي أوصل "عمر البشير" إلى السلطة، حيث اعتقلت آلاف المتظاهرين، وتم الإفراج عنهم جميعاً في ١٨ أغسطس ٢٠١٢ م، وهو تاريخ نشر خبر الإفراج.

٩. في ٣١ يوليو ٢٠١٢ م، استخدمت السلطات السودانية القوة والعنف لتفريق مظاهرة سلمية لطلاب المدارس بمنطقة نيالا، مما أدى إلى استشهاد عدد من المتظاهرين وإصابة أعداد كبيرة منهم بالإضافة إلى اعتقال عدد من المتظاهرين، وتم الإفراج عنهم جميعاً في ١٨ أغسطس ٢٠١٢ م، وهو تاريخ نشر خبر الإفراج.

١٠. في ١٣ أغسطس ٢٠١٢ م، قامت أجهزة الأمن السودانية بإعادة اعتقال الناشط السوداني "رضوان يعقوب داوود" أثناء إنهاء إجراءات الإفراج عنه عقب صدور قرار قضائي بالإفراج عنه وإسقاط التهم المنسوبة إليه؛ على خلفية مساعدته في تنظيم مظاهرات في وقت سابق، وتم الإفراج عنه في ١٨ أغسطس ٢٠١٢ م بناء على طلب الولايات المتحدة (وهو تاريخ نشر الخبر).

١١. في ٢٨ أغسطس ٢٠١٢ م، قامت أجهزة الأمن السودانية بتفريق المظاهرة السلمية التي نظمها سكان منطقة كرمة باستخدام العنف والقوة المفرطة احتجاجاً على سوء حالة المنازل المخصصة لهم تعويضاً عن نزوحهم من أماكنهم نتيجة لمشروعات تتعلق بتعليق سد الروصيرص، مما أسفر عن مقتل ٤ أشخاص وإصابة العديد من المتظاهرين.

١٢. في ٩ أكتوبر ٢٠١٢ م، قامت قوات مكافحة الشغب بفض التظاهرات التي نظمها الطلاب احتجاجاً على إعادة الانتخابات الجامعية والتي سبق إجرائها في أبريل ٢٠١٢ م، واستتبعت بأعمال عنف أغلقت الجامعة على إثرها حتى أكتوبر ٢٠١٢ م، واستخدمت قوات الأمن القوة المفرطة مما أدى إلى التعدي على أربعة طلاب وإصابتهم بكسور وجروح واعتقال أربعة منهم، وتم الإفراج عن اثنين منهم، وظل الباقيين في قبضة رجال الأمن.

١٣. في ١٠ أكتوبر ٢٠١٢ م، داهمت أجهزة الأمن السودانية جامعة الفاشر مستخدمة الغاز المسيل للدموع، حيث قامت بضرب الطلاب مستخدمة الهراوات والخرطوش، فضلاً عن اعتقال العديد منهم على خلفية اعتصامهم إثر الادعاءات بشأن تعرض زميلتهم، مزدلفة، للاغتصاب على يد أحد أفراد القوات

النظامية تحت تهديد السلاح.

١٤. في ٨ نوفمبر ٢٠١٢ م، قامت أجهزة الأمن السودانية باعتقال عدد من المتظاهرين من طلاب الثانوية بحي الامتداد، مدينة نيالا، وتعذيبهم بصب ماء النار على بعضهم، بالإضافة إلى ضرب العديد من المعتقلين الطلاب مما ترك آثاراً خطيرة على أجسادهم، أثناء احتجازهم يوم الخميس ٨ نوفمبر ٢٠١٢، على خلفية مظاهرات دارفور التي اندلعت ٣١ يوليو ٢٠١٢، ولم يتم توافر معلومات عن الإفراج عنهم.

١٥. قامت إدارة جامعة "سنار" باستدعاء شرطة مكافحة الشغب لفض مظاهرات طلاب كلية الهندسة بالجامعة التي خرجت يوم السبت ١٠ نوفمبر ٢٠١٢، على خلفية قيام إدارة الجامعة بإجبارهم على دفع الرسوم الدراسية المعفيين منها أصلاً.

١٦. في ٣ ديسمبر ٢٠١٢ م، قامت قوات الشرطة السودانية باعتقال العديد من طلاب دارفور بجامعة الجزيرة، على خلفية تدخلها لفض الاشتباكات التي حدثت بينهم وبين طلاب المؤتمر الوطني بسبب الرسوم الدراسية، وتم الإفراج عنهم في ٤ ديسمبر ٢٠١٢ م.

١٧. في يوم الثلاثاء ٤ ديسمبر ٢٠١٢ م، اعتدت الشرطة السودانية بالضرب على طالبتين من طلاب جامعة الخرطوم، وأصابت العديد من الطالبات على خلفية التظاهرات التي خرجت احتجاجاً على فرض المصروفات الدراسية عليهم رغم إعفائهم منها.

١٨. قامت الشرطة السودانية بتفريق التظاهرات التي خرجت تنديداً بمقتل طلاب جامعة الجزيرة الدارفوريين، كما قامت بالاعتداء على التظاهرة التي خرجت من جامعة النيلين يوم السبت الموافق ٨ ديسمبر ٢٠١٢، حيث أصابت طالبين، وقام جهاز الأمن باعتقال آخرين؛ من بينهم إسراء خليل إبراهيم نجلة الدكتور خليل إبراهيم مؤسس حركة العدل والمساواة بالإضافة إلى ٣٠ طالباً آخرين، كما اعتقلت أجهزة الأمن السودانية عدد من الطلاب أثناء الوقفة الاحتجاجية التي قام بها نشطاء الخرطوم؛ من بينهم: غازي الريح الشاذلي، ريهان الريح الشاذلي، خالد سلك، أحمد بدري إلياس، لبياء شرفى، وصال بابكر، كما شهد ذلك اليوم انطلاق تظاهرة أثناء تشييع جثامين الطلاب المقتولين واعتقال المحاميين محمد زين ومجدى سليم على خلفية هذه التظاهرة بعد قيام أجهزة الأمن بالاعتداء عليها بالهراوات وقنابل الغاز، بالإضافة إلى ذلك فقد قامت الأجهزة الأمنية بمداومة المدينة الجامعية للطالبات الدارفوريات فجر السبت وطالبتهم بمغادرة المدينة وألقت أغراضهن بالشارع، ولم يتم الإفراج عن المعتقلين بها حتى نهاية العام وفق ما توافر من أنباء. وقد استمرت ملاحقة أجهزة الأمن

للطلاب حتي مساء الأحد ٩ ديسمبر ٢٠١٢، حيث داهمت أجهزة الأمن عدداً من الأحياء التي لجأ إليها الطلاب، في مشهد حفل بالعديد من التظاهرات التي خرجت من عدة جامعات للتنديد بمقتل الطلاب؛ وهي جامعة الخرطوم، وادي النيل، الأهلية، النيلين، سنار، وجامعة السودان.

١٩. استمرت الشرطة السودانية في قمعها للتظاهرات، لا سيما التظاهرة التي خرجت من جامعة الجزيرة بالخرطوم يوم الاثنين ١٠ ديسمبر ٢٠١٢، مستخدمة أقصى درجات العنف بدءاً بالضرب باستخدام الهراوات، ثم إطلاق القنابل المسيلة للدموع، وانتهاء بإطلاق الذخيرة الحية والرصاص المطاطي وطلقات الخرطوش على المتظاهرين، مما أدى إلى إصابة أكثر من ٦٠ متظاهراً، كما قامت الشرطة باعتقال أكثر من ١٠ متظاهراً.

#### ملاحقة النشطاء وصحفيي الانترنت والاعتداء عليهم واعتقالهم:

١. في مساء ٢٦ يونيو ٢٠١٢ م، تم اعتقال المدونة والناشطة "مها السنوسي" من منزلها بعد قيام القوات الأمنية باقتحامه، ثم تم الإفراج عنها صباح اليوم التالي.

٢. قامت السلطات السودانية في ٨ يوليو ٢٠١٢ م، بإلقاء القبض على المحامي كمال عمر، المدافع عن حقوق الإنسان، واعتقاله وذلك قبل سفرة إلي قطر، للحديث عن الاحتجاجات في السودان لقناة الجزيرة من خلال برنامج الاتجاه المعاكس، وتم الإفراج عنه في ١٧ أغسطس ٢٠١٢ م (وهو تاريخ نشر خبر الإفراج عنه).

٣. في ٢٦ يونيو ٢٠١٢ م، قام جهاز الأمن السوداني، على خلفية مظاهرات القضارف الاحتجاجية التي اندلعت في ٨ يونيو ٢٠١٢ م، باعتقال النشطاء الآتية أسماءهم من منازلهم: أنس علي موسى، وتم الإفراج عنه في ٩ يوليو ٢٠١٢ م، النور إبراهيم "جنابو" وتم الإفراج عنه في ٩ يوليو ٢٠١٢ م، كما تم الإفراج عن رمزي يحيي عبد الله، فيما ظل مصطفى السيد الخليل عبد الجليل، عبد القادر محمود سليمان قيد الاعتقال.

٤. في ٢٩ يونيو ٢٠١٢ م، قام جهاز الأمن باعتقال الناشط عمر عبد الله الشهير بـ "شبكة" من منزله، وتم الإفراج عنه في ٩ يوليو ٢٠١٢ م.

٥. في ١٠ يوليو ٢٠١٢ م، قامت السلطات السودانية، باعتقال الدكتورة ميادة سوار الذهب رئيسة الحزب الديمقراطي الليبرالي، حيث اقتحمت قوات الأمن منزل أسرتها، واقتادتها لجهة غير معلومة، على خلفية نشاطها السياسي، على إثر قيامها بنشر رسالة على موقعها الشخصي، وجهتها لرجال الشرطة السودانية، طالبتهم فيها بالانضمام لصفوف الشعب السوداني في انتفاضته، وتم الإفراج



عنها عصر نفس اليوم.

٦. في ١٩ يوليو ٢٠١٢ م، تم اعتقال المحامي والناشط الحقوقي "سيد أحمد مضيوي" وذلك بعد يوم واحد من لقاءه ببعض المعتقلين للدفاع عنهم، ولم تتوافر معلومات عن الإفراج عنه.
٧. قامت قوات تابعة لجهاز الأمن والاستخبارات الوطني السوداني بإلقاء القبض على الطالب يوسف الشعراي في ٦ سبتمبر ٢٠١٢ على خلفية الاحتجاجات التي شهدتها مدينة نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور في أغسطس ٢٠١٢ م، نتيجة للأوضاع الاقتصادية المتدهورة، ولم تتوفر أية أنباء للإفراج عنه حتى نهاية ٢٠١٢ م.
٨. يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر ٢٠١٢، قامت قوة من جهاز الأمن السوداني المدججة بالسلاح بمداخلة منزل الطالب محمد سليمان السنوسي، الطالب بكلية الاقتصاد والدراسات التجارية وعضو مؤتمر الطلاب المستقلين بجامعة نيالا، حيث اقتادوه تحت تهديد السلاح إلى مكان مجهول دون توجيه أي اتهام له، ولم تتوافر أية أنباء للإفراج عنه حتى نهاية ٢٠١٢ م.
٩. في ١٣ ديسمبر ٢٠١٢ م، وجهت إلى المدرسة جلييلة خميس كوكو، عدة تهمة تصل عقوبة إحداها إلى الإعدام، حيث قامت عناصر جهاز الاستخبارات والأمن القومي في ١٥ سبتمبر ٢٠١٢ م، باعتقالها بتهمة "تقويض النظام الدستوري"، و"شن حرب ضد الدولة" وهما ضمن فئة الجرائم المرتكبة ضد الدولة، والتي قد تصل عقوبتها إلى الإعدام، وتتعلق باقي التهم ب"المشاركة في تنفيذ مؤامرة إجرامية"، و"إثارة الكراهية والفتنة الطائفية"، و"نشر أخبار كاذبة"، وظلت قيد الحبس حتى نهاية العام.



**الكويت**



## الكويت

### معلومات أساسية

نظام الحكم : إمارة دستورية وراثية  
تعداد السكان : نحو ٣,٨ مليون ( ٦٨٪ منهم من العمالة الوافدة).  
المساحة : ١٧٨٢٠ كيلو متر مربع  
عدد الصحف، حوالي ٣٦ صحيفة ومجلة.  
عدد القنوات التلفزيونية : يوجد بالكويت عدد ٦ قنوات فضائية حكومية، و ١٠ قنوات خاصة ، ٩ إذاعات.  
عدد مستخدمي الإنترنت : نحو مليون و ٩٠٠ ألف مستخدم.  
عدد نقابات الصحفيين الرسمية : واحدة وهي نقابة الصحفيين الكويتيين  
عدد نقابات الصحفيين غير الرسمية : وهي جمعية الصحفيين الكويتيين  
أهم الانتهاكات الشائعة ٢٠١٢ : الملاحقات الواسعة لنشطاء الانترنت ولاسيما على موقع تويتر ، انتهاك حق التظاهر السلمي.

### مقدمة

شهدت الكويت خلال عام ٢٠١٢ العديد من التعديلات والتطورات علي الصعيد السياسي، والتي تمثل أبرزها في حل مجلس الأمة الكويتي ذو الأغلبية الإسلامية، والذي صدر قرار بحله في شهر يونيو ٢٠١٢ والعودة لمجلس الأمة المنتخب في ٢٠٠٩ الذي يعتبر مجلساً موالياً للحكومة الكويتية، الأمر الذي ترتب عليه حالة من الاحتقان السياسي بين القوي السياسية الكويتية، ولم يستمر مجلس الأمة المعاد طويلاً حيث صدر مرسوم ملكي خلال شهر أكتوبر بحله، وإجراء انتخابات خلال ٦٠ يوماً، وتبع ذلك تعديل قانون الانتخابات البرلمانية وتم بموجبه تغيير طريقة التصويت بحيث يختار الناخب نائباً واحداً بدلاً من أربعة نواب، الأمر الذي ترتب عليه تصاعد حدة الأزمة السياسية بين المعارضة الكويتية والحكومة.

وعلى الصعيد الحقوقي شهد عام ٢٠١٢، تحولا خطيراً في سياسات النظام الكويتي، وتراجعا واضحا في احترامه للحريات، حيث شملت هذه القائمة في عام ٢٠١٢ الملاحقة القانونية للمدنيين والصحفيين، وغلق قنوات فضائية وحجب مواقع إلكترونية، ووقف بعض الصحف لفترات من الوقت، وقمع التظاهرات السلمية، إضافةً إلى إصدار بعض القرارات المقيدة لحرية التجمع السلمي والتظاهر، ومنع بعض النشطاء من دخول الكويت، وترحيل البعض الأخر.

## البنية التشريعية

شهد عام ٢٠١٢ صدور قرارات من وزارة الداخلية بمنع التظاهر، ونشط العمل بقانون المطبوعات والنشر الذي يعطي سلطات كبيرة للحكومة الكويتية في مصادرة الصحف والرقابة السابقة عليها، وأيضاً يتيح للسلطات محاكمة كل من ينتقد أمير الكويت، وهو القانون الذي تم الاعتماد عليه خلال عام ٢٠١٢، لملاحقة العديد من النشطاء وأصحاب الرأي، خاصة من خلال المادة ٢٠ التي تمنع التعرض لشخص أمير البلاد، أو أن ينسب أي أقوال له إلا بأذن خاص مكتوب من الديوان الأميري، وكذلك المادة ٢١ والتي تنص في أحد فقراتها على معاقبة أي شخص يضر بعلاقة دولة الكويت بغيرها من الدول العربية أو الصديقة.

وذلك بالإضافة إلى بعض القرارات التي صدرت من وزارة الداخلية الكويتية وهي:

قرار وزارة الداخلية في يناير ٢٠١٢ بحظر مظاهرات البدون.

قرار وزارة الداخلية في أكتوبر ٢٠١٢ الذي منع التظاهر بصفة نهائية، وحظر التجمع السلمي لأكثر من ٢٠ فرد.

الاعتداء على المظاهرات السلمية

وقد شهدت الكويت العديد من المظاهرات السلمية علي مدار العام، كان القاسم المشترك بها هو المطالبة بإحداث إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية، وأهمها مظاهرات البدون، و مظاهرات كتلة الأغلبية البرلمانية في مجلس الأمة المنحل ومسانديها، وقد قمعت قوات الأمن الكويتية هذه المظاهرات باستخدام الغازات المسيلة للدموع، والاعتداء على المتظاهرين فضلاً عن اعتقال العديد منهم.

ومن أبرز المظاهرات التي تم قمعها من قبل قوات الأمن الكويتية ما يلي:

الاعتداء على مظاهرات البدون

قامت قوات الأمن الكويتية بتفريق العديد من المظاهرات التي قام بتنظيمها البدون للمطالبة ببعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أهما طلبهم التمتع بالجنسية الكويتية، فقد تم قمع المظاهرات التي تم تنظيمها خلال شهر يناير ٢٠١٢، مروراً بقمع المظاهرة التي كانت في شهر مايو ٢٠١٢، وكذلك المظاهرة التي شهدتها منطقة تيماء خلال شهر يوليو ٢٠١٢، ذلك بالإضافة إلي فض مظاهراتهم التي تزامنت مع اليوم العالمي للا عنف خلال شهر أكتوبر.

### الاعتداء علي مظاهرات كتلة الأغلبية البرلمانية المنحلة والحركات الشبابية والسياسية:

تصدت قوات الأمن الكويتية مدعومة من (قوات الحرس الوطني والأمن العام والقوات الخاصة) للمظاهرات التي دعت لها كتلة الأغلبية البرلمانية في مجلس الأمة المنحل وبعض الحركات الشبابية والسياسية، والتي اندلعت قبل وبعد التغيير الصادر في ٢١ أكتوبر، ٢٠١٢ للقانون الانتخابي واعتماد نظام الصوت الواحد بدلاً من النظام ذو الخمس دوائر والأربعة أصوات، حيث تم قمع جميع المظاهرات بداية من المظاهرة التي كانت أمام مجلس الأمة في ١٥ أكتوبر ٢٠١٢، مروراً بتفريق مظاهرة "كرامة وطن" التي تعتبر أكبر مظاهرة شهدتها الكويت علي مر التاريخ والتي تم تنظيمها يوم ٢١ أكتوبر، انتهاءً بالاعتداء علي "مسيرة كرامة وطن" التي خرجت في ٤ نوفمبر ٢٠١٢.

وقد شهد فض هذه المظاهرات العديد من الانتهاكات بحق النشطاء والحقوقيين، فقد تم الاعتداء علي العديد من النشطاء البدون و نشطاء الحركات السياسية والشبابية، ومن ابرز هذه الاعتداءات ما تعرض له الناشط الحقوقي والمحامي "محمد الحميدي" مدير الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، أثناء تغطيته لمظاهرة كرامة وطن ٢ في ٤ نوفمبر ٢٠١٢.

### الملاحقات القانونية والقضائية للنشطاء والمدونين

شملت الملاحقات القانونية والقضائية عدداً كبيراً من النشطاء والمدونين، ومن أبرز ما تم رصد منه:

- في ١٤ مايو ٢٠١٢ أيدت محكمة الاستئناف الكويتية الحكم بسجن المدون "لورنس الرشيد" لمدة ١٠ سنوات وغرامة ألف دينار كويتي وذلك علي خلفية اتهامه بإهانة الأمير وسلطاته من خلال قصائد شعرية بثها علي موقع اليوتيوب.
- في ٤ يونيو ٢٠١٢ صدر حكم من محكمة الجنايات بالكويت، يقضي بسجن المدون "حمد النقي" لمدة ١٠ سنوات بتهمة الإساءة للرسول(ص)، والذات الإلهية وحكام دول مجاورة (البحرين والكويت).
- في ٢٦ يوليو تم اعتقال "مشعل الصباح"، أحد أفراد الأسرة الحاكمة، من قبل أجهزة أمن الدولة، وذلك بتهمة إهانة أمير البلاد، من خلال تدوينات له علي "تويتر"، تنتقد الفساد بالبلاد، قبل أن يفرج عنه بعدها بأيام.
- اعتقال عشرات المدونين والنشطاء السياسيين بسبب تدوينات لهم علي موقع التدوين القصير "تويتر" بتهم مختلفة منها إهانة أمير البلاد، ومسد الإمارة، والتحريض علي التظاهر، منهم النشطاء "خالد البطاح"، و"حامد الخالدي" و"صقر الحشاش" وذلك قبل الإفراج عنهم بكفالات مالية واستمرار نظر قضاياهم.

- اختطاف الناشط البدون عبد العزيز الفضلي خلال شهر ديسمبر، وكذلك اعتقال أخيه الناشط "عبد الحكيم الفضلي" قبل أن يتم الإعلان عن أن اعتقالهما لتنفيذ حكم قضائي بالسجن لمدة سنتين، بتهمة الاعتداء علي أحد أفراد الشرطة، على الرغم من تنازل ضابط الشرطة عن القضية.

### الاعتداء والتضييق علي الحريات الإعلامية والصحفية

لم تختلف سياسات السلطات الكويتية خلال عام ٢٠١٢ في تعاملها مع الحريات الصحفية والإعلامية وحرية الإبداع الفني، عن سياستها في التعامل مع التظاهرات السلمية والنشطاء والمدونين، فشملت إغلاق قنوات فضائية، وإغلاق صحف، وحجب مواقع إلكترونية، وملاحقات قانونية لإعلاميين وصحفيين، فضلاً عن منع الكاتبة الصحفية بدرية البشر من دخول الكويت خلال شهر نوفمبر بدعوى وجود تحفظات أمنية لم تعلن وزارة الداخلية عنها، وذلك بالإضافة إلى الاعتداء علي معرض فني للفنانة التشكيلية "شروق أمين" وإغلاقه خلال شهر مارس من قبل الشرطة الكويتية، بعد ساعتين من افتتاحه بدعوى أن الأعمال الفنية المعروضة غير مناسبة.

### إغلاق القنوات الفضائية

قامت السلطات الكويتية خلال عام ٢٠١٢ بإغلاق قناتين فضائيتين هما:

- قناة "سكوب الفضائية" التي صدر قرار بغلقها في ٢ يناير لمدة ثلاثة شهور على خلفية استضافة احد البرامج بالقناة الكاتب "نبيل الفضل"، واتهام وزير الديوان الملكي لمقدم البرنامج والضيف بالسب والقذف.
- قناة "نهج الفضائية" التابعة لكتلة الأغلبية البرلمانية المنحلة بعد ٢٤ ساعة من انطلاق بثها، وذلك نتيجة ضغوط حكومية لمنعها من بث فعاليات ساحة الإرادة التي تم تنظيمها في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٢.

### إغلاق الصحف

قررت محكمة الصحافة الكويتية في ٥ مارس ٢٠١٢، تمديد تعليق صحيفة "الدار"، وذلك بعد أن أصدرت في ٢ فبراير قراراً بتعليق إصدار الصحيفة، بتهمة انتهاك قانون المطبوعات والنشر، وذلك علي خلفية نشر ثلاث مقالات تدافع عن الأقلية الشيعية في أيام ٣١،٣٠ يناير، و١ فبراير.

### حجب مواقع إلكترونية

قامت السلطات الكويتية في ٢١ مارس ٢٠١٢ بحجب موقع وطن الإلكتروني (صحيفة أسبوعية مستقلة، تصدر في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية).



### ملاحقة الصحفيين والإعلاميين:

تم ملاحقة الصحفيين والإعلاميين منذ بداية العام، سواء بصدور أحكام قضائية بحقهم أو اعتقالهم، أو مثولهم للتحقيق بسبب عملهم.

- في ٢ يناير صدر حكم من محكمة الجنايات يقضي بحبس الإعلامية فجر السعيد والكاتب نبيل الفضل بتهمة سب وإهانة وزير الديوان الأميري لمدة سنة مع إيقاف التنفيذ وتخريمهما ١٠٠٠ دينار لكل منهما.
- وفي أبريل ٢٠١٢ صدر حكم بحبس الكاتب "محمد المليفي" بالسجن ٧ سنوات وغرامة مالية ١٨ ألف دولار، بتهمة نشر أخبار كاذبة علي "تويتر"، تسيء إلى الشيعة، وتم الإفراج عنه في شهر سبتمبر ٢٠١٢ بعد تخفيف الحكم بحقه لمدة ٦ شهور.

وكانت السلطات الكويتية قد فتحت العديد من التحقيقات مع عدد من الإعلاميين بسبب عملهم منهم:

- التحقيق مع المذيع "يسرا محمد" علي خلفية اتهام وزارة الإعلام لها بخدش الحياء العام، بسبب تقديمها حلقة من برنامجها الأسبوعي "في الصميم" تتناول زواج القاصرات، وذلك قبل أن يتم تبرئتها مما نسب إليها.
- التحقيق مع فريق برنامج "مسيان" التابع لقناة اليوم، المذيعين "علي دشتي" و"مي محمود"، بالإضافة إلى الإعلامية "نوال الفيلكاوي" معدة الحلقة، ومخرج البرنامج "حسان روق"، وذلك علي خلفية البلاغ الذي تقدمت به وزارة الإعلام للنيابة متهمه فريق عمل البرنامج بمخالفة القانون ٦١/٢٠٠٧ المتعلق بالإعلام المرئي والمسموع من خلال حلقة للبرنامج تناولت قضية البدون، استضيفت بها الدكتورة "رنا العبد الرزاق" من مجموعة ٢٩ التطوعية، وذلك قبل أن تفرج النيابة عنهم بكفالة ٢٠٠ دينار كويتي، مع استمرار نظر القضية.
- إيقاف وزارة الإعلام المذيعين "فريح العنزي"، و"نعيمه الحاي" عن العمل في تلفزيون الكويت بسبب موقفهما المؤيد لمسيرة "كرامة وطن ١" خلال شهر أكتوبر الماضي، وتنديدهما بتعامل قوات الأمن العنيف مع المتظاهرين.
- التحقيق مع المذيع "أحمد العنزي"، و"المذيعه ريمه البغدادي"، قبل أن يفرج عنهما مقابل كفالة مالية قدرها ٢٠٠ دينار لكل منهما، بعد اتهامهما بقراءة بيان للأغلبية البرلمانية المنحلة، أثناء "مسيرة كرامة وطن ١"، بنشرة إخبارية بقناة اليوم، مع استمرار نظر القضية.



الإمارات



## الإمارات

معلومات أساسية

نظام الحكم: دولة إتحادية وراثية

عدد السكان: نحو ٨,٤ مليون نسمة.

المساحة: ٨٣٦٠٠ كيلو متر مربع

عدد الصحف: ١١

عدد القنوات الفضائية: ١٥

عدد مستخدمي الانترنت: نحو ٦ مليون مستخدم.

النقابات الصحفية: جمعية الصحفيين

أهم الانتهاكات الشائعة ٢٠١٢: الملاحقات الواسعة لنشطاء الانترنت ولاسيما على موقع تويتر، انتهاك حق التظاهر السلمي.

### مقدمة

لم تشهد الإمارات منذ استقلالها في عام ١٩٧١، وحتى الوقت الحالي مثل هذا التراجع في الحريات، فقد احتفظت الإمارات قبل بداية عام ٢٠١٢ بقدر من احترام حرية الرأي والتعبير، ولكن مع اجتياح الحركات الاحتجاجية لكثير من البلدان، ونجاح بعضها في الإطاحة بأنظمة الحكم الديكتاتورية، بدأ القلق يتسرب للنظام الإماراتي، خاصة مع إصدار دعوة الإصلاح لعريضة تطالب رئيس الدولة بإصلاحات سياسية، في مارس ٢٠١١، بالتزامن مع وصول مد ثورات الربيع العربي إلي ذروته، منذراً بامتدادها إلى بقية دول المنطقة. بدأ النظام في الإمارات حملة ملاحقة وتضييق على الناشطين السياسيين وعلى رأسهم الأعضاء البارزين في دعوة الإصلاح، وتواصلت حملته هذه وتصاعدت بشكل واضح خلال عام ٢٠١٢، وفي خطوة غير مسبوقة في تاريخ الإمارات أعدم النظام الإماراتي علي اعتقال أحد أفراد الأسرة الحاكمة برأس الخيمة وهو الشيخ "سلطان بن كايد القاسمي".

فضلاً عن ذلك أصدر النظام عدة قوانين في إطار سعيه إلى التضييق علي أصحاب الرأي والمعارضين، وكان الدور البارز لشبكة الإنترنت كوسيلة نشر للأفكار ولتنظيم جهود النشطاء سببا في اهتمام النظام بإصدار قانون جديد بمسمى "مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وإضافة إلى ذلك لجأ إلى حجب المواقع الإلكترونية في حالات عدة منها

قيام السلطات الإماراتية في ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ بحجب موقع جريدة وطن التي تصدر في ولاية كاليفورنيا الأمريكية منذ عام ١٩٩٠ كصحيفة ورقية أسبوعية مستقلة، قبل أن يتم تدشين موقعها الإلكتروني في عام ١٩٩٦، بصورة كاملة. بعد ان حجبت السلطات الموقع بصورة جزئية قبلها بأيام.

### البيئة التشريعية

يعتبر قانون المطبوعات والنشر الصادر في عام ١٩٨٠، الاداة الرئيسية في ترسانة النظام الإماراتي التي تطلق يد سلطاته لملاحقة المعارضين، فمواد القانون تحظر عمليا أي ممارسة لحرية التعبير لغرض النقد السياسي، ويعد الفصل السابع من هذا القانون والمعنون بـ(في المسائل المحظور نشرها)، نموذجا للعقلية التشريعية القمعية بامتياز، ومن أهم مواده

المادة ٧٠ التي تنص علي أنه "لا يجوز التعرض لشخص رئيس الدولة أو حكام الإمارات بالنقد".

المادة ٧١ التي تحظر نشر ما يتضمن تحريضاً أو إساءة إلى الإسلام أو إلى نظام الحكم في الإمارات أو الإضرار بالمصالح العليا للدولة أو بالنظم الأساسية التي يقوم عليها المجتمع.

المادة ٧٦ التي تحظر نشر ما يتضمن عيباً في حق رئيس دولة عربية أو إسلامية أو أية دولة أخرى صديقة ، كما تحظر نشر ما من شأنه تعكير صفو العلاقات بين الدولة وبين البلاد العربية أو الإسلامية أو الصديقة.

إضافة إلى هذا القانون اهتم النظام في الإمارات بتمديد القيود القانونية إلى الفضاء الافتراضي لشبكة الإنترنت فأصدر في ١٢ نوفمبر ٢٠١٢، قانون "مكافحة جرائم تقنية المعلومات"، ومن أمثلة ما ورد في هذا القانون من مواد مقيدة لحرية الرأي والتعبير:

ملاحقة كل من يقوم بعرض صور إلكترونية أو تسجيلات صوتية حتى ولو صحيحة ومعاقبته.

معاقبة كل من يدعو للمظاهرات او المسيرات السلمية.

ملاحقة كل من تدعي السلطات بأنهم لا يمثلون لقوانين الدولة، أو كل من يحاول مناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة، أو كما يدعى القانون بأنها محاولة منهم لقلب نظام الحكم.

معاقبة كل من استعمل الإنترنت أو إحدى وسائل تقنية المعلومات بقصد السخرية أو الإضرار بسمعة أو هيبة أو مكانة الدولة أو أي من مؤسساتها أو رئيسها أو نائبه أو حكام الإمارات أو أولياء عهدهم أو نواب الحكام أو علم الدولة أو السلام الوطني أو شعارها أو نشيدها الوطني أو رموزها.

### الاعتداء والتضييق علي النشطاء واسر المعتقلين

شملت مظاهر الاعتداء والتضييق علي النشطاء بجانب اعتقال الكثيرين منهم، العدوان على عائلاتهم وذويهم بتجميد أرصدهم البنكية، والتهديد باعتقال من يحاول الكشف عن الانتهاكات الممارسة ضد أبناءهم المعتقلين من

## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

خلال شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت، ووصلت في نهاية العام إلى حد تلفيق الاتهامات لعدد من زوجات المعتقلين واعتقالهن.

ومن أبرز ما تم رصد من الانتهاكات التي تعرض لها النشطاء خلال العام ما يلي:

- في ٦ مارس ٢٠١٢ تم الاعتداء بدنياً علي ناشط الأنترنت "جمعة الفلاسي" من قبل ٦ مواطنين هاجموا بعنف في شوارع دبي.
- منعت السلطات الإماراتية يومي ٢٦ و٢٧ يونيو النشطاء "مصبح الرميثي"، و"راشد الشامسي من مغادرة البلاد.
- في ١٦ يوليو ٢٠٢ تم ترحيل الناشط الحقوقي البدون " أحمد عبد الخالق" إلي تايلند، وذلك بعد اعتقال دام أكثر من ٥ شهور.
- في ١١ سبتمبر ٢٠١٢ تم الاعتداء على الناشط الحقوقي "أحمد منصور" أثناء تواجده بجامعة عجمان، من قبل شخص مجهول، وذلك فضلاً عن تلقيه العديد من رسائل التهديد علي بريده الإلكتروني.

### اعتقالات النشطاء

شنت السلطات الإماراتية خلال عام ٢٠١٢ حملة اعتقالات واسعة طالت العديد من النشطاء والإصلاحيين والقضاة وصل عدد المعتقلين بينهم إلى ٧٢ معتقل، ولم تعلن السلطات عن الاتهامات الموجهة لهم، ولم يمثلوا أمام محاكم لنظر قضاياهم، باستثناء القاضي "أحمد الزعابي" الذي صدر بحقه حكم بالسجن ستة اشهر بتهمة عدم تغيير وظيفته لقاض سابق في جواز سفره، وكانت أبرز الاعتقالات كما يلي:

اعتقال النشطاء المسحوبة جنسيتهم، حيث قامت قوات الأمن في ٢٥ مارس باعتقال الناشط "محمد عبد الرازق الصديق"، علي خلفية تدوينات علي موقع التدوين القصير "تويتر"، ينتقد فيها تصريحات حاكم الشارقة، التي أشار فيها إلى أن الدولة لن تتسامح مع من أسماهم "بخوارج البيعات الخارجية" في إشارة منه للمعارضين للنظام الإماراتي، وذلك قبل أن تعتقل يوم ٢٦ مارس الناشط "أحمد بن غيث السويدي" ثم اعتقال باقي المجموعة في ٩ أبريل بزعم أن وجودهم بالبلاد اصبح غير قانوني، وعليهم مغادرة الإمارات وهو الأمر الذي رفضه النشطاء ولا يزالون قيد الاعتقال.

في ٢١ أبريل ٢٠١٢، قامت قوات الأمن الإماراتية باعتقال الشيخ "سلطان بن كايد القاسمي" ابن عم حاكم رأس الخيمة، ورئيس جمعية "دعوة الإصلاح"، وذلك علي خلفية مقال له يدافع فيه عن المواطنين السبعة المسحوبة جنسيتهم، وتم احتجازه لفترة بأحد غرف قصر حاكم رأس الخيمة قبل ان يتم نقله في شهر سبتمبر إلى سجن الدولة بأبو ظبي، حيث لا يزال قيد الاعتقال دون محاكمة.

في ٣ مايو قامت قوات الأمن باعتقال الناشط "صالح الظفيري" المدير العام لمؤسسة رأس الخيمة للقرآن الكريم وعلومه، بدون اتهامات واضحة، وقد تم اعتقاله مرة سابقة في ٥ مارس ٢٠١٢، وذلك على خلفية اتهامه بالترويج لأفكار من شأنها إثارة الفتنة والإضرار بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي، وأفرج عنه في ٢٠ مارس ٢٠١٢، دون أسقاط الاتهامات عنه، ولا يزال معتقلاً دون محاكمته بهذه الاتهامات أو توجيه اتهامات جديدة إليه.

في ٨ مايو ٢٠١٢ اعتقلت السلطات الإماراتية الناشط السياسي "أحمد راشد الطابور النعيمي" مدير جمعية الإصلاح سابقاً.

في النصف الثاني من يوليو شملت حملة الاعتقالات عدد كبير من النشطاء هم، "عبد الرحمن الحديدي"، و"محمد المنصوري" مدير مركز الإمارات للدراسات والإعلام، و"حسن النجار"، والكاتب "راشد الشامسي"، والناشط الشبابي "عمران الرضوان"، والمستشار الأسري "خالد محمد الشيبية النعيمي"، والناشط الحقوقي والمحامي "محمد الركن" عضو اتحاد المحامين الدوليين، وابنه "راشد الركن"، والناشط الحقوقي والمحامي "جمعة الفلاسي"، والداعية "حمد رقيط"، والناشط "محمد عبدان النقي"، و"سيف العجلة"، و"عبد السلام درويش" المصلح والاستشاري الأسري في محاكم دبي، ومدير قناة بداية، و"عدنان الجلفار"، والإعلامي "عبد الرحمن الزرعوني"، مدير قناة حياتنا، والناشط "مصبح الرميثي"، و"طارق حسن القطان"، و"سعيد ناصر الواحدي"، و"علي المانعي".

في شهر أغسطس اعتقلت السلطات الإماراتية ستة نشطاء، هم الكاتب والمدون "عبد العزيز حارب المهيري"، و"أحمد عوض الشرقي"، و"علي عبد الله الخاجة"، و"جمال عوض الشرقي"، و"عبد الله الجابري"، و"راشد خلفان عبيد بن سبت".

في ٩ سبتمبر اعتقلت السلطات الإماراتية القاضي "خميس الصم الزيودي" رئيس محكمة الاستئناف بالعين سابقاً، ورئيس التفتيش القضائي لمحاكم الساحل الشرقي، بالإضافة إلى اعتقال المستشار "علي سعيد الكندي" أحد قضاة مجلس الدولة.

في ١٠ سبتمبر تم اعتقال الأستاذ الجامعي وأحد المحامين المدافعين عن المعتقلين "هادف العويس"، نائب رئيس اللجنة التنفيذية لمركز دبي للتحكيم الدولي.



في شهر أكتوبر تم اعتقال القاضي "محمد سعيد زياب العبدولي" رئيس الدائرة الجزائية في محكمة استئناف أبو ظبي، وذلك إضافة إلى اعتقال الخبير في العمل الخيري "عبد الرحيم نقي"، و"منصور الأحمدي" رئيس الاتحاد الوطني لطلبة الإمارات.

في ٥ ديسمبر تم اعتقال الناشط "محمد سالم الزمر" البالغ من العمر ١٨ عاماً، بسبب تأييده وتضامنه مع المدافعين عن حقوق الإنسان والقابعين في غياهب السجون الإماراتية منذ شهر دون محاكمات. في يوم ١٩ ديسمبر ٢٠١٢، تم اعتقال ثلاثة نشطاء ومدونين، هم الدبلوماسي السابق "ناجي راشد النعيمي" الذي تم اعتقاله في العراق أثناء تمثيله للدولة وأفرج عنه في ١٨ مايو ٢٠٠٦ بعد أسبوعين من الاعتقال، والتربوي "ماجد الشاعر الشامسي" والإعلامي "سعيد الشحي" صاحب خدمة مصدر الإخبارية، ولم يعرف حتي الآن أسباب الاعتقال أو أماكن احتجازهم

في يومي ١٦ و١٧ ديسمبر ٢٠١٢ اعتقلت قوات الأمن أربعة نشطاء ومدونين هم "عمران البلوشي" البالغ من العمر ٢١ عاماً، و"صالح النقبي" البالغ من العمر ٢١ عاماً، و"سالم الشخي البلوشي"، و"أحمد حسن الحمادي" ٢٦ عاماً، على خلفية مشاركتهم في الدعوة للإصلاح السياسي وحماية الحقوق الأساسية داخل الدولة، إضافة إلي نشاطهم على الإنترنت وتضامنهم مع الحملة التي تم الدعوة من خلالها لكشف مصير بعض المعتقلين، وقد نفى جهاز أمن الدولة اعتقالهم ولا يزال مصيرهم مجهولاً، فضلاً عن ذلك سلمت السلطات السعودية "عبد الله الصايغ" البالغ من العمر ٢٧ عاماً لجهاز الأمن الإماراتي، بعد أن قامت باعتقاله أثناء تأديته العمرة، بسبب نشاطه السياسي.

#### التضييق على مؤسسات المجتمع المدني

قامت السلطات الإماراتية خلال نهاية شهر مارس ٢٠١٢ بشن هجمة على مراكز المجتمع المدني، حيث أوقفت الحكومة عمل مكتب أبوظبي التابع لمنظمة "كونراد أديناور" الألماني وقامت بإغلاقه، كما تم إغلاق مكتب دبي للمعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي، اللذان يعملان في مجال نشر الديمقراطية.



**العراق**



## العراق

معلومات أساسية

نظام الحكم: جمهورية

تعداد السكان: ٣٣ مليون نسمة

المساحة: نحو ٤٤٠ ألف كيلو متر مربع.

عدد الصحف: العدد يتراوح ما بين ١٣٥ - ١٤٠ صحيفة يومية وأسبوعية ومتفرقة الصدور .

عدد النقابات الرسمية للصحفيين: ١

عدد مستخدمي الإنترنت: نحو ٢,٢ مليون مستخدم.

أهم الانتهاكات الشائعة ٢٠١٢: الاعتداءات والتصفية الجسدية للصحفيين

### مقدمة

طالت رياح الربيع العربي العراق في عام ٢٠١١، مثل غيره من دول المنطقة العربية، ولكن الحراك الاحتجاجي الذي شهدته لم يستمر طويلاً، ربما لأنه لم يصادف ظرفاً داخلياً مواتياً، ويبدو أن نهاية عام ٢٠١٢ قد وفرت هذا الظرف، إذ تواجه حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي أكبر أزماتها في مواجهة تظاهرات شعبية حاشدة في العاصمة بغداد وفي مدن محافظات الأنبار وكركوك وصلاح الدين ونيينوى. تركز التظاهرات فيما يسمى بالمثلث السني وكونها ترفع اتهامات للمالكي بالتمييز ضد السنة يثير القلق من أن يغلب على الحراك العراقي صفة الطائفية، ومن ثم يتجمد هذا الحراك دون تحقيق نجاح ملموس في مجال الإصلاح الديمقراطي وحماية الحقوق والحريات.

### البنية التشريعية

أعلن برلمان إقليم كردستان، في ١١ مايو ٢٠١٢، عن الانتهاء من صياغة مشروع قانون "حماية المقدسات"، ويجرم هذا القانون الإساءة إلى الأديان كافة وسب الذات الإلهية والتهكم عليها، وتصوير الأنبياء بشكل غير لائق. طبقاً لهذا القانون فإن المتهم بالإساءة للأديان والرسول يواجه عقوبة السجن لمدة ١٠ سنوات وغرامة مالية تتراوح ما بين ١٠ - ٥٠ مليون دينار عراقي، كما يمكن لسلطات الإقليم وفقاً لهذا القانون أن تقوم بغلق أي صحيفة أو مصدر إعلامي قام بنشر وتوزيع مواد يحظرها لمدة عامين وفرض غرامات مالية عليه، وقد لاقى مشروع القانون انتقادات واسعة، انتهت برفض اللجنة القانونية ببرلمان كردستان له، وفق ما تم نشره يوم

الأربعاء ١٧ أكتوبر ٢٠١٢، إلا أن طارق جوهر، المستشار الإعلامي لرئيس برلمان كردستان، أكد في نفس التاريخ أن مثل هذا الإجراء لا يعنى رفض القانون، لأن الرفض لابد أن يأتي من خلال التصويت على القانون في البرلمان.

في ٢٧ يونيو ٢٠١٢، ناقش مجلس النواب العراقي مشروع قانون "جرائم المعلوماتية"، وينص في المادة الثالثة منه على "إنزال عقوبة السجن المؤبد والغرامة المالية علي كل من يستخدم عمدا أجهزة الحاسوب وشبكة المعلومات (الإنترنت) في المساس بمصالح البلاد الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الأمنية العليا"، كما ينص أيضاً على "عقوبة السجن المؤبد للتعامل مع أي جهة معادية بقصد زعزعة الأمن والنظام العام أو تعريض البلاد للخطر"، وانتهى عام ٢٠١٢، بدون إقرار مشروع القانون إذ لا تزال الجهود المبذولة لإلغائه مستمرة.

#### ملاحقة الصحفيين والإعلاميين والنشطاء والاعتداء عليهم

- في ٢٠ يناير ٢٠١٢، تم الاعتداء بالضرب علي الصحفي "صفاء واهم" الذي يعمل صحفياً حراً إضافة إلى القيام بسحلته من قبل عناصر الحماية في مستشفى "الكندي العام" وسط بغداد أثناء قيامه بإعداد تحقيق صحفي عن "إرغام المواطنين على دفع الرشاوي للموظفين المسؤولين عن دخولهم المستشفى".
- في ٢٢ يناير ٢٠١٢، احتجزت شرطة حماية منشآت مدينة "واسط" الواقعة وسط العراق، الصحفي "علي الفياض" لاتهامه بنشر خبر "فصل ٣٦ شرطي من محافظة واسط"، والذي تناقلته الوكالات الأخرى وبثته قناة العراقية الفضائية وقناة البغدادية، وتم الإفراج عنه يوم الخميس ٢٦ يناير ٢٠١٢.
- في ١٧ فبراير ٢٠١٢، تعرض "دانا رزكي" مراسل صحيفة هاولاتي في مدينة رانية بإقليم كردستان، للضرب بأعقاب البنادق من قبل عناصر ينتمون إلى اللواء السادس للبيشمركة (قوات حفظ الأمن التابعة لحكومة الإقليم)، أثناء محاولته التقاط بعض الصور، وقاموا بعدها بالاستيلاء على معداته الخاصة.
- في ١٩ فبراير ٢٠١٢، قامت السلطات العراقية باحتجاز عدد من مراسلي وسائل إعلامية عراقية وأجنبية في معسكر أشرف الواقع شمال بغداد، وذلك أثناء تغطيتهم لعملية نقل سكان المعسكر إلى مخيم جديد قرب مطار بغداد الدولي، وذلك على خلفية قيام الحكومة العراقية بمباشرة نقل سكان معسكر أشرف (مخيم العراق الجديد)، بالتنسيق مع الأمم المتحدة في ١٧ فبراير ٢٠١٢، الذين يبلغ عددهم نحو ٣٤٠٠ شخص إلى مخيم الحرية قرب مطار بغداد غرب العاصمة على دفعات، في أول عملية نقل لعناصر مجاهدي خلق خارج محافظة ديالى منذ نيسان عام ٢٠٠٣، بعد أن أكدت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) نهاية كانون الثاني ٢٠١٢ أن البنية التحتية للمنشآت في المخيم تتوافق مع المعايير الإنسانية الدولية التي تنص عليها مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة، لكن المنظمة اشتكت من أن المخيم يفتقر لأبسط الخدمات، ولم تتوافر أية أنباء عن تاريخ الإفراج عن هؤلاء المراسلين.

## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

- في ٢٢ فبراير ٢٠١٢، قامت قوات تابعة لوزارة الداخلية باحتجاز الصحفي "أيمن الشيببي" مراسل صحيفة "طريق الشعب" في بغداد، إبان تغطيته لإحدى التظاهرات الطلابية المطالبة بإقالة عمادة الكلية التقنية، لمدة ٣ ساعات دون سند قانوني، كما قامت بمصادرة الكاميرا الخاصة به، بناء على تعليمات من قبل وكالة الاستخبارات بغداد.
- في ٢٧ فبراير ٢٠١٢، اعتدت مجموعة من جنود اللواء ٨ من الجيش العراقي أمام قيادة قوات البيشمركة في دهوك بالضرب على فريقي فضائتي KNN و NRT وقامت بتحطيم معداتهم التصويرية.
- في ١٤ مارس ٢٠١٢ م، قامت السلطات العراقية باحتجاز المصور علي حسين، ومساعدته عبد الله باشي، الصحفيين، الذين يعملان لحساب قناة "روسيا اليوم"، في حي المنصور غرب بغداد، حيث كانا يقومان بعمل تقارير إخبارية لحساب القناة. وذلك لمدة ثلاث ساعات كما تم مصادرة تقاريرهما الصحفية.
- تم اغتيال "كامران صلاح الدين" (٣٤ عاماً) المذيع بقناة "صلاح الدين" التلفزيونية ومراسل جريدة "الشرق"، يوم الإثنين الموافق ٢ أبريل ٢٠١٢، في مركز مدينة "تكريت"، على يد مجهولين.
- في ٤ أبريل ٢٠١٢ م، قامت عناصر الجيش العراقي بإيقاف "مارك نيكسون" الصحفي الفرنسي بجريدة "لو بون" والعراقي "بشار المندلاوي" الصحفي الحر الذي كان برفقته، عند عبورهم نقطة تفتيش منطقة "عرب جبور" جنوبي العاصمة بغداد، وقامت باحتجازهم لمدة تزيد على الثلاث ساعات بحجة الإجراءات الأمنية، على الرغم من وجود كافة التصاريح المطلوبة للعبور.
- في ٤ أبريل ٢٠١٢، قامت العناصر الأمنية العراقية باحتجاز صحفي لمدة ثلاثة أيام في "ذي قار" وصادرت معداته الصحفية.
- في ٧ أبريل ٢٠١٢، قامت الأجهزة الأمنية في محافظة ميسان باحتجاز الصحفية "زكية المزوري" عضو نقابة الصحفيين العراقيين في إحدى نقاط التفتيش، بعد قيامها بإجراء تحقيقات صحفية ومقابلات لحساب مؤسسة المدى مع مسؤولين في المحافظة. وتم إخلاء سبيلها بعد تدخل من شخصيات سياسية في المحافظة، بعد ترويعها لعدة شهور وتعرض أطفالها للاختطاف.
- في ٢٠ أبريل ٢٠١٢، قام السلطات العراقية باحتجاز الصحفي شيروان شيرواني، رئيس تحرير المجلة الشهرية "باشور" التي تصدر بإقليم دهوك في كردستان العراق، لمدة خمسة أيام، دون أمر اعتقال وذلك لقيام المجلة بنشر مقالين عن ملفات الفساد، وقد أفرج عنه في ٢٥ أبريل ٢٠١٢، بكفالة قدرها مليون دينار عراقي (ما يعادل ٨٤٨ دولار أمريكي).
- في ١ مايو ٢٠١٢، لقي الصحفي مجيد عبد الحميد الذي يعمل مراسلاً لقناة "الرشيدي" التلفزيونية الفضائية المستقلة حتفه عندما انفجرت قنبلة وجدت بسيارته.

- في ١٠ يوليو ٢٠١٢ (تاريخ إعلان الواقعة)، قامت عناصر من الشرطة بالاعتداء على الصحفية العراقية "تغريد النقشبندي"، أثناء تنظيم مؤتمر عام للصحفيين، حيث تناولت تلك العناصر بالألفاظ النابية على الصحفيين.
- في يوليو ٢٠١٢، قام عناصر تابعون لأجهزة الأمنية مختلفة بالاعتداء على فريق عمل قناة "الحرية" الفضائية، في ثلاث محافظات هي بغداد والديوانية وديالى، حيث تعرض "منجد الخزرجي" مراسل القناة في محافظة ديالى يوم الأحد ٨ يوليو ٢٠٢١، للضرب وكذلك للاحتجاز على الرغم من امتلاكه لكافة التصريحات الرسمية المطلوبة لممارسة عمله الإعلامي في تغطية الأخبار اليومية، كما اعتدت العناصر الأمنية لوزير الكهرباء العراقي على "سامر عبد المجيد" مصور القناة في بغداد، يوم الاثنين ٩ يوليو ٢٠١٢، كما تعرض "محمد إسماعيل" مراسل القناة إلى الضرب والتهديد بالقتل عند تغطيته للتفجيرات التي حدثت بمحافظة الديوانية يوم الثلاثاء ١٠ يوليو ٢٠٢١، ومنع من دخول المستشفيات التي نقل إليها المصابين.
- في ٢٣ يوليو ٢٠١٢، حملت الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين وزارة العدل، مسؤولية هروب ياسر الطاخي المتورط الأول في مقتل الإعلامية أطوار بهجت، واتهمت حراس السجن بتنفيذ عملية الهروب وتديرها.
- في ٧ أغسطس ٢٠١٢، هاجمت مجموعة من المسلحين منزل الصحفي "غزوان أنس" مقدم برامج في قناة سما الموصل، الكائن بمحافظة نينوى بالأسلحة الخفيفة والبيضاء وأردوه قتيلاً.
- في يوم الجمعة ٣١ أغسطس ٢٠١٢، قامت عناصر استخبارات الفرقة الحادية عشر التابعة لوزارة الدفاع العراقية باحتجاز ثلاثة صحفيين؛ هم صفاء زياب، وعمر الجفال، وصفاء خلف، لمدة خمس ساعات في مقر تلك الفرقة، حيث تم إجراء تحقيقات مطولة معهم، للكشف عن نواياهم رغم وجود كافة الآلات والمعدات التي تثبت مباشرتهم لعملهم الصحفي بشكل طبيعي. كما أجبرتهم المخابرات الحربية على توقيع تعهد خطي يقضي بعدم قيامهم بأي أعمال إرهابية! كانت قوات المخابرات قد قامت بتقييد الصحفيين المذكورين، وعصب أعينهم، فضلا عن تعرضهم للضرب بطريقة قاسية والتنكيل بهم بطريقة غير مقبولة، وسبهم بالألفاظ النابية واتهام أحدهم بالمرض النفسي، بالإضافة إلى مصادرة معداتهم الصحفية.
- قامت شرطة محافظة كربلاء باعتقال الصحفي "طه الربيعي" رئيس تحرير صحيفة "صدى كربلاء" وعضو نقابة الصحفيين العراقيين مساء السبت ١٥ سبتمبر ٢٠١٢، واحتجزته لمدة ست ساعات، وذلك بعد اقتحامها لمبنى الجريدة، واعتقاله دون أمر قضائي، ودون ذكر أية أسباب، إلى



أن تم إطلاق سراحه.

- في أكتوبر ٢٠١٢، قام أحد الضباط التابعين لأجهزة الأمن العراقية بتلفيق تهمة الانتماء لحزب البعث لثلاثة المعتقلين والانتماء إلى جماعة يرأسها الإعلامي، عماد العبادي، الإعلامي في قناة البغدادية، تحت وطأة التعذيب، لعرقلة عمله في مجال الحريات وفتح ملفات الفساد وانتقاد الأداء الحكومي، إلا أن المعتقلين الثلاثة أكدوا فبركة الاعترافات فور عرضهم على القضاء، حيث اتخذ قاضي محكمة الإرهاب قراراً بالإفراج عنهم وإحالة الضابط إلى مجلس تحقيقي، تمهيداً لمحاكمته.
- قامت قوات الشرطة التابعة لإقليم كردستان العراق باعتقال الصحفي "كرزان كريم" حيث أصدرت محكمة أربيل، الأحد ٧ أكتوبر ٢٠١٢، حكماً بالسجن ضده لمدة عامين، وفقاً للمادة ٢١ التي شرعها برلمان الإقليم، على خلفية قيامه بنشر تقرير عن الفساد الإداري في مطار أربيل بالإضافة إلى بعض التفاصيل عن رئيس مجلس الأمن الوطني مسرور برزاني وتحركاته. جدير بالذكر أن المادة المذكورة والتي تمت محاسبة "كريم" بناءً عليها تعاقب "بالسجن المؤبد أو المؤقت من ارتكب عمداً فعلاً بقصد المساس بأمن واستقرار وسيادة مؤسسات إقليم كردستان العراق".
- في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢، قام ضابط بمركز شرطة السعدون بمنع الصحفية "شهد ضياء مهدي" التي تعمل بقسم التحقيقات بصحيفة "الغد" اليومية، من الدخول إلى القسم حيث كانت تعمل على تحقيق استقصائي عن محتجزات يبلغ عددهن أكثر من ١٨٠ امرأة تم اقتيادهن من بيوت دعارة في ذلك المركز.
- في ١١ نوفمبر ٢٠١٢، قامت قوة من استخبارات الفرقة الثانية بمنع المراسل أحمد عبد الجبار مصطفى والمصور علاء إدوار جميل، من تغطية حضور السيد علي الأديب وزير التعليم العالي في جامعة الموصل ومنعتهم من الدخول.
- في ١٧ نوفمبر ٢٠١٢، عثر على جثة الصحفي "سمير الشيخ علي" الذي يعمل رئيساً لتحرير صحيفة "الجماهير البغدادية" في منطقة الشيخ عمر وسط العاصمة العراقية بغداد، وبها آثار لطلقات نارية دون معرفة الأسباب.
- في ١٩ نوفمبر ٢٠١٢، قام عناصر إحدى الوحدات العسكرية التابعة لحماية المنشآت في وزارة الداخلية بمنع الصحفيين والمصورين من تغطية الاعتصام الذي دخل فيه العديد من المواطنين بشأن المجاري المائية في محافظة الموصل، وأمروهم بمغادرة المكان، كما قاموا بدفعهم وتغطية عدسات التصوير وسبهم بألفاظ نابية.

- في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢، قامت الأجهزة الأمنية العراقية بعد اعتقال الصحفية صباح حسن بمدينة تكريت بتعذيبها حيث تناوب الضباط إهانتها وإذلالها وإجبارها على الوقوف عارية أمام ضباط الشرطة، بالإضافة إلى كي جسدها بالسجائر وصب الماء البارد عليها، كما كان يتم نقلها محمولة بالبطانية من قصور صدام حسين إلى وسط المدينة حيث مقر شرطة تكريت، ولم تتوفر أنباء عن الإفراج عنها.
- في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢، منعت الأجهزة الأمنية العراقية قناة البغدادية من تغطية أحداث عاشوراء التي أقيمت في بغداد، كما قامت بمنع مراسليها ومصورها من الوصول إلى مكان الأحداث لتصويرها وتغطيتها عن قرب؛ وكانت قيادة عمليات بغداد قد أصدرت أوامرها إلى نقاط التفتيش عند مدينة الكاظمية بمنع مصوري القناة المذكورة من الدخول إلى مكان إقامة شعائر الاحتفالية. و قام ضباط نقاط التفتيش بمضايقة صحفيي ومراسلي القناة واتهامهم بأنهم من بقايا النظام السابق ووصفتهم بالعمالة لصدام حسين، كما قاموا بتوجيه ألفاظ نابية إليهم.
- في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، قام أفراد من شرطة الناصرية بالاعتداء على الصحفي "وليد كريم" مراسل شبكة "أخبار" في قضاء الرفاعي بالضرب والسب والركل والإهانة، رغم علمهم بوظيفته كصحفي ورغم إبرازه لكافة المستندات والأوراق المطلوبة المتعلقة بعمله كمراسل لشبكة "أخبار"، ورغم حصوله على إذن من قائد الشرطة وذلك أثناء قيامه بتغطية الاحتجاجات التي شهدتها شركة "بتروناس" النفطية الخميس الموافق ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢.
- في ٣ ديسمبر ٢٠١٢، قامت إدارة الإعلام بجامعة بغداد بمنع دخول الصحفيين والإعلاميين إلى مجمع الجادرية، لغرض تغطية الندوة التي أقيمت تزامناً مع الذكرى الثانية لإصدار تعهد الحكومة العراقية وبيانها الرسمي الخاص بجريمة الإبادة الجماعية المرتكبة بحق الأكراد الفيليين وإزالة الآثار السيئة عنهم.
- في ٧ ديسمبر ٢٠١٢، اختطف الصحفي "إحسان شوكت"، مراسل شبكة الإعلام العراقي أثناء تغطية التظاهرة التي خرجت في مطار النجف الخميس ٦ ديسمبر ٢٠١٢، ولم تتوفر أية أنباء عن مصيره.
- في ٩ ديسمبر ٢٠١٢، اختفى الصحفي "سيفي القيسي" رئيس تحرير صحيفة السفير العراقية، عقب خروجه من مبنى الجريدة بوسط بغداد متوجهاً إلى منزله في حي الكسرة شمال العاصمة، ولم تتوفر أنباء عن العثور عليه.
- في ١٠ ديسمبر ٢٠١٢، قامت عناصر من رجال شرطة المرور وأخرى من الدفاع المدني، بالاعتداء

## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

على "محمد ما شاء الله" المصور بقناة "السومرية" وزميله "عمر مجيد" مراسل القناة، بتوبيخهم وسبهم بألفاظ نابية، كما قاموا بالاعتداء الجسدي عليهم من خلال ضربهم ضرباً مبرحاً ولكمهم عدة لكمات في أماكن متفرقة من جسد، دون وجود أي مبرر على الإطلاق، وذلك أثناء توجههم إلى ساحة التحرير بمنطقة باب الشرقي وسط العاصمة بغداد، لإجراء عدة لقاءات مع عدد من المواطنين، في منطقة باب الشرقي، لإتمام تقريرهم الصحفي للقناة، في إطار برنامج "شباب وبنات" الذي تبثه القناة.

### التضييق على القنوات الفضائية

- في ٨ أبريل ٢٠١٢، هددت هيئة الاتصالات والإعلام بإغلاق قناة "السومرية" الفضائية، وفرض عقوبات مالية عليها وإيقاف بثها بسبب برامجها التي تتناول القضايا العراقية المختلفة وتحظى بشعبية واسعة.
- في يونيو ٢٠١٢، صدر عن وزارة الداخلية العراقية أوامر بوقف عمل ٤٤ وسيلة إعلامية، من بينها؛ قناة "البغدادية"، "الشرقية"، "بي بي سي"، إذاعة "مونت كارلو"، إذاعة راديو "سوا"، إذاعة "صوت أمريكا"، ونصت الوثيقة على منع عمل مراسلي قنواتي "الديار" و"البابلية"، وإذاعتي "نوا" و"المربد". وأعلن في ٢٣ يونيو تأجيل السلطات لتنفيذ القرار حتى إشعار آخر!
- يوم السبت الموافق ١٥ ديسمبر ٢٠١٢ م، قامت قوات الأمن العراقية بمحاصرة مكتب قناة "البغدادية" في بغداد ووكالة "البغدادية نيوز" وأمرت موظفيه بإخلائه، وذلك بعد صدور قرار إداري من هيئة الإعلام والاتصالات العراقية يوم الخميس ١٣ ديسمبر ٢٠١٢ بوقف عمل القناة، بدعوى مخالفتها ضوابط البث والإرسال وعدم توقيعها على لائحة السلوك الإعلامي وعدم دفعها تكاليف ورسوم البث والإرسال الخارجي، وذلك على الرغم من نفي قناة البغدادية هذه الادعاءات.
- في ١٧ ديسمبر ٢٠١٢ م، قامت قوات عسكرية تابعة لعمليات بغداد باقتحام مكتب إذاعة المحبة ووقف بثها.

### قمع المظاهرات

قامت السلطات العراقية في يناير ٢٠١٢، بعرقلة التظاهرات التي خرجت في ساحة التحرير في العاصمة بغداد، إذ دست فيها العديد من مناصري الحكومة والأمن بزي مدني.

قامت عناصر من قوات الأمن بقمع المظاهرات التي انطلقت في فبراير ٢٠١٢، في السليمانية حيث اعتقلت العديد من المتظاهرين. كما قامت بقمع التظاهرات التي خرجت في ١٧ و ٢٥ فبراير ٢٠١٢ في كردستان وبغداد على الترتيب، لإحياء ذكرى الشهداء من المتظاهرين الذين قتلوا في أحداث فبراير ٢٠١١. قامت قوات الأمن العراقية باستخدام القوة في فض المظاهرة السلمية التي شهدتها محافظة "ميسان" يوم الأحد ٢١ أكتوبر ٢٠١٢، على خلفية تدهور الخدمات بالمدينة عقب العاصفة المطرية التي تعرضت لها المدينة، حيث قامت قوات الأمن العراقية، حاملة السلاح والهراوات باقتحام المظاهرة كما قامت بالتعدي على المتظاهرين بالضرب والسب والشتائم.

**السعودية**



## السعودية

معلومات أساسية

نظام الحكم: ملكية مطلقة

تعداد السكان: نحو ٢٩ مليون (٣٠٪ منهم أجانب وعمالة وافدة).

المساحة: نحو ٢,١٥ مليون كيلو متر مربع.

عدد الصحف والمجلات: ١٢ صحيفة يومية، ٢٤ صحيفة ومجلة اسبوعية.

عدد القنوات التلفزيونية: ٩٠ قناة فضائية بين خاصة وحكومية

عدد مستخدمي الإنترنت: حوالي ١٥ مليون مستخدم.

عدد نقابات الصحفيين الرسمية والغير رسمية: لا يوجد.

أهم الانتهاكات الشائعة ٢٠١٢: انتهاك حق التظاهر السلمي، الاحتجاز دون محاكمة و غياب المحاكمة

العادلة، التمييز الديني، حجب مواقع الانترنت.

## مقدمة

تعني العقبة في اللغة "الطريق الوعر في الجبل"، وهذا التعريف يصف وضع السعودية من التحول الديمقراطي والحرية، فالنظام السعودي يمثل عقبة لشعبه في الوصول للديمقراطية والحرية التي يسعى إليها، كما أنه يمثل عقبة لمجتمعات أخرى، بسبب مساعدة النظام السعودي لأنظمة بعض البلاد الديكتاتورية في قمع شعبيها الساعي لتحقيق الحريات والديمقراطية، وأوضح مثال علي ذلك هو مساندة النظام السعودي للسلطات البحرينية في قمع الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالديمقراطية، وهو نفس الوضع الذي تعيشه السعودية ذاتها، حيث نجد قمع المظاهرات المطالبة بالإفراج عن المعتقلين بدون محاكمات منذ سنوات، واعتقال النشطاء بسبب دعمهم ومطالبتهم بالديمقراطية ومزيد من الحريات، فضلاً عن اعتقالات أشخاص عادين كما حدث في ليلة راس السنة صباح ١ يناير ٢٠١٢ حيث اعتقلت السلطات السعودية أحد الوافدين أثناء تواجده بالشارع حاملاً بالونات مكتوب عليها "عام سعيد ٢٠١٢"، حيث أن رأس السنة الميلادية من المناسبات الممنوع الاحتفال بها في السعودية، وذلك بالإضافة إلى حرمان بعض المواطنين من حقهم في التنقل والسفر، وكذلك حجب بعض المواقع الإلكترونية، فضلاً عن تعذيب المواطنين داخل السجون ومن أمثلة ذلك ما تعرض له كل من الشاب "محمد طاهر الشيمي"، خلال شهر يونيو حيث خرج من السجن بعد اعتقاله لمدة ثلاث شهور فاقداً للنطق والحركة والتركيز، وكذلك "صالح المهوس" الذي خرج من السجن بعد ثلاثة شهور من الاعتقال مصاباً بشلل كامل، وذلك بالإضافة لخروج المعتقل

”مراد المخلف“ تنفيذاً لحكم قضائي يقضي ببراءته بعد قضائه عاميين بالسجن فاقداً القدرة علي التحكم بجميع أعضاء جسده، وكذلك إصدار العديد من الأحكام الجائرة بحق العديد من النشطاء والحقوقيين، وملاحقة البعض الآخر قانونياً ممن لم يصدر بحقهم أحكام حتي الآن.

## البيئة التشريعية

تحفل البيئة التشريعية للنظام السعودي بالعديد من المواد القانونية القامعة للحريات، فهناك قانون النشر والمطبوعات وتعديله الصادر في عام ٢٠١١، الذي يتضمن قائمة طويلة من المصطلحات الفضفاضة مثل (الدعوة للدين الحنيف، الأخلاق، النقد البناء، المصلحة العامة، ما يخالف أنظمة الشريعة السمحاء)، وهي مصطلحات تشكل حجر الزاوية في قانون المطبوعات والنشر السعودي، والتي تعطي السلطات الحق في تفسير مثل هذه العبارات لخدمة أغراضها، وخاصة مع عدم وجود إطار قانوني واضح للنظام القضائي السعودي الذي يعتمد على أحكام الشريعة في قوانينه، وتقوم بتنفيذها هيئة القضاء الشرعي.

وتنص مواد التعديل الصادر في ٢٠١١ لقانون النشر والمطبوعات على عدم التعرض إلى بعض الشخصيات بالسعودية، فضلاً عن إعطاء الحق لوزير الإعلام في السحب من التوزيع و المصادرة دون تعويض والحجب لأي جريدة أو موقع إلكتروني، حيث نصت المادة التاسعة منه علي أن يلتزم كل مسؤول في المطبوعة بالنقد الموضوعي والبناء الهادف إلى المصلحة العامة، والمستند إلى وقائع وشواهد صحيحة، ويحظر أن ينشر بأي وسيلة كانت أي مما يأتي:

ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة النافذة.

ما يدعو إلى الإخلال بأمن البلاد أو نظامها العام، أو ما يخدم مصالح أجنبية تتعارض مع المصلحة الوطنية. التعرض أو المساس بالسمعة أو الكرامة أو التجريح أو الإساءة الشخصية إلى مفتي عام المملكة أو أعضاء هيئة كبار العلماء أو رجال الدولة أو أي من موظفيها أو أي شخص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية الخاصة. إثارة النعرات وبث الفرقة بين المواطنين.

تشجيع الإجرام أو الحث عليه.

ما يضر بالشأن العام في البلاد.

وقائع التحقيقات أو المحاكمات، دون الحصول على إذن من الجهة المخولة نظامياً.

كما حددت المادة ٣٨ من نص القانون أربعة عقوبات توقعها اللجنة ضد المخالف، وهي غرامة مالية تصل إلى ٥٠٠ ألف ريال، وتتم مضاعفتها إذا تكررت المخالفة، وإيقاف الصحفي أو المحرر عن الكتابة في جميع الصحف



## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

والمطبوعات، أو عن المشاركة الإعلامية من خلال القنوات الفضائية أو عنهما معا، وإغلاق أو حجب وسيلة النشر مؤقتاً أو نهائياً كما وضع النظام عقوبة للكاتب السعودي خارج المملكة في حالة مخالفته لما جاء بالنظام الخاص بالمطبوعات.

ومن جانب آخر ينص قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، في المادة السادسة منه علي معاقبة كل من يقوم بإنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الألي، بالسجن مدة لا تزيد عن خمس سنوات وبالغرامة التي لا تزيد عن ثلاثة ملايين ريال سعودي.

### قمع المظاهرات السلمية

قمع النظام السعودي خلال العام العديد من المظاهرات السلمية باستخدام القوة المفرطة، مستخدماً في ذلك الهراوات والغازات المسيلة للدموع لتفريق جموع المشاركين، فضلاً عن اعتقال أعداد كبيرة من المتظاهرين، ومن أبرز هذه المظاهرات ما يلي:

- في ١٢ يناير تم قمع المظاهرات السلمية التي شهدتها المنطقة الشرقية ذات الأغلبية الشيعية للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين داخل السجون السعودية، والمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية تدعم الديمقراطية، وتقضي علي سياسة التمييز الطائفي التي يتعرض لها الشيعة بالسعودية، ونفس الشيء تكرر مع المظاهرات التي شهدتها المنطقة خلال شهر فبراير.
- في ١٠ مارس قامت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بغض اعتصام طالبات "جامعة الملك خالد" باستخدام خرطوم المياه وذلك على خلفية مطالبتهن بتحسين التعامل مع الطالبات، ورفض سياسة إدارة الجامعة والمطالبة بإقالة مدير الجامعة، وقد نجم عن ذلك إصابة العديد من الفتيات بالاختناق نتيجة التدافع بينهن.
- في ٨ يوليو قامت قوات الأمن بتفريق المظاهرات التي شهدتها قرية العوامية بمنطقة القطيف ذات الأغلبية الشيعية، للتنديد باعتقال رجل الدين الشيخ "نمر باقر النمر"، وقد أصيب العديد من المتظاهرين، فضلاً عن وفاة اثنين منهم.
- في ١٩ أغسطس تم قمع المظاهرة التي نظمها بعض أهالي المعتقلين أمام سجن الحائر السياسي شمال العاصمة الرياض، للمطالبة بزيارة أبنائهم المعتقلين وتهنئتهم بمناسبة عيد الفطر المبارك، ونفس الأمر تكرر مع التجمع الذي شهدته منطقة بريدة قبل الوصول لسجن الطرفية للاعتصام أمامه.
- في ١٤ سبتمبر قامت قوات الأمن بغض التظاهرات التي عرفت باسم "جمعة نصر الرسول" التي

شهدتها العديد من المناطق بالسعودية للتنديد بالفيلم المسيء للرسول (ص).

- في ٢٥ سبتمبر قامت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بقمع المظاهرات التي تم تنظيمها أمام سجن الطرفية شمال العاصمة الرياض، من قبل أهالي المعتقلين للمطالبة بزيارة أبنائهم بالسجن، والمطالبة بالإفراج عنهم أو تقديمهم للمحاكمة، تحت زعم أن الاعتصام خروج عن ولي الأمر.

### اعتقال المدونين والنشطاء

شملت الاعتقالات بالسعودية العديد من النشطاء والمدونين، عقاباً لهم على دورهم في المطالبة بتحقيق الديمقراطية وتحقيق المزيد من الحريات التي لا تكفل أي منها المملكة العربية السعودية، ومن أبرز ما تم رصده من هذه الاعتقالات ما يلي، ويلاحظ أن كافة المعتقلين في الحالات التالية لم يتم الإفراج عنهم أو تقديمهم إلى المحاكمة ما لم يذكر خلاف ذلك:

- وفي ٥ مايو قامت قوات الأمن باعتقال الدكتور "أحمد بن سعد بن غرام الغامدي" على خلفية نقده للسلطات السعودية من خلال تدوينات له على حسابه الشخصي على موقع التدوين القصير "تويتر"، وذلك بسبب اعتقال الإلاف من المواطنين، ومطالبته بقيام نظام حكم يختاره المواطنون عبر الاقتراع العام الحر.
- في ١٧ مايو قامت قوات الأمن باعتقال الناشط "كامل عباس الأحمد" الأخ الشقيق للمعارض السعودي ومدير المعهد الخليجي في واشنطن "علي عباس الأحمد"، وذلك عقاباً له علي نشاطه هو وأخيه وانتقادهم للنظام السعودي.
- في ٧ يوليو ٢٠١٢ اعتقلت قوات الأمن الناشط "صالح العشوان" بسبب نشاطه الحقوقي ودعمه ملف المعتقلين السياسيين بالسجون السعودية، الذين تم اعتقالهم خارج إطار القانون بصورة تعسفية.
- في ٨ أغسطس اعتقلت أجهزة الأمن المواطن "فهد سعد العتيبي"، علي خلفية تدوينات له على موقع التدوين القصير "تويتر"، يروي فيها ما تعرض له من انتهاكات وتعذيب أثناء فترة اعتقاله السابقة، فضلاً عن نشره مقطع فيديو على موقع يوتيوب موجه إلى أسر المعتقلين يوضح فيه ما قد يتعرض له ابنائهم من انتهاكات وتعذيب داخل السجون السعودية.
- في ١٣ سبتمبر اعتقل الناشط الاجتماعي "عيسى آل مرزوق النخيفي" بتهمة أنه "مواطن غير صالح"، بسبب مساندته وتضامنه مع المتظاهرين المطالبين بالديمقراطية وإصلاحات اجتماعية واقتصادية.
- في ٣ نوفمبر ٢٠١٢ تم اعتقال ١١ امرأة وطفل علي خلفية تظاهرتهم أمام محكمة بريدة للمطالبة بالإفراج عن ذويهم، قبل أن تفرج عنهم النيابة بعد ساعات نتيجة زيادة التجمهر والضغوط التي تم ممارستها من أهالي المعتقلين.

## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

- في ٩ ديسمبر قامت قوات الأمن باعتقال الناشط "يحيى الوادعي" علي خلفية مطالبته المستمرة بالإفراج عن شقيقه المعتقل منذ أكثر من ٣ سنوات دون محاكمة.
- في ١٤ ديسمبر قامت قوات الأمن باعتقال خمسة أطفال من محافظة بريدة، على خلفية مشاركتهم في مظاهرة للمطالبة بالإفراج عن عدد من ذويهم المعتقلين بالسجون السعودية منذ عدة سنوات دون محاكمات.
- في ٢٤ ديسمبر تم اعتقال الكاتب السعودي "تركي الحمد" بسبب تدوينات له علي موقع التدوين القصير "تويتر"، أعتبرها البعض عبارات مسيئة للرسول(ص) وللإسلام.

## الملاحظات القانونية

- في ٢٢ فبراير تم مثول الناشط خالد الجهني أمام المحكمة الجزائية المختصة بالرياض بعد عام من اعتقاله بتهمة التحدث مع وسائل إعلام أجنبية أثناء زيارته للمظاهرة السلمية التي تم الدعوة لها يوم ١١ مارس ولكن الشرطة منعت المتظاهرين من الوصول لمكان المظاهرة، وبعد عدد من الجلسات تم الإفراج عن خالد الجهني في ٦ أغسطس ٢٠١٢.
- في ١١ أبريل ٢٠١٢ أصدرت المحكمة الجزائية السعودية حكماً قابلاً للاستئناف، يقضي بسجن الدكتور "يوسف الأحمد"، ٥ سنوات والمنع من السفر لمدة ٥ سنوات أخرى، وذلك علي خلفية نشره مقطع فيديو ينتقد فيه سياسة جهاز المباحث السعودي وقد أفرج عنه يوم ١٣ نوفمبر بأمر من الملك عبد الله بن عبد العزيز.
- في ١٧ أبريل قامت قوات الأمن باعتقال المحامي المصري "أحمد الجيزاوي" لحظة وصوله لمطار جدة لأداء فريضة العمرة، وذلك علي خلفية انتقاده للحكومة السعودية ورفع دعوي أمام القضاء الإداري المصري، أختصم فيها العاهل السعودي للمطالبة بإطلاق سراح المصريين المعتقلين بالسعودية، وقد أعلنت السلطات السعودية بأن اعتقال الجيزاوي كان بسبب إهانته لملك السعودية، ثم عادت بعد أيام لتعلن أن سبب الاعتقال هو جلبه مواد مخدرة للسعودية وهي التهمة الملفقة التي تم محاكمته بها وصدور حكم بسجنه ٥ سنوات و٣٠٠ جلدة بعد ١٢ جلسة أمام محكمة العامة يوم ١٥ يناير ٢٠١٣.

- دراسة حالة :

المدون رائف بدوي

رائف محمد بدوي ناشط حقوقي ومؤسس الشبكة الليبرالية التي تم تأسيسها في عام ٢٠٠٦، والتي يحاكم بسببها بتهمة "الإساءة للدين الإسلامي"، وذلك على خلفية هجومه على الهيئة والمؤسسة الدينية السلفية في السعودية، وقد تعرض "بدوي" للعديد من التهديدات والمضايقات قبل اعتقاله بسبب نشاطه الحقوقي، مما اضطره لترك المملكة لفترة من الوقت، ففي مارس ٢٠٠٨ أوقفت سلطات المطار "بدوي" وظل رهن الاحتجاز لمدة يوم واحد، فضلاً عن أنه خضع للتحقيق المكثف لمدة يومين حول كتاباته المنشورة على الإنترنت، والتي دأب فيها على عرض تفاصيل الانتهاكات التي ترتكبها الشرطة الدينية السعودية، والتشكيك في التفسير السائد للإسلام، وقد قام قرavanaugh إنترنت مجهولون بتخريب الموقع الإلكتروني لرائف بدوي في أكثر من مناسبة، ونشروا أرقام هاتفه الجوال، وعنوان عمله، وتهديداً بقتله على موقع الشبكة، ولم تحقق السلطات المختصة في التهديد بقتل رائف بدوي ولا في تخريب موقعه الإلكتروني، وفي الخامس عشر من أبريل ٢٠٠٨، غادر رائف بدوي السعودية قبل أن يواجه له مكتب المدعي العام السعودي بجدة في ٥ مايو ٢٠٠٨، اتهامات بـ "إنشاء موقع إلكتروني يهين الإسلام"، و أحال القضية إلى المحكمة، مطالباً بإيقاع عقوبة السجن لمدة خمس سنوات، و بتغريمه مبلغاً قدره ثلاثة ملايين ريال سعودي ما يعادل ٠ثمانمائة ألف دولار أمريكي)، ومع بداية القضية عاد رائف بدوي إلى السعودية في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٨، كما قامت السلطات السعودية بتجميد الحسابات البنكية الخاصة بـ "بدوي" وزوجته، كما تم منع "رائف بدوي" من السفر في ٦ ديسمبر ٢٠٠٩ أثناء محاولته السفر إلى بيروت، وذلك على خلفية الاتهامات الموجهة له.

وفي مساء الأحد ١٧ يونيو ٢٠١٢ اعتقلت الأجهزة الأمنية في محافظة جدة "رائف بدوي"، بتهمة "حقوق الوالدين"، وقالت السلطات إنها ستقدمه للمحاكمة بهذه التهمة، ولكن اتضح بعد ذلك أن الاعتقال تم بسبب قضية موقع "الشبكة الليبرالية"، وبعد احتجاج "بدوي" في قسم النزاهة بجدة، تم عرضه على المحكمة الجزئية في ذات اليوم، وشهدت تلك الجلسة مطالبة المدعي العام بمعاقبة "بدوي" والحكم عليه وفق المادة السادسة الفقرة الأولى، والمادة التاسعة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، والحكم بمصادرة جهاز الحاسب الآلي المضبوط لاستخدامه في الجريمة استناداً إلى المادة ١٣ من النظام ذاته، وضمت لائحة

الاتهامات العديد من التهم منها:

مخالفة نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي بإنشاء موقع إلكتروني يمس النظام العام ويساعد الآخرين في ذلك، واستشهد المدعي العام بعدد من المشاركات المرصودة في الموقع الإلكتروني، أبرزها مشاركة مستخدم أطلق على نفسه "أيها العقل من رآك" تحتوي تناول على الذات الإلهية، كما استشهد المدعي العام بما كتبه صاحب الموقع بعنوان "هنيئاً لكل شعوب الأرض بعيد الحب، وهنيئاً لنا نحن بالفضيلة"، وأضاف "وهنيئاً لنا نحن بهيئة الأمر بالمعروف معلمتنا الفضيلة والحريصة دائماً على أن يكون جميع أفراد الشعب السعودي من أهل الجنة" فضلا عن مشاركات عدد من الأشخاص ممن أطلقوا على أنفسهم أسماء مثل "نهد أنثى"، و"ميض النار"، و"رعوم"، إذ تضمنت مشاركاتهم إساءات إلى أحد أعضاء هيئة كبار العلماء وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجامعة الإمام محمد بن سعود بحسب المدعي العام. واستند المدعي العام في اتهامه لمؤسس الموقع إلى عدد من الأدلة والقرائن، أبرزها اعترافه بأنه يملك صلاحية حذف ما يشاء من مشاركات في الموقع، وما ورد في المشاركات التي ذكرت التي تم نسخها من الموقع الإلكتروني، وقد تم إرجاء دراسة القضية لمدة ٣ أشهر، بينما تم ترحيل "بدوي" إلى سجن "بريمان"، ورفضت السلطات الإفراج عنه بكفالة مالية، وقد تعرض بدوي أثناء وجوده بالسجن للعديد من المضايقات والانتهاكات، فضلا عن تعرض كل من يزوره للإهانة والمضايقات.

وفي يوم ١٢ أغسطس ٢٠١٢ رفض قاضي المحكمة الجزائية في محافظة جدة أثناء الجلسة الثانية من محاكمته طلب "رائف" إطلاق سراحه، ورفعت الجلسة يومها إلى أجل غير مسمى على أن يتم استدعاء رائف في وقت لاحقاً لمواصلة المحاكمة القضائية وإصدار حكم فيها، وهو ما يعد انتهاكاً واضحاً للقانون الذي لا يجيز احتجاز المتهم لأجل غير مسمى، ويتعارض مع كافة القوانين التي لا تجيز هذا إلا في حالة واحدة وهي الإفراج عن المتهم وتأجيل المحاكمة لأجل غير مسمى.

وفي ١٧ ديسمبر ٢٠١٢ أصرت المحكمة الجزئية بجدة قراراً بإحالة قضية المدون "رائف بدوي"، للمحكمة العامة بجدة، لعدم اختصاصها بنظر القضية، وذلك بعد طلب الادعاء العام بإقامة حد الردة على "رائف بدوي"، نتيجة لرفض القاضي توصيف جريمة رائف بدوي على أنها جريمة إلكترونية، رغم أن الدعوى سببها في الأساس نشاط رائف على الأنترنت وتأسيسه لموقع الشبكة الليبرالية، والتي أصدرت في ٢١ يناير قراراً بإعادة قضية "المدون رائف" إلى المحكمة الجزئية لعدة أسباب منها أنه لم يثبت لدى القضاة تناول

رائف بدوي على الذات الإلهية أو مقام النبي ، كما أن القضية لم تحول إليها من المحكمة الجزئية بعد صدور حكم فيها.

#### اعتقالات النشطاء والحقوقيين

- في ١٨ يونيو مثل الناشط الحقوقي "محمد فهد القحطاني" مدير مؤسسة "الحقوق المدنية والسياسية بالسعودية" (حسم)، أمام المحكمة الجزئية بالرياض، وانضم له الدكتور "عبد الله الحامد" حيث يواجه كل منهما ١١ تهمة منها إنشاء منظمة بدون ترخيص، والخروج على ولي الأمر، واتهام القضاء بالسماح بالتعذيب وقد عقدت حتي الآن ٩ جلسات للمحاكمة كان آخرها في ١٦ ديسمبر ٢٠١٢.
- في شهر سبتمبر أصدرت المحكمة الجزئية بالقطيف حكماً بسجن وجرم ٣ أشخاص لفترات تتراوح بين سبعة وثمانية أشهر ومائة جلدة لكل منهم على خلفية مشاركتهم في المظاهرات التي شهدتها القطيف في عام ٢٠١١.
- في بداية شهر أكتوبر أصدرت المحكمة الجزئية المختصة حكماً يقضي بسجن الناشط "طلال الماجد" بتهمة دعم قادة الإصلاح، علي خلفية اتصاله بالمعارض "سعد الفقيه"، وتصوير أماكن يرتادها الأجانب، وتأليف كتاب عن زعيم القاعدة "أسامة بن لادن".
- في ٢٠ أكتوبر أصدرت محكمة سعودية حكماً بحق ١٩ شاباً سعودياً من أبناء المعتقلين، علي خلفية التظاهر للمطالبة بالإفراج عن ذويهم، يقضي بسجنهم فترات من خمسة أيام إلى أربعة أشهر وجردهم ٩٠ جلدة مع إيقاف التنفيذ (مما يعني أنه في حالة تكرار تظاهرهم للمطالبة بالإفراج عن ذويهم يتم تنفيذ العقوبة بالإضافة إلى عقوبة جديدة).

#### حظر التنقل والسفر

أصدرت السلطات السعودية خلال عام ٢٠١٢ العديد من قرارات المنع من السفر والتنقل، والتي طالت العديد من النشطاء والحقوقيين، الأمر الذي يعتبر تعدياً صريحاً على حق الأفراد في التنقل من بلد إلى آخر، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يلي:

- في ٢١ مارس صدر قرار من السلطات الأمنية السعودية بمنع المحامي والناشط الحقوقي "وليد أبو الخير" من السفر، وذلك كما أعلنت السلطات السعودية لأسباب أمنية.
- في ٨ أبريل تم منع الناشط الحقوقي "مخلف الشمري" من السفر، وذلك بعدما فوجئ الناشط بصور قرار منع من السفر من يوم الإفراج عنه في ٢٤ فبراير ٢٠١٢ بكفالة مالية بأمر من وزير الداخلية بعد قضائه عشرين شهراً بالمعتقل.
- في ٢٢ مايو ٢٠١٢ منعت السلطات السعودية الناشط الحقوقي "فوزان

## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

الحربي" من السفر إلى جنيف لحضور مؤتمر لحقوق الإنسان بعنوان "الحريات والحقوق في المملكة العربية السعودية"، وذلك بدون أمر قضائي أو سند قانوني"

### الاعتداء على الحريات الإعلامية والصحفية

شملت الانتهاكات التي تعرضت لها حرية الصحافة والإعلام بالسعودية ما يلي:

- في ١٣ فبراير تم اعتقال الشاعر والصحفي بجريدة "البلاد" "حمزة كشغري" بعد تسلمه من ماليزيا، وذلك علي خلفية تدوينات له على موقع التدوين القصير "تويتر"، اعتبرت السلطات السعودية وعلماء الدين مسيئة للدين الإسلامي، مما ترتب عليه إصدار قرار من السلطات السعودية بمنعه من الكتابة، واعتقاله ، وعقب تسليمه تم الإفراج عنه بعد نشره اعتذارا.
- في ٢٢ فبراير تم اعتقال الشاعر والمصور الفوتوغرافي "حبيب علي المعاتيق" والمشرف علي الموقع الإلكتروني لشبكة فجر الإخبارية، من محل عمله بمدينة "الحبيل"، ولم تعلن السلطات عن أسباب اعتقاله، ولم يفرج عنه حتي الآن.
- في شهر مارس ٢٠١٢ قامت السلطات السعودية بإغلاق موقع شبكة فجر الثقافية دون مبرر قانوني، وكانت السلطات السعودية خلال شهر فبراير قد قامت بحجب موقع وكالة التنمية للأنباء على علي خلفية سياسته التحريرية ولتناوله بعض الموضوعات الخاصة بالأزمة السورية ومواقف قطر والسعودية منها.
- في ١٤ مارس تم مصادرة كتاب "أسئلة الثورة" للشيخ "سلمان بن فهد العودة" وسحب جميع النسخ الموجودة بمعرض الرياض للكتاب وذلك قبل يوم واحد من انتهائه، مع أمر مسئول الجناح الذي يباع فيه الكتاب بأن يوقع إقرارا بعدم بيع أي نسخة منه.





### شخصية العام .. الحقوقي البحريني عبد الهادي الخواجة

في خضم ما شهدته المنطقة العربية من انتفاضات شعبية فيما اصطلح على تسميته بثورات الربيع العربي، انفردت ثورة البحرين المندلعة في منتصف فبراير ٢٠١١، بواقع ملتبس تضافت عوامل عدة على مفاقته. فمن ناحية استخدم النظام البحريني حقيقة أن الطائفة الشيعية بالبلاد هي الأكثر تهديشا من الناحية السياسية ليدمغ المطالب الديموقراطية للثورة بالطابع الطائفي، ومن ناحية أخرى التقط التعامل الإعلامي مع الثورة هذا الخط الطائفي لتتناقض تغطية الوسائل الإعلامية المختلفة لأحداث الثورة فيما بينها وفق التوجهات ذات النزعة الطائفية لكل وسيلة، واسهمت المصالح السياسية والاقتصادية للدول داخل المنطقة وخارجها في اتخاذها مواقف تراوحت بين المشاركة الفعالة في محاولات قمعها، وبين التجاهل المتعمد حفاظا على علاقاتها مع النظام.

في ظل هذا الواقع الملتبس تستمر الثورة البحرينية رغم كل شيء وتقدم نموذجا بطوليا لإصرار الشعوب على النضال من أجل نيل حقوقها، ويبرز في مشهدها بصورة خاصة عديد من الشخصيات التي ضربت أمثلة إنسانية مبهرة لإنكار الذات والكفاح من أجل واقع أفضل لمواطنيهم، وواجهوا في سبيل ذلك قمع النظام وملاحقته وتنكيله بهم.

ليس مستغربا إذن أن تكون شخصية هذا العام التي نختارها لتقديمها من خلال التقرير السنوي للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، هي واحد من أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين والمنطقة العربية، وليس مستغربا في ظل ما يمارسه النظام البحريني من قمع يستخدم القانون والقضاء أداة له أن يكون لشخصية هذا العام صفة سجين الرأي والضمير إضافة إلي ما اكتسبه عبر نضاله الطويل من صفات أخرى، وإذ تقدم الشبكة العربية تحيتها للحقوقي البارز "عبد الهادي الخواجة"، فهي أيضا تحاول من خلال هذه اللوحة المختصرة عن تاريخه الحافل أن تستنهض دعم المنظمات الحقوقية حول العالم للعمل على إطلاق سراحه من محبسه وإسقاط الأحكام الظالمة التي صدرت عن قضاء ميسس لا يعدو كونه أداة في يد نظام قمعي مستبد.

عبد الهادي الخواجة هو ناشط حقوقي بحريني بارز في مجال حقوق الإنسان، بدأ نشاطه الحقوقي في أوروبا أثناء اضطرابات البحرين السياسية في الثمانينيات، فانضم إلي الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين وشارك في تأسيس "لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين" عام ١٩٨٢، وواصل العمل فيها حتى حصوله على اللجوء السياسي في الدانمارك عام ١٩٩١، وفي عام ١٩٩٢ أسس مع مجموعة من البحرينيين المقيمين في الخارج

”المنظمة البحرينية لحقوق الإنسان“، والتي اتخذت من العاصمة الدانماركية مقراً لها، وقد لعبت دوراً بارزاً في التحرك الدولي إبان التسعينيات فيما يتعلق برصد انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، وشغل الخواجة في البداية منصب المدير ثم تم انتخابه الأمين العام للمنظمة حتى عودته للبحرين عام ٢٠٠١ مع بداية الإصلاحات السياسية، وقد شغل الخواجة عدة مناصب في منظمات حقوقية إقليمية ودولية، فهو الرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الإنسان وأحد مؤسسيه بالإضافة إلي انتخابه رئيس مجلس الإدارة في فبراير عام ٢٠٠٥ بعد إغلاق المركز واعتقال الخواجة في عام ٢٠٠٤، كما شارك في لجنة منظمة العفو الدولية لتقصي الحقائق بعد غزو العراق، فضلاً أنه أصبح منذ عام ٢٠٠٥ عضواً وخبيراً في المجموعة العربية لمراقبة أداء الإعلام والتي قامت بمراقبة دور الإعلام في الانتخابات في سبع دول عربية، بالإضافة إلى كونه عضواً بالمجلس الاستشاري لمركز دمشق لحقوق الإنسان، كما تم انتخابه في الدوحة كأحد ممثلي مؤسسات المجتمع المدني العربية للمشاركة في منتدى المستقبل في البحرين عام ٢٠٠٥، فضلاً عن اختياره منذ عام ٢٠٠٧ كعضو في هيئة المستشارين بمركز معلومات الاقتصاد وحقوق الإنسان الذي ترأسه ”ماري روبنسون“ مفوضة الأمم المتحدة السابقة لحقوق الإنسان، وقد عمل الخواجة خلال الأعوام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مع منظمة فرونت لاين الدولية في ترجمة الدليل الإلكتروني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الأدلة التدريبية المتعلقة بحماية نشطاء حقوق الإنسان، إضافة إلى ترجمة موقع المنظمة الإلكتروني والعديد من التقارير والوثائق الأخرى الصادرة عن المنظمة، وقد تم تكريم الخواجة من قبل البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان ”كناشط“ المنطقة لعام ٢٠٠٥، كما دعت منظمة فرونت لاين الخواجة لتقديم شهادته كمدافع عن حقوق الإنسان في مؤتمرها الدولي في دبلن عام ٢٠٠٦ أمام المئات من ممثلي الحكومات والهيئات الدولية والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وقد ساهم الخواجة في التوعية العامة بحقوق الإنسان عبر الندوات الجماهيرية والفعاليات الشعبية، كما قام بتدريب المئات من النشطاء والمهتمين بحقوق الإنسان في البحرين والخليج، ونتيجة لنشاطه الحقوقي البارز تعرض الخواجة لعديد من الانتهاكات والاعتداءات الجسدية بالإضافة إلي اعتقاله عدة مرات، فقد تعرض للاعتداء الجسدي من قبل قوات الأمن أثناء مشاركته في فعاليات احتجاجية في مارس ٢٠٠٢ وفي يونيو ويوليو وسبتمبر ٢٠٠٥، وقد اعتقل الخواجة عدة مرات كانت بدايتها يوم ٢٥ سبتمبر عام ٢٠٠٤ بعد خطاب انتقد فيه رئيس الوزراء البحريني الشيخ ”خليفة بن سلمان آل خليفة“ وكان عنوان الخطاب والذي تحول إلى شعار سياسي هتف به البحرينيين فيما بعد ”من يسرق قوت الفقراء؟ من غير رئيس الوزراء؟“ كما تحدث فيه عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين مثل التمييز الطائفي والفساد ونهب الأموال وقمع حرية التعبير، وأطلق

## حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٢

سراحه بعفو ملكي بعد استمرار المظاهرات ضد الحكومة البحرينية دون توقف فشكل ذلك حاجزاً دون محاكمته نظراً للضجة الإعلامية التي حظيت بها قضيته، ومنذ ٢٠٠٧ أصبح الخواجة هدفاً لحملة التشهير التي بدأت تشنها السلطات ضده والتي تهدف إلي التشكيك فيه وفي مركز البحرين لحقوق الإنسان، حيث اتهم الخواجة فيها بأن له علاقة بأعمال العنف في البحرين خلال أعوام ١٩٨٠ و١٩٩٠، بالتعاون مع إيران، والتنسيق مع الولايات المتحدة، وفي ٩ فبراير عام ٢٠١٠ تم منع الخواجة من السفر إلي إسطنبول لحضور مؤتمر لحقوق الإنسان بعد مشادة مزعومة مع ضابط الأمن بالمطار والتي ألقى على أثرها القبض على الخواجة بتهمة إهانة موظف رسمي، وشارك الخواجة في الانتفاضة البحرينية التي صاحبت ثورات الربيع العربي وقام بتوعية المتظاهرين بقضايا حقوق الإنسان.

وفي ٩ أبريل ٢٠١١ تم اعتقال الخواجة من قبل عناصر ملثمة من الشرطة من منزله مع تعرضه للاعتداء الجسدي والتعامل معه بوحشية أثناء الاعتقال مما ترتب عليه فقدان الوعي، قبل أن يتم نقله إلي المستشفى العسكري لإجرائه عملية استمرت لمدة أربعة ساعات نتيجة الاعتداء عليه أثناء الاعتقال.

وفي ٨ مايو ٢٠١١ تم إحالة الخواجة إلي محاكمة عسكرية مع ٢٠ ناشط آخر بتهمة "تنظيم وإدارة منظمة إرهابية"، "محاولة قلب نظام الحكم بالقوة، وبالتنسيق مع منظمة إرهابية تعمل لصالح بلد أجنبي" و"جمع الأموال لصالح جماعة إرهابية"، وفي ٢٢ يونيو ٢٠١١ حكم على الخواجة بجانب ثمانية نشطاء آخرين بالسجن المؤبد مدى الحياة، ودخل الخواجة أثناء فترة سجنه في عدة إضرابات عن الطعام بدأ أحدها في ٢٩ يناير ٢٠١٢ مع ١٣ سجيناً آخر واستمر أسبوعاً، ثم بدأ في ٨ فبراير إضراباً فردياً عن الطعام، وفي ٦ أبريل وبعد ٥٨ يوماً من الإضراب نُقل الخواجة إلى المستشفى العسكري بعد تدهور حالته الصحية؛ وفي ٧ أبريل طلبت الدنمارك من البحرين تسليم الخواجة الذي يحمل الجنسية الدنماركية وقالت أن حالته حرجة جداً، ولكن في اليوم التالي قالت البحرين أن مجلس القضاء الأعلى رفض ذلك وأنه بحالة جيدة، وفي ٢٨ مايو ٢٠١٢ وبعد ١١٠ يوماً من الإضراب عن الطعام أعلن عبد الهادي الخواجة إنهاء إضرابه عن الطعام.

وفي ٣٠ أبريل ٢٠١٢ أصدرت محكمة التمييز البحرينية قراراً بإعادة محاكمة ٢١ ناشطاً بحرينياً معارضاً أمام القضاء المدني من بينهم الخواجة

وفي ٤ سبتمبر أصدرت محكمة الاستئناف العليا البحرينية، بعد محاكمة استمرت لمدة أربع أشهر، عقدت

خلالها ستة عشر جلسة، وامتنع بعض النشطاء عن حضور الجلسات لعدم اقتناعهم بجديّة ومصداقية المحاكمة، حكماً يقضى بتأييد العقوبة الصادرة بحق "عبد الهادي الخواجه" من محكمة السلامة الوطنية "محكمة استثنائية"، وفي يوم ٧ يناير ٢٠١٣ أيدت محكمة التمييز البحرينية (وهي أعلى محكمة بحرينية، ولا يمكن الطعن على أحكامها)، الحكم بحقه.

## ترتيب الدول العربية تبعا لحرية التعبير

### معايير التقييم

ألا تسمع عن اعتقال صحفي أو احتجاز مدون أو اعتداء على كاتب في بلد ما ، فهذا ليس معناه أن حالة حرية التعبير وحرية الصحافة في هذا البلد على ما يرام أو في حالة جيدة.

فقد يكون القمع الشديد ، والحصار المفروض على كتاب الرأي قد خلق حالة من الخوف والرهبة من كسر الخطوط الحمراء في هذا البلد.

وما أكثر الخطوط الحمراء في العالم العربي.

اعتمدنا في هذا التصنيف على توافر أو غياب المعايير العالمية المتعارف عليها لتقييم حالة حرية التعبير في دولة ما ، وذلك عبر القواعد التالية :

أولا : وسائل التعبير عن الرأي :

- ١- صحافة مطبوعة ، مرئية ومسموعة
- ٢- شبكة الانترنت
- ٣- الابداع الفني و الادبي و الأكاديمي أدب ، تصوير ، رسم ، كاريكاتير سينما ومسرح ، بحوث علميه وتاريخية.
- ٤- حق التظاهر والإضراب عن العمل والاعتصام

ثانيا : الشروط القضائية والقانونية :

- ١- المنظومة القانونية التي تحكم حرية التعبير ومدى مسيرتها للمواثيق والقوانين الدولية.
- ٢- استقلال القضاء وسيادة القانون
- ٣- المحاكمات الجنائية والمدنية
- ٤- توافر شروط المحاكمة العادلة
- ٥- توافر سبل انتصاف لضحايا التجاوزات.

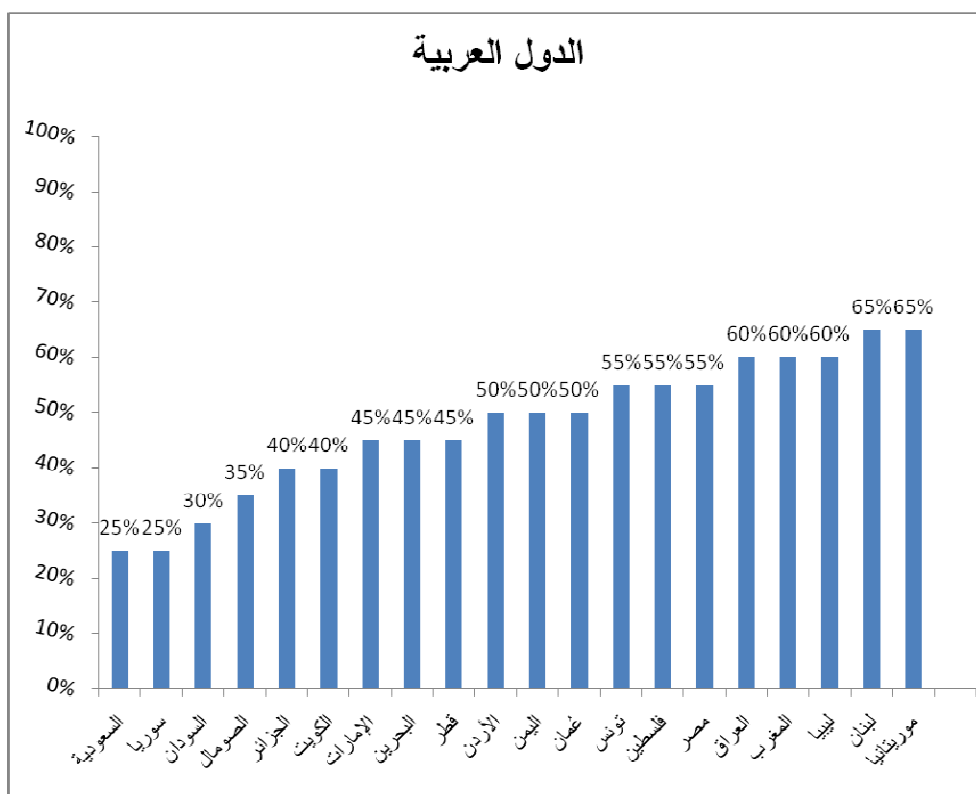
ثالثا : الظروف المهنية للصحفيين ومن في حكمهم :

- ١- وجود نقابات وروابط للكتاب والصحفيين.
- ٢- طبيعة الملكية التي تحكم وسائل الاعلام ( خاصة ، ملكية الدولة ، ملكية حزبية)

رابعا : أنماط الانتهاكات الأكثر شيوعا :

- ١- قتل أو اغتالات للكتاب والصحفيين وأصحاب الرأي.

- ٢- اعتداءات بدنية أو اختطاف.
- ٣- التضييق على حق التنقل
- ٤- الرقابة والحجب والمصادرة.
- ٥- إغلاق صحف أو قنوات
- ٦- منع من النشر أو منع من الكتابة.



فهرس

٣	هذا التقرير
٥	مقدمة
١١	مصر
٣٥	تونس
٤٣	سوريا
٥٧	البحرين
٦٩	الأردن
٧٧	السودان
٩١	الكويت
٩٩	الإمارات
١٠٧	العراق
١١٧	السعودية
١٢٩	شخصية العام
	الحقوقي البحرينى عبد الهادى الخواجه
١٣٣	ترتيب الدول العربية تبعا لحرية التعبير